الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
جامعة التحـــــدي
كليـــــــة الآداب
قسم علم الاجتماع
الدراسات العليـا

" التغير الاجتماعي وعلاقته بالدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة "
دراسة اجتماعية ميدانية لاتجاهات عينة من سكان مدينة سرت

دراسة مقدمة لاستيفاء درجة التخصص العالي (الماجستير) في علم الاجتماع

إعداد
الطالبة : سعاد علي الشتوي

إشراف
الاستاذ الدكتور : محمد عبد الحميد الطبولي

العام الجامعي
2006 – 2007 ف.

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
جامعـــــــــــــــة التحدي-سرت
كليـــــة الآداب والتربية
قسم الاجتماع

التغير وعلاقته بالدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة

"دراسة اجتماعية ميدانية على عينة من الأسر بمدينة سرت"

إعداد : - سعاد علي الشتيوي

أعضاء لجنة المناقشة :

1- د / محمد عبد الحميد الطبولي

2- د / محجوب عطية الفائدي

3- د / عمران محمد القيب

التوقيع

.....

.....

.....

أ. رحمة ابوبنينة عبدالسلام
أمين إدارة الدراسات العليا بالكلية

يعتمد
أ. حمد احمد الحاج
أمين اللجنة الشعبية لكلية الآداب والتربية

المحتويـــــــــــــــات

- الآيـــــــــة ..... أ
- الإهـــــــداء ..... ب
- المحتويـــــات ..... جـ
- قائمة الجـــداول ..... هـ
- قائمة الأشكـــال .....
- المقدمـــــــة 1
- الفصل الأول : موضوع الدراسة 3
- تحديد مشكلة البحث 4
- أهميـــــة الدراسة 4
- أهـــداف الدراسة 5
- تعريف المفاهيم والمتغيرات 5
- الدراسات السابقة 12
- تقييم الدراسات السابقة 32
- فروض الدراسة 34
* الفصل الثاني : التغير الإجتماعي..... 35
- تمهيـــــــد 36
- تعريف التغير الإجتماعي..... 37
- عوامل التغير الإجتماعي 38
- نظريات التغير الإجتماعي 43
- التغير الإجتماعي في المجتمع العربي الليبي 48
- التحولات السياسيـــــة 49
- التحولات الإجتماعية والإقتصادية على المجتمع العربـــــي الليبـــــي 51
أولاً : التحول في الجانب السكاني..... 51
ثانياً : التحول في الجانب الإقتصادي 55

ثالثاً : التحول في الجانب التعليمي 60
رابعاً : التحول في الجانب الإجتماعي 68
– بعض ملامح التغير الإجتماعي في شعبية سرت 75
- تطور الزيادة السكانية في شعبية سرت 75
- التعليم في شعبية سرت 79
* الفصل الثالث : الإجراءات المنهجية 81
أولاً : نوع الدراسة ومنهجيتها 82
ثانياً : حدود الدراسة ومجالاتها 82
ثالثاً : إجراءات المعاينة 83
رابعاً : أداة جمع البيانات 85
خامساً : جمع البيانات 87
سادساً : التعامل مع البيانات 88
* الفصل الرابع : عرض وتحليل البيانات 89
- أولاً التحليل الوصفي 98
- ثانياً إختبار الفروض 111
* الفصل الخامس : النتائج 153
-النتائج العامة للدراسة 154
- نتائج اختبار الفروض 158
- التوصيات 163
- الخلاصة 164
– الملاحق 166
– استمارة الإستبيان 167
- قائمة المراجع 175

قائمة الجداول

الرقم	العنـــــــــــــــــــــوان	الصفحة
1-	تقدير عدد السكان الليبيين حسب النوع للسنوات 1995 /2000 -2005 ف.	52
2-	تقدير عدد السكان الليبيين حسب فئات العمر للسنوات (2000-2005)	53
3-	التوزيع العددي والبشري للمشتغلين حسب أرقام المهن والنوع لسنة (2002-2003) ف	57
4-	توزيع استخدام القوى العاملة حسب الجنس خلال الفترة (1970-1997).	58
5-	التوزيع العددي والنسبي للسكان الذين أعمارهم(10 سنوات فما فوق)حسب الحالة التعليمية والنوع .	64
6-	تطور عدد السكان بالشعبية	76
7-	القوى العاملة في شعبية سرت حسب تقديرات الميزانية العامة للشعبية سنة (2002- 2003 ف .	78
8-	عدد المؤسسات التعليمية وعدد الطلبة في كل مرحلة من مراحل التعليم ما قبل الجامعي .	79
9-	المجموع الكلي للمعلمين في المرحلة التعليمية ما قبل الجامعي .	80
10 –	عدد السكان والأسر في مدينة سرت	83
11-	توزيع المبحوثين حسب النوع	90
12-	توزيع المبحوثين حسب العمر	90
13-	توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي عبر جيلي الآباء والأبناء .	91
14-	توزيع المبحوثين حسب الدخل.	92
15-	توزيع المبحوثين حسب الحالة الاجتماعية	92
16-	توزيع المبحوثين حسب آرائهم في تعليم المرأة .	93
17-	توزيع المبحوثين حسب آرائهم فر ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة يحقق لها مكانة أفضل في المجتمع .	93
18-	توزيع المبحوثين حسب آرائهم في أن المرأة يجب أن تتوقف عند حد معين من التعليم .	94
19-	توزيع المبحوثين حسب توقعاتهم في أن تحقق المرأة مستوى تعليميا أفضل مما حققه الرجل .	94
20-	توزيع المبحوثين حسب آرائهم حول تولي المرأة دورا قياديا في المؤسسة داخل المجتمع .	95
21-	توزيع المبحوثين حسب آرائهم حول عمل الرجل تحت قيادة المرأة .	95
22-	توزيع المبحوثين حسب آرائهم في تغيير عمل المرأة .	96
23-	توزيع المبحوثين حسب آرائهم في العمل المناسب للمرأة .	96
24-	توزيع المبحوثين حسب آرائهم في عمل المرأة في الفترة المسائية.	97
25-	توزيع المبحوثين حسب آرائهم في أن عمل المرأة يساهم في تفكك الأسرة .	97
26-	توزيع المبحوثين حسب آرائهم في أن مشاركة المرأة في الإقتصاد الأسري	98

الرقم	العنـــــــــــــــــــــوان	الصف
27-	توزيع المبحوثين حسب آرائهم في أوجه مشاركة المرأة في الإقتصاد الأسري .	99
28-	توزيع المبحوثين حسب آرائهم في قدرة المرأة الليبية على إتخاذ القرارات دون أن تعيقها أي عقبات.	100
29-	توزيع المبحوثين حسب آرائهم حول من يقوم بتدبير ميزانية المنزل .	100
30-	توزيع المبحوثين حسب آرائهم فيمن يقوم بتعليم الأبناء (ذكورا وإناثا).	101
31-	توزيع المبحوثين حسب آرائهم حول من يقوم بتنشئة الأطفال في الأسرة .	101
32-	توزيع المبحوثين حسب آرائهم حول من يقوم بحل مشكلات الأسرة	102
33-	توزيع المبحوثين حسب آرائهم في إتخاذ قرار زواج أحد الأبناء .	102
34-	توزيع المبحوثين حسب آرائهم في من يقوم بتنظيم شؤون الأسرة .	103
35 –	توزيع المبحوثين حسب آرائهم في من يقوم أعمال المنزلية .	103
36-	توزيع المبحوثين حسب آرائهم في من يقوم بمعاقبة بعض الأبناء .	104
37-	توزيع المبحوثين حسب آرائهم بتغيير الأثاث في المنزل .	104
38-	توزيع المبحوثين حسب آرائهم بتغيير مقر السكن .	105
39-	توزيع المبحوثين حسب آرائهم تحديد العلاقات مع الجيران .	105
40 -	توزيع المبحوثين حسب آرائهم في أن إنجاب البنت يفرح مثل الولد .	106
41 –	توزيع المبحوثين حسب آرائهم في أنه على المرأة لإنجاب الذكور لأنهم يمنعونها من الطلاق .	106
42-	توزيع المبحوثين حسب آرائهم في أنه لا يوجد فرق بين الذكور والإناث في اختيار شريك الحياة .	107
43-	توزيع المجوثين حسب آرائهم في مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية والتطوعية.	107
44-	توزيع المبحوثين حسب آرائهم في الأثاث ف أسرهم في المؤسسات التطوعية .	108
45-	توزيع المبحوثين حسب آرائهم في مجالات يرونها مناسبة للمرأة في الأعمال التطوعية .	108
46-	توزيع المبحوثين حسب آرائهم في أخذ المرأة دوراً قيادياً في المؤسسات التطوعية والأهلية .	109
47-	توزيع المبحوثين حسب آرائهم في أن العادات السائدة في مجتمعنا تقف أمام تقدم المرأة .	110
48-	العلاقة بين النوع وبين اتجاهات المبحوثين نحو عمل المرأة .	111
49-	العلاقة بين النوع وبين اتجاهات المبحوثين نحو مشاركة المرأة في الاقتصاد الأسري .	112
50-	العلاقة بين النوع وبين اتجاهات المبحوثين نحو الدور القيادي للمرأة .	113
51-	العلاقة بين العمر وبين اتجاهات المبحوثين نحو مشاركة المرأة في القرارات الأسرية.	114
52-	ا العلاقة بين النوع ومشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية والتطوعية .	114
53-	العلاقة بين النوع و اتجاهات المبحوثين نحو من يقوم بالتنشئة الاجتماعية .	115
54-	العلاقة بين العمر و اتجاهات المبحوثين نحو عمل المرأة .	116
55-	العلاقة بين العمرو اتجاهات المبحوثين نحو مشاركة المرأة في الإنفاق على الأسرة	117

56-	العلاقة بين العمر و اتجاهات المبحوثين نحو الدور القيادي للمرأة .	118
57-	العلاقة بين العمر و اتجاهات المبحوثين نحو مشاركة المرأة في إتخاذ القرارات .	119
58-	العلاقة بين العمر و اتجاهات المبحوثين نحو مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية والتطوعية .	120
59-	العلاقة بين العمر و والقيام بعملية التنشئة الاجتماعية .	121
60-	العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين واتجاهاتهم نحو عمل المرأة .	122
61-	العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين ومشاركة الإناث في الإنفاق على الأسرة	123
62-	العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين واتجاهاتهم نحو الدور القيادي للمرأة .	124
63-	العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين نحو مشاركة المرأة في إتخاذ القرارات .	125
64-	العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين و مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية والتطوعية .	126
65-	العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين واتجاهاتهم نحو من يقوم بعملية التنشئة الإجتماعية .	127
66-	العلاقة بين المستوى التعليمي للآباء واتجاهات المبحوثين نحو عمل المرأة .	128
67-	العلاقة بين المستوى التعليمي للآباء واتجاهات المبحوثين نحو مشاركة المرأة في الإنفاق على الأسرة.	129
68-	العلاقة بين المستوى التعليمي للآباء واتجاهات المجوثين واتجاهاتهم نحو الدور القيادي للمرأة .	130
69-	العلاقة بين المستوى التعليمي للآباء واتجاهات المبحوثين نحو مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات.	131
70-	العلاقة بين المستوى التعليمي للآباء واتجاهات المبحوثين نحو مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية والتطوعية .	133
71-	العلاقة بين المستوى التعليمي للآباء واتجاهات المبحوثين نحو من يقوم بعملية التنشئة الإجتماعية .	134
72-	العلاقة بين المستوى التعليمي للأمهات واتجاهات المبحوثين نحو عمل المرأة .	135
73-	العلاقة بين المستوى التعليمي للأمهات واتجاهات المبحوثين نحو مشاركة الإناث في الأنفاق على الأسرة .	136
74-	العلاقة بين المستوى التعليمي للأمهات واتجاهات المبحوثين نحو مشاركة المرأة في الدور القيادي للمرأة.	137
75-	العلاقة بين المستوى التعليمي للأمهات واتجاهات المبحوثين نحو مشاركة المرأة في إتخاذ القرارات .	138
76-	العلاقة بين المستوى التعليمي للأمهات واتجاهات المبحوثين نحو الجمعيات الأهلية والتطوعية للمرأة .	139
77-	العلاقة بين المستوى التعليمي للأمهات واتجاهات المبحوثين نحو من يقوم بعملية التنشئة الاجتماعية.	140
78-	العلاقة بين الدخل واتجاهات المبحوثين نحو عمل المرأة.	141
79-	العلاقة بين الدخل واتجاهات المبحوثين نحو مشاركة المرأة في الإنفاق على الأسرة	142
80-	العلاقة بين الدخل واتجاهات المبحوثين نحو الدور القيادي للمرأة .	143

81-	العلاقة بين الدخل واتجاهات المبحوثين ومشاركة المرأة في اتخاذ القرارات .	144
82-	العلاقة بين الدخل واتجاهات المبحوثين نحو مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية والتطوعية .	145
83-	العلاقة بين الدخل واتجاهات المبحوثين نحو من يقوم بعملية التنشئة الاجتماعية .	146
84-	العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمبحوثين واتجاهاتهم نحو عمل المرأة .	147
85-	العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمبحوثين واتجاهاتهم نحو مشاركة المرأة في الإنفاق على الأسرة .	148
86-	العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمبحوثين واتجاهاتهم نحو الدور القيادي للمرأة .	149
87-	العلاقة بين الحالة الاجتماعية واتجاهات المبحوثين نحو مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات.	150
88-	العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمبحوثين واتجاهاتهم نحو مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية والتطوعية .	151
89-	العلاقة بين الحالة الاجتماعية واتجاهات للمبحوثين نحو من يقوم بعملية التنشئة الاجتماعية	152

قائمـــــــة الأشكـــــــــال

الرقم	العنـــــــــوان	الصفحة
-1	تطور استخدام القوى العاملة حسب الجنس خلال الفترة (1970 –1997).	59
-2	عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية للعام 2005 .	66
-3	أعداد الطلبة في الجامعات الليبية للعام 2005 .	67

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

جامعة التحـــــدي

كليـــــــة الآداب

قسم علم الاجتماع

الدراسات العليـــا

" التغير الاجتماعي وعلاقته بالدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة "

دراسة اجتماعية ميدانية لاتجاهات عينة من سكان مدينة سرت

دراسة مقدمة لاستيفاء درجة التخصص العالي (الماجستير) في علم الاجتماع

إعداد

الطالبة : سعاد علي الشتوي

إشراف .

الاستاذ الدكتور : محمد عبد الحميد الطبولي

العام الجامعي

2006 – 2007 ف.

المقدمة:

يتعرض المجتمع الليبي إلى عملية تغير مستمر اقتصادياً و اجتماعياً، و ذلك نتيجة لإيرادات الثروة النفطية بالإضافة إلى الإستقرار السياسي الذي ساعد على إستمرارية هذا التغيـــر، و من بين هذه التغيرات تغير الدور الاجتماعي و الاقتصادي للمرأة، حيث يهدف هـــذا البحث للتعرف على التغيرات التي طرأت على المجتمع الليبي بفعل النفط بالإضافة إلـــى معـــرفة علاقـــة التغيرات الاجتماعية التي حدثت في المجتمع المحلي سرت المدينة و اتجاهـــات المبحوثين نحو الدور الاجتماعي و الاقتصادي للمرأة، و ذلك من خلال عدة مؤشرات للتغير الاجتماعي ، التعليم و العمر و الدخل و الحالة الاجتماعية و النوع.

و بعد مراجعة الأدبيات و الدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع انطلقت الدراسة مـــن فكـــرة أن التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية التي مر بها المجتمع الليبي تغيـــر مـــن إتجاهات المبحوثين نحو الدور الاجتماعي و الاقتصادي للمرأة، و تنبع أهمية هـــذه الدراســـة من كونها تمس موضوعاً حيوياً و هاماً و هو موضوع المرأة التي تؤدي أدواراً مختـــلفة فـــي المجـــتمع، بالإضافة إلى ندرة الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع في المنطقة التي أجرت فيها الباحثة هذه الدراسة.

و قـــد تم تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول، يتناول فيها **الفصل الأول** تحديد موضوع الدراســـة و أهميـــتها و أهـــدافها و مفاهيمها و الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث.

أمـــا **الفصل الثاني** فيتضمن عرضاً لعوامل التغير الاجتماعي و أهم نظرياته المتعلقة بموضـــوع الدرســـة، بالإضافة إلى عرض التحولات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التـــي طـــرأت على المجتمع الليبي. و ذلك من خلال عرض التغيرات التي طرأت على القطـــاع السكاني، و القطاع التعليمي، من حيث زيادة عدد الطلبة و المدرسين في مختلف التخصـــصات و المســـتويات التعليميـــة المختـــلفة، و خاصـــة المستوى التعليمي للإناث، و القطاع الاقتصادي و زيادة القوى العاملة بصفة عامة و الإناث بصفة خاصة، بالإضافة إلـــى إهتمام هذا الفصل بالتحول الذي طرأ على الأسرة من حيث تحولها من أسرة ممتدة إلـــى أســـرة نـــووية، و تقلـــص الأدوار التي تقوم بها، و تغير أوضاعها و العلاقات بين أفرادها.

بالإضـــافة إلـــى عـــرض التغيرات التعليمية و السكانية و التغيرات في القوى العاملة في المجتمع المحلي سرت.

كمـــا اهـــتم **الفـــصل الـــثالث** بعرض الإجراءات المنهجية للدراسة من حيث نوعيا و مجالاتهـــا و تحديـــد إطار العينة و كيفية إعداد إستمارة المقابلة. و كيفية جمع البيانات و إختبارها.

أمـــا **الفـــصل الـــرابع** فهـــو يتـــناول التحليل الوصفي لعينة البحث و تفسير البيانات و المعلـــومات الخاصة بأراء المبحوثين من حيث أعمارهم و مـــتواهم التعليمي و مستوى أبـــاءهم و أمهـــاتهم، بالإضـــافة إلى دخولهم و حالتهم الاجتماعية و اتجاهاتهم نحو الدور الاجتماعي و الاقتصادي للمرأة.

أمـــا **الفصل الخامس** تم من خلاله عرض أهم النتائج النظرية و العملية التي توصلت إليها الدراسة، بالإضـــافة إلى التوصيات المقترحة.

أمـــا **الجـــزء الأخير** في البحث فهو يحتوي على الملاحق، و التي تمثلت في استمارة البحث.

الفصـــــل الأول

موضـــــوع الدراســـــة

تحديد مشكلة البحث:-

مر المجتمع الليبي بعدة تغيرات اجتماعية و اقتصادية و سياسية شملت كافة المجالات الموجودة في المجتمع، كالتعليم و الإسكان و المرافق و الأسرة...إلخ، حيث أدى اكتشاف النفط الى إحداث تغيرات هائلة في المؤسسات الاجتماعية و الاقتصادية في المجتمع، منها التوسع في سوق العمل، و زيادة الطلب على مؤهلين لأداء الوظائف، و هذا أتاح فرصاً أكبر للعمل في القطاعات المختلفة، كما أدت إيرادات النفط الى تغير في بناء الأسرة و أدوار أفرادها ذكوراً و إناثاً.(1)

و في هذه الدراسة نحاول ان نربط بين التغير الاجتماعي و بين موضوعاً لا يقل أهمية و هو الدور الاجتماعي و الاقتصادي للمرأة، بإعتبار أن المرأة نصف المجتمع، و لا يمكن الإستغناء عنها بأي شكل من الأشكال.

و محور هذه الدراسة أن المجتمع المحلي سرت قد مر بعدة تحولات في كافة المجالات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية، حيث تهدف هذه الدراسة الإجابة عن مدى وجود علاقة بين التغيرات الاجتماعية التي حدثت في المجتمع المحلي و تغير اتجاهات الأفراد نحو الدور الاجتماعي و الاقتصادي للمرأة في مدينة سرت.

أهمية الدراسة:-

1- تنبثق أهمية الدراسة من كونها تمس موضوعاً حيوياً و هاماً، و هو موضوع المرأة التي تمارس أدواراً إجتماعية و إقتصادية متعددة في المجتمع.

2- يمكن للجهات المعنية بأوضاع المرأة أن تستفيد من نتائج الدراسة في وضع السياسات و الخطط ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

3- قلة الدراسات و الأبحاث العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة في المنطقة التي أجريت عليها هذه الدراسة.

4- تحاول الدراسة الحالية تزويد الباحثين بنتائج علمية تفتح أمامهم آفاقاً جديدة ليتناولوها بالدراسة المتعمقة فيما بعد.

1- محمد عبد الحميد الطولي، الوضع الاجتماعي و الاقتصادي للمرأة العربية و مشاركتها في العمل، مجلة كلية الآداب و العلوم، جامعة قاريونس، العدد الثاني، 1992، ص14.

5- تأتي أهمية هذه الدراسة في مساهمتها في مجال علم الاجتماع العام و علم الاجتماع الاقتصادي، و علم النفس الاجتماعي، و في التغير الاجتماعي و علم اجتماع العمل.

أهداف الدراسة:-

تهدف الدراسة بصفة عامة لمعرفة العلاقة بين التغير الاجتماعي الذي حدث في المجتمع و بين اتجاهات المبحوثين نحو الدور الاجتماعي و الاقتصادي للمرأة، و ذلك من خلال عدة متغيرات تعتبر مؤشرات للتغير الاجتماعي، و التي تهدف من خلالها للإجابة عن عدد من التساؤلات:

- هل هناك علاقة بين التغير التعليمي و اتجاهات المبحوثين نحو الدور الاجتماعي و الاقتصادي للمرأة ؟
- هل هناك علاقة بين مستوى الدخل و بين اتجاهات المبحوثين نحو الدور الاجتماعي و الاقتصادي للمرأة ؟
- هل هناك علاقة بين الحالة الاجتماعية و اتجاهات المبحوثين نحو الدور الاجتماعي و الاقتصادي للمرأة ؟
- هل هناك علاقة بين العمر و اتجاهات المبحوثين نحو الدور الاجتماعي و الاقتصادي للمرأة ؟
- هل هناك علاقة بين النوع و اتجاهات المبحوثين نحو الدور الاجتماعي و الاقتصادي للمرأة ؟

تعريف المفاهيم و المتغيرات:-

التغير الاجتماعي:

يعرفه محمد الكردي على أنه" عملية ديناميكية تلقائية و حتمية تتخذ عدة أشكال و صور تصيب بنيان المجتمع و أنساقه و نظمه و ظواهره و لتوجيه تلك العملية و لتحديد مسارها يلجأ المجتمع إلى وسائل كثيرة، منها التخطيط و ذلك لغرض تحقيق الأهداف الشاملة للمجتمع و تنميته اجتماعياً و اقتصادياً ".(1)

1- نقلاً عن هناء حافظ بدوي ،2000، أساسيات طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة المكتب الجامعي الاحتماعية، الحديث،الإسكندرية،2002، ص58

كما يعرفه محجوب الفائدي في كتابه التغير الاجتماعي: بأنه" كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أم وظائفه خلال فترة زمنية معينة. و التغير الاجتماعي على هذا النحو ينصب على كل تغير يقع في التركيب السكاني في المجتمع، أو بنائه الطبقي، أو نظمه الاجتماعية،أو في أنماط العلاقات الاجتماعية و القيم و المعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد و التي تحدد لهم أدواراً في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها.

كما يعرفه بأنه" تغير في المراكز الاجتماعية لبعض الأفراد أو الأدوار الاجتماعية لأفراد المجتمع".(1)

و عرفه (جي روشي) بأنه "كل تحول في البناء الاجتماعي يلاحظ في الزمن و لا يكون مؤقتاً سريع الزوال لدى فئات واسعة من المجتمع و يغير مسار حياتها".

و عرفه (جنزبيرج) بأنه "كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الكل و الجزء و في شكل النظام الاجتماعي، و لهذا فإن الأفراد يمارسون أدواراً اجتماعية مختلفة عن تلك التي كانوا يمارسونها خلال حقبة من الزمن".(2)

كما أن (روجرز)عرفه بأنه" العملية التي يتم من خلالها تعديلات في بناء و وظيفة النسق الاجتماعي، و يتكون البناء من مختلف المكانات لدى الجماعات و الأفراد الذين يشكلون البناء، أما العنصر الوظيفي ضمن البناء فهو الدور أو السلوك الفعلي للفرد في مكانة معينة".(3)

و يعرف التغير كذلك " هو الإختلاف ما بين الحالة الجديدة و الحالة القديمة، أي إختلاف الشيء عما كان عليه خلال فترة محددة من الزمن، و حينما تضاف كلمة الاجتماعي تعني ما يتعلق بالمجتمع فيصبح التغير الاجتماعي هو التحول الذي يطرأ على البناء الاجتماعي في الوظائف و الأدوار الاجتماعية خلال فترة محددة من الزمن و قد يكون هذا التغير إيجابياً أي تقدماً و قد يكون سلبياً أي تخلفاً ".(4)

1- محجوب عطية الفائدي، التغير الاجتماعي، منشورات الجامعة المفتوحة،طرابلس،2000،ص ص20-21.

2- محمد النقن، التغير الاجتماعي بين النظرية و التطبيق، دار المجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان،ط 2،1996 ، ص ص18-19.

3- مصلح الصالح،التغير الاجتماعي و ظاهرة الجريمة،الوراق للنشر و التوزيع،عمان،2002،ص ص51-52.

4- فهمي سليم الغزوي و آخرون، المدخل في علم الاجتماع، دار الشروق، عمان، 1997،ص228.

و يمكن أن نستخلص من التعريفات السابقة بأن التغير الاجتماعي هو التحـــول أو التغيـــر الذي يطرأ على البناء الاجتماعي الذي يشتمل على الوظائف و القيم و الأدوار الاجتماعية و ذلك خلال فترة محددة من الزمن يمكن ملاحظتها من قبل أفراد المجتمع و قد يكـــون هـــذا التغير تقدماً أو تخلفاً.

التعريف الإجرائي للتغير الاجتماعي في هذه الدراسة:-

هو التحولات و التغيرات التي طرأت على البنية الاجتماعية و الاقتصادية فـــي المجتمـــع المحلي(مدينة سرت) و ساهمت في تغير اتجاهـــات الأفـــراد نحـــو الـــدور الاجتمـــاعي و الاقتصادي للمرأة في هذه المدينة.

و يتحدد التغير الاجتماعي في هذه الدراسة من خلال عدة مؤشرات هي:-

1- التعليم:

يعرض(شارما) في كتابه التعليم عدة أراء في تعريف التعليم و التي من بينها ما يلي:

يعرف(تن) التعليم بأنه تطور كامل لفردانية الطفل حتى يتمكن من تقديم مـــساهمة أصـــلية للحياة الإنسانية حسب إمكانياته و مقدراته.

أما (بشابوري) فيرى أن التعليم هو تطور طبيعي متنامي و تقـــدمي، بمقدراتـــه الإنـــسانية الخاصة.

و يرى (جيمست) أن التعليم هو تنظيم العادات المكتسبة و التصرفات المناسبة للفـــرد فـــي البيئة الطبيعية و الاجتماعية.

أما(ديوي) فهو يركز على الناحية الاجتماعية في تعريف التعليم حيث يرى أن التعليم هـــو تطوير كل مقدرات الفرد التي تمكنه من التحكم في بيئته، و من تحقيق مقدراته و طموحاته.(1)

أما قاموس التربية وعلم النفس التربوي يرى أن التعليم بمعناه الـــضيق هوالتـــدريس فـــي مؤســـسة تعليمية . و بمعناه الواسع هو عملية توفير الشروط و الأحوال التـــي مـــن شـــأنها

1- س.ن.شارما-التعليم.منشورات المركز العامي لدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر.الجماهيرية.ط2.1981. ص87-89.

تسهيل مهمة طلب العلم على الطلاب داخل المدرسة و خارجها.(1)

أما مفهوم التعليم في النظرية العالمية الثالثة:-

أن التعليم كما في النظرية العالمية الثالثة هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق أهداف و آمال المجتمعات و النهوض بها لمواكبة التقدم و التطور الخاص في كافة المجالات، و هو أحد الوسائل لإنقاذ التربية من براثن الجهل و التخلف.

" المعرفة حق طبيعي لكل إنسان و ليس لأحد أن يحرمه منه بأي مبرر إلا إذا إرتكب الإنسان نفسه من الفعل ما يمنعه من ذلك.(2)

تعريف التعليم إجرائياً:-

يقصد بالتعليم في هذه الدراسة هي المؤهل العلمي الذي تحصل عليه كل فرد من أفراد عينة البحث بالإضافة إلى المؤهل العلمي لوالديه.

2- **الدخل:** يقصد به متوسط الدخل الشهري لكل فرد من أفراد عينة البحث.

3- **العمر:** عدد سنوات عمر المبحوثة أو المبحوث.

4- **الحالة الاجتماعية:** يقصد بها فيما إذا كان المبحوث في هذه الدراسة متزوج أو غير متزوج أو أرمل.

5- **النوع:** و يقصد به فيما إذا كان المبحوث ذكر أم أنثى.

الدور:-

يعرف (الدور) بأنه" المطالب المعنية بحكم تركيب الجماعة(كالمعايير، و التوقعات والمحرمات و المسؤوليات) المرتبطة بوضع اجتماعي معين، و الدور بهذا المعنى هو شيء خارج عن الفرد المعين، و مجموعة ضغوط أو تسهيلات تمهد و تعوق و تدعم أدائه لوظيفته في التنظيم الاجتماعي".

كما يعرف بأنه" توجه أو تفهم عضو الجماعة بالجزء الذي ينبغي أن يلعبه في التنظيم.لذلك يعرف الدور بأنه عبارة عن نمط منظم من المعايير فيما يختص بسلوك فرد يقوم بوظيفة معينة في الجماعة ".(3)

1- فريد جبرائيل و آخرون،قاموس التربية و علم النفس التربوي،منشورات دار التربية،بيروت،1960،ص239.

2- سمير القذافي، الكتاب الأخضر،ص186.

3- أحمد خاطر، طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع،المكتب الجامعي الحديث،الاسكندرية،2002،ص134.

أما في معجم علم الاجتماع يعرف الدور الاجتماعي بأنه" المتوقع من وضع اجتماعي محدد، أما الوضع فهو الإسم الذي يطلق على دور اجتماعي معين أو الوسيلة المستخدمة في تحديده ".(1)

و يعرف(لنتون)الجانب الديناميكي لمركز الفرد أو وضعه أو مكانته في الجماعة.

و يعرف(رويتر) بأنه" وظيفة الفرد في الجماعة أو موقف إجتماعي معين. و الدور هو ما يتوقعه أعضاء الجهاز الاجتماعي من سلوك يصدر عن صاحب الدور في موقف من المواقف الاجتماعية، فسلوك الأب مثلاً هو سلوك متوقع في موقف عائلي، و سلوك المدير هو سلوك متوقع في موقف إداري و كلما زادت درجة تعقيد التنظيم الاجتماعي زادت الأدوار التي يقوم بها الإنسان فهو إبن و مدرس و عضو في ناد، و قد يكون له أكثر من دور عائلي كأن يكون عماً و خالاً و ابناً و جداً و أباً ".(2)

و يجزئ (عدلي أبو طاحون) في تعريفه الأدوار الاجتماعية إلى جزئين هما:

دور مثالي:- و هو ما يتوقعه المجتمع من فرد يشغل مركز معيناً في موقف معين.

و دوراً واقعياً:- و هو ما يقوم به الفرد فعلاً.

و كلما كان دور الفرد الواقعي قريباً من دوره المثالي ساعد ذلك على تدعيم الكيان الاجتماعي ككل.(3)

و نستخلص من ذلك بأن الدور الاجتماعي هو مجموعة الأفعال و الواجبات التي يتوقعها المجتمع من أفراد أو تنظيمات ممن يشغلون أوضاعاً اجتماعية في مواقف معينة.

الاتجاه: يعرف بأنه" إستعداد مكتسب مشبع بالعاطفة يحدد سلوك الفرد إزاء المواقف و الموضوعات و الأشخاص التي يتعامل معها في البيئة المحيطة به، إما بقبولها أو برفضها".(4)

1- عبد الهادي الجوهري،معجم علم الاجتماع،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية،1998،ص94.

2- فاروق محمد إسماعيل،أسس البناء الاجتماعي، منشأة المعارف، الإسكندرية، غير مؤرخ،ص79.

3- عدلي أبو طاحون، دراسات دينية و سوسيولوجية، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2002،ص110.

4- سهير كامل أحمد، مدخل إلى علم النفس،مركز الاسكندرية للكتاب،مصر،ط2، 2002،ص170.

كما يعرف بأنه " إستعداد وجداني مكتسب، أي ليس فطرياً، و هو ثابت نسبياً يحدد سلوك الفرد و مشاعره إزاء الموضوعات و المواقف التي يتعرض لها في بيئته المحيطة به ".(1)

المرأة العاملة: هي المرأة التي تعمل خارج المنزل و تحصل على أجر مادي مقابل عملها، و هي تقوم بدورين أساسين في الحياة، هما دور ربة البيت و دور الموظفة.(2)

التنشئة الاجتماعية: "هي عملية التثبيت التي تسير طوال الحياة كلها ، يتعلم الفرد القيم و الرموز الرئيسية للأنساق الاجتماعية التي يشارك فيها، و التعبير عن هذه القيم في معايير تكون الأدوار التي يؤديها هو و الآخرون".(3)
كما تعرف " بأنها هي عملية إكتساب الفرد لثقافة مجتمعه و نعته و المعاني و القيم التي تحكم سلوكه و سلوك الغير و التنبؤ باستجابات الآخرين و التفاعل معهم بإيجاب".(4)
و كذلك تعرف التنشئة الاجتماعية بأنها " عملية التفاعل الاجتماعي التي يكتسب فيها الفرد شخصيته الاجتماعية التي تعكس ثقافة المجتمع ".(5)
التعريف الإجرائي: هي عملية مستمرة لا تقتصر فقط على مرحلة الطفولة و لكنها تستمر في المراهقة و الرشد و حتى الشيخوخة، ويدوم انتماء الفرد فيها باستمرار إلى جماعات جديدة، لا بد أن يتعلم دوره الجديد فيها و يعدل سلوكه و يكتسب أنماطاً جديدة من السلوك.

1- عباس محمود عوض،علم النفس الاجتماعي،دار المعرفة الجامعية،2002،ص34.
2- محمد الضبيع، من مشكلات الأسرة الليبية، المنشأة العامة للنشر و التوزيع و الإعلان، طرابلس،1984،ص119.
3- عبد الهادي الجوهري،مصدر سبق ذكره،ص66.
4- إبراهيم ياسين الخطيب،و آخرون،التنشئة الاجتماعية للطفل،دار النشر،عمان،2003،ص10.
5- سميح أبو مغلي و آخرون،علم النفس الاجتماعي،دار اليازوري للنشر،عمان،2002،ص37.

تحديد المتغيرات:-

المتغيرات المستقلة:

التغير الاجتماعي و يتحدد من خلال:-

التعليم

الدخل

العمر

الحالة الاجتماعية

النوع

المتغير التابع:

الدور الاجتماعي و الاقتصادي للمرأة.

يقصد بالدور الاجتماعي في هذه الدراسة:

- مشاركة المرأة في إتخاذ القرارات.
- الدور القيادي للمرأة.
- التنشئة الاجتماعية.
- مشاركتها في الجمعيات الأهلية و التطوعية.

الدور الاقتصادي: و يقصد به في هذه الدراسة:

- عمل المرأة و مشاركتها في الاقتصاد الأسري.

الدراسات السابقة : ـ

نتناول في هذا الجزء من البحث عرض الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة ، وذلك لأن تحليل الدراسات السابقة لموضوع البحث يساعد على تحديد طبيعة المشكلة وفهمها ، وسيتم عرضها على النحو التالي :ـ

أولاً : الدراسات على المستوى العالمي : ـ

دراسة جان سيرواجي نالونجا (2001 ف) .

(النساء المشتغلات في القطاع غير الرسمي) على مدينة كامبالا- أوغندا .

تهدف الدراسة إلى تحديد ظروف عمل المشتغلات في القطاع غير الرسمي من خلال الكشف عن طبيعة العلاقة بين المشتغلات وأصحاب العمل وتحديد العوامل المسؤولة عن تلك العلاقة، والتحري عن الأسلوب الذي توازن به المشتغلات بين مسئولياتين داخل الأسرة، وواجباتهن المهنية .

و قد تم إختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية،حيث تضمنت ثلاث فئات وهي كالتالي : العاملات و عددهن اثنان و خمسون (52) عاملة،أصحاب العمل و عددهم اثنان و خمسون(52) مبحوثاً،موظفو الحكومة و عددهم سبعة(7) مبحوثين.

و قد تم جمع البيانات عن طريق المقابلات الشخصية لأعضاء العينة ، بالإضافة إلى أسلوب الملاحظة الشخصية لسلوكيات المبحوث.

و كانت نتائج الدراسة كالتالي :-

1 ـ بينت الدراسة أن هناك إرتباطاً شديداً بين مصير وبلايا كل من النساء العاملات في نشاط بيع الأطعمة في سوق أويزو وأصحاب عملين ، وأيضاً بالبيئة والتي يقوم نشاط بيع الأطعمة فيها .

2 – إنخفاض المستوى التعليمي للمشتغلات وحداثة عمرهن .

3 – كما بينت الدراسة سوء ظروف العمل وشروط الخدمة ، وإلى أن علاقات الإنتاج أبعد ما تكون عن الودية .

4 – كما بينت الدراسة أن هناك ثلاثة طرق لإلتحاق المبحوثات بأعمالهن .

أ – من خلال المبادرات الشخصية ، كانت نسبة العاملات اللاتي التحقن بالوظيفة من خلال المبادرة الشخصية 12 % من مجموع المبحوثات .

ب – من خلال صديق أو قريب يعرف صاحب العمل ، وكانت نسبة العاملات اللاتي التحقن بالوظيفة من خلال صديق أو قريب 75 % من مجموع المبحوثات.

ج – من خلال علاقات قرابة تربط العامل وصاحب العمل ، وكانت نسبة العاملات اللاتي التحقن بالوظيفة من خلال علاقة القرابة13 %من مجموع المبحوثات.(1)

ثانياً : الدراسات على المستوى العربي :-

(1) دراسة نبيلة أمين أبو زيد، (1982):

(بعض السمات الشخصية للمرأة في المراكز القيادية و إدراك الآخرين لها).أجريت الدراسة في محافظة القاهرة.و تهدف الدراسة إلى الكشف عن سمات الشخصية المميزة للمرأة القائدة في المجتمع ، و من وجهة نظرها الخاصة و كذلك كما يرونها الأخرون، بالإضافة إلى الكشف عن الفروق الرئيسية بين سمات الشخصية للرجل القائد و المرأة القائدة، و قد تم اختيار عينة الدراسة من ثمانين (80) فرداً من القادة من الجنسين، و من أهم نتائج هذه الدراسة أن دور المرأة كربة بيت هو النموذج السائد في كل المجتمعات، كما أن من نتائج الدراسة أيضاً أنه هناك معوقات تعوق المرأة في الوصول إلى المناصب القيادية،منها قوة التحمل و التكوين الجسمي و العاطفي.(2)

(2) دراسة ناصر ثابت (1983ف):

(المرأة والتنمية والتغيرات الإجتماعية المرافقة) ، دراسة ميدانية على عينة من العاملات بدولة الإمارات العربية المتحدة .

تهدف الدراسة إلى التعرف على إشتغال المرأة المتعلمة في التنمية الإجتماعية والإقتصادية و التعرف على مدى الإرتباط بين تعليم المرأة ودورها في عملية النمو ويأتي ذلك في ابراز تغيرات إجتماعية مرافقة . وقد وضع الباحث عدة فروض لذلك ، و من بينها:

1- جان سيراوحي نالوحا،النساء المشتغلات في القطاع الرسمي" كامبالا-أوغندا،دراسات مختارة للتحولات الاجتماعية و المرأة الريفية،مجموعة من الباحثين،ت -عبد الغفار محمد أحمد،دار الأمين،2001،ص ص87-93.

2- كاميليا عبد الفتاح،سيكولوجية المرأة العاملة، نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، 1990،ص273-275.

1 – الإهتمام بتعليم المرأة يؤثر على برامج التنمية الإجتماعية والإقتصادية في المجتمع تأثيرا إيجابياً .

2 – خروج المرأة المتعلمة للعمل يؤدي إلى زيادة في معدل النمو الإجتماعي والإقتصادي.

3 – المرأة المتعلمة أقل كفاءة من الرجل في أداء الدور الوظيفي في قوة العمل.

4 – إشتغال المرأة يؤثر تأثيرا معنياً على تنشئة الأطفال إجتماعياً في المجتمع .

لتحقيق هذه الفروض قام الباحث بإختيار عينة بحثه بالطريقة العشوائية وبلغ حجمها ثلثمائة و أربعاً و ثلاثين(334) مفردة .

و استخدم إستمارة مقابلة مكونة من ثمانية و سبعين(78) سؤالاً ،حيث صممت خصيصاً لتحقيق أهداف الدراسة.

ومن أهم نتائج هذه الدراسة خروج المرأة المتعلمة للعمل يؤدي إلى زيادة معدل النمو الإقتصادي والإجتماعي في المجتمع .و كذلك كلما زادت نسبة تعليم النساء في المجتمع زادت أحوالهن الاجتماعية و الاقتصادية في التحسن،و زادت درجة تحررهن من القيود، كما بينت الدراسة أن المراة أقل كفاءة من الرجل في أداء الدور الوظيفي،و يتضح ذلك من خلال كثرة الاجازات، و ارتفاع نسبة الغياب و التأخير،كما أوضحت الدراسة تأثر اشتغال المرأة الريفية بعدة متغيرات اجتماعية منها ما هو ايجابي و منها ما هو سلبي،كالإعتماد على المربيات و دور الحضانة و الاختلاط بين الجنسين،و التطلع إلى ممارسة السلطة في الأسرة...إلخ.(1)

(3) دراسةفهيمة كريم،(1988):

(أثر التصنيع على أدوار المراة) تهدف الدراسة إلى التعرف على تأثير عمل المرأة على الأدوار الأخرى التي تقوم بها. و مدى هذا التأثير و كيفية وضع الحلول لمعالجته. و قد شملت عينة البحث كافة العاملات في معمل النسيج بالموصل،و تم جمع البيانات و المعلومات من هذه العينة من خلال استمارة مقابلة أعدت خصيصاً للوصول إلى اهداف الدراسة.

1– ناصر ثابت، المراة و التنمية و التغيرات الاجتماعية المرفقة،دراسة ميدانية على عينة من العاملات بدولة الإمارات المتحدة،مجلة العلوم الاجتماعية،الكويت،العدد الأول،المجلد الثاني عشر،1984،ص ص283-285

نتائج الدراسة:-

من أبرز النتائج التي تحصلت عليها الباحثة، أن هناك تعارضاً بين عمل المرأة و قيامها بتربية أطفالها بنسبة 71% من أفراد العينة البحثية، كذلك اثبتت الدارسة أن هناك تعارضاً بين عمل المرأة و الأدوار الأخرى التي تقوم بها، كالأدوار المنزلية والاجتماعية.(1)

(4) دراسة فوزية العطية، (1989ف):

(المرأة والعمل في المجتمع العراقي)،تهدف الدراسة إلى التعرف على حجم مساهمة المرأة العراقية في العمل الإنتاجي ومجالات تشغيلها . و التعرف على دوافع عمل المرأة . و الآثار المترتبة على عمل المرأة المتزوجة في العلاقات الزوجية و نظرة المجتمع إلى المرأة العاملة ونظرتها لنفسها. و تكونت عينة الدراسة من النساء العاملات وكان عددهن مائة و ستين 160 امرأة عاملة ،وعينة الرجال فقد تكونت من أربعين40 رجلاً عاملاً وتم جمع البيانات في هذه الدراسة عن طريق المقابلة الشخصية وإستمارة الأستبيان صممت خصيصاً لتحقيق أهداف الدراسة .

و من أبرز النتائج التي توصلت إليها الباحثة في هذه الدراسة ما يلي:-

1 -تميل المرأة إلى العمل في الوظائف الرسمية أكثرمن المجالات الإقتصادية الأخرى ، وذلك لأنها توفر أستقراراً وضماناً للمرأة .

2- تساهم غالبية المبحوثات بمدخولاتهن الشهرية في الأنفاق على الأسرة وإحتياجاتها المادية .

3- 72 % من المبحوثات لا يجدن تعارضاً بين الدورين للمرأة ، الدور المنزلي والدور الإنتاجي . أما 28 % منهن يعتقدون بوجود تعارض بين الدورين .

4- يقبل الزوج فكرة مشاركة المرأة في إتخاذ القرارات الخاصة بشؤون الأسرة بنسبة 84% من عينة البحث ، وأما 16 % يرفضون مشاركتها في إتخاذ القرارات .

5- 5 % من عينة الرجال يعتقدون بوجود تعارض بين عمل المرأة الإنتاجي وعملها المنزلي ، و38 % يعتقدون أن هناك تعارضاً أحياناً ، و12 % لا يرون وجود تعارض.

1- فهيمة كريم زريق،أثر التصنيع على أدوار المرأة،ندوة حول المرأة في المجتمع العربي،كلية الآداب،جامعة قاريونس،بنغازي،في الفترة ما بين 28-31أكتوبر1989،ص ص 5-9-10-16.

6- 80 % من عينة الرجال يعتقدون أن التعليم هو الأفضل بالنسبة لعمل المرأة ، 10 % يعتقدون أن المرأة يكفي أن تعمل في المجالات الإقتصادية ، و10 % يفضلون الأعمال الحرة والوظائف الرسمية .(1)

(5) دراسة شادية أحمد مرسي،(1991ف):

(العوامل الإجتماعية والإقتصادية المؤثر على مشاركة المرأة الريفية السودانية في الأنشطة التطوعية بالمجتمع الريفي المحلي)، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل الإجتماعية والإقتصادية والنفسية المؤثر على مشاركة المرأة والمعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة الريفية في الأنشطة التطوعية المحلية وإقتراح بعض الحلول لها .

تم إختيار عينة الدراسة بطريقة العينة العشوائية والتي تم سحبها من قرية بالسعودية بمحافظة الجزيرة ، حيث تم إختيار عينة عشوائية قوامها مئتان و احدى عشرة وحدة 211 وحدة عينية بنسبة 12 % من مجموع الوحدات المعيشية والتي بلغت 1800 وحدة معيشية .

و قامت الباحثة بجمع البيانات في هذه الدراسة عن طريق المقابلة الشخصية بإستبيان تم تصميمه وفق الأهداف التي يسعى الباحث لتحقيقها .

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة،أن متوسط أعمار الزوجات بلغ ستة و ثلاثين36 عاماً في مقابل 48 عاما لأزواجين ، كما بلغت نسبة الأمية بين النساء 39 % مقابل 17 % للأزواج ، و قد حصلت 18% من المبحوثات على شهادة ثانوية أو مؤهل علمي يعادلها في مقابل 33% للأزواج،كما ارتبط كل من تعليم الزوجة و الزوج ارتباطاً سلبياً بمستوى المشاركة السياسية،كما تبين من خلال الدراسة أن الوضع القيادي للمرأة و تعليم المرأة يؤثران معنوياً، و أن وجود علاقة معنوية موجبة بين التعليم و مهنة الزوج و دراسة عضوية الزوجة بالمنظمات التطوعية.(2)

1- فوزية العطية،المرأة العاملة في المجتمع العراقي،ندوة حول المرأة في المجتمع العراقي،قسم علم الاجتماع،كلية الآداب و التربية،جامعة قاريونس،بنغازي،1989،ص ص1-53.

2- محمد علاء عبد القادر،علم الاجتماع الريفي و الاتجاهات الحديثة في دراسة المرأة الريفية،منشأة المعارف،الإسكندرية،غير مؤرخ،ص50.

(6) دراسة أحمد الأصفر،(1996ف):

(الشروط الإجتماعية لعمل المرأة وأثرها على مستوى الأداء المهني في القطاع الصناعي). تهدف الدراسة لتحليل مستويات المشاركة الإنتاجية للمرأة العاملة مع تبدل الظروف الإجتماعية المحيطة بها ، ضمن المؤسسات الصناعية وخارجها مع الأخذ بعين الاعتبار مجمل الظروف المحيطة بعمل المرأة والرجل على حدٍ سواء ، للوقوف على الظروف التي تبرز بها مشاركة المرأة مماثلة لمشاركة الرجل ، وكذلك للتعرف على الظروف التي تبرز فيها مشاركة الإناث بنسبة ضعيفة بالمقارنة مع مشاركة الذكور . حيث تم إختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية من حيث المنشآت ، وموجهة من حيث الصناعة ، وقد توزع أفراد العينة في هذه الدراسة حسب الجنس ، ولكن بشكل غير متساوٍ ، حيث تركز القسم الأكبر منهم على فئة الذكور التي ضمت (174) عاملاً بنسبة (65 %) من المجموع ، في مقابل (93) عاملة بنسبة (35%) وقد تم جمع البيانات في هذه الدراسة من خلال إستمارة استبيان .

أثبتت الدراسة أن الفارق بين مساهمة المرأة ومساهمة الرجل يظهر مع إختلاف مجموعة من الفروقات مثل :-

1- الإختلاف في مجموعة الخصائص الإجتماعية التي تساهم في تحديد أنماط السلوك .

2- الإختلاف في الشروط الإجتماعية للعمل ضمن المشاريع الصناعية .

3- الإختلاف في الشروط الإجتماعية المحيطة بأسر العاملين. (1)

(7) دراسةعمل المرأة والتنشئة الأجتماعية للأبناء في مجتمع الإمارات .(1998):

تهدف الدراسة إلى التعرف على حجم المشاركة الفعلية للمرأة الإماراتية في العمل،ودوافع إشتغالها،كذلك الأدوار التي تقوم بها المرأة العاملة للتوفيق بين البيت والعمل،وما تتعرض له من عقبات وصراع الأدوار،وأساليب التنشئة الإجتماعية التي تتبعها المرأة العاملة كي تنشئ جيلاً متكيفاً مع الأوضاع والقيم الجديدة التي ترتبط بدور المرأة في التنمية وبإزدواج عملها.

1- أحمد الأصفر،الشروط الاجتماعية لعمل المرأة و أثرها على مستوى الأداء المهني في القطاع العام،مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية،السنة الرابعة،1998،ص ص177-215.

إستخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي ، وذلك من خلال إستخدام منهج المسح الإجتماعي عن طريق العينة ، مستخدماً إستمارة مقننة لتحقيق أهداف الدراسة .

تم إختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية،وقد إقتصرت الدراسة على العاملات اللاتي يحملن الجنسية الإماراتية ،وقد شملت عيّنة الدراسة مائة و عشرين 120 عاملة متزوجة،وثمانين80 عاملة متزوجة ولديها أطفال،وأربعين40 عاملة غير متزوجة،وتم إستبعاد الإستمارات الخاصة بالعاملات المطلقات والأرامل لقلة عددهن .

أظهرت نتائج الدراسة أن الأم العاملة تتعدد أدوارها داخل وخارج المنزل،وأن عدم توفر المؤسسات التربوية وإستمرار الأفكار التقليدية ضد عمل المرأة يعرضها لمشاكل نفسية وصحية وإجتماعية ،تنعكس على علاقتها بزوجها وأبنائها من ناحية،وعلى أدائها في عملها من ناحية أخرى،حيث أن إيجابيات عمل المرأة يمكن أن تزداد إذا ما ساعد في ذلك كل من الزوج والأبناء والمجتمع.(1)

(8) دراسة عايد الوريكات(1998):

(القيم الاجتماعية و علاقتها بعمل المرأة في محافظة الكرك،الأردن).تهدف الدراسة إلى التعرف على أنسب المجالات لعمل المرأة وفق رأي المبحوثين،كذلك التعرف على اتجاهات المرأة نحو عمل المرأة ، و أثر كل من الجنس و العمر و الدخل الشهري و مكان الإقامة و تعليم الوالدين و حجم الأسرة على اتجاهات العمل عند النساء العاملات و غير العاملات.و اختيرت عينة الدراسة من (400) مبحوثة، تم اختيار(200) مبحوثة من العاملات في القطاع الحكومي،أما الجزء الثاني فهو(200) مبحوثة تم اختيارهن من خلال تقسيم المحافظة إدارياً إلى ثلاثة مراكز من غير العاملات وفق نسبة عدد السكان. و من أهم نتائج هذه الدراسة: يعد مجال التعليم أفضل المجالات المناسبة لعمل المرأة، وذلك وفق رأي المبحوثات(عينة) الدراسة عن اتجاه إيجابي عند المرأة نحو العمل و ما لهذا العمل من قيم إيجابية في المجالات الأسرية. و الاجتماعية و الاقتصادية. كما أن العاملات في هذه الدراسة يرين إمكانية التوفيق بين البيت و العمل، أما بقية العاملات فيرين العكس.(1)

1- أجلان إسماعيل حلمي،الأسرة العربية: النظرية و التطبيق،مكتبة الانجلو المصرية،مصر،1997، ص ص93-110.

(9) دراسة عدل أبو طاحون(2000ف):

(دور المرأة في ظل الظروف العالمية والمحلية المتغيرة) أجريت هذه الدراسة في قرية بدر في جمهورية مصر العربية.

تهدف الدراسة إلى معرفة الدور المتغير للمرأة في ظل سياسة تحرير الزراعة من خلال أربعة أدوار هي :- الدور الإقتصادي ، ودورالمرأة في إتخاذ القرارات الأسرية ، ودور المرأة في المشاركة المجتمعية المحلية ، ودور المرأة في المنزل كربة بيت .

لتحقيق أهداف الدراسة تم إختيار عينة قوامها مائة وعشرين(120) سيدة من مكان قرية بدر في مصر ، منهن 60 سيدة من اللآتي يملكن أراضي زراعية ويقمن بزراعتها بأنفسهن ، وتم إستكمال العدد من الحائزات على الأراضي ومن غير العاملات ، أو النساء اللآتي يملكن أزواجهن أراضي زراعية ، وتم جمع البيانات في هذه الدراسة من خلال إستمارة إستبيان صممت من أجل تحقيق أهداف الدراسة. و من أهم نتائج الدراسة الآتي:-

كان من أهم نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية قوية بين المتغير المستقل وهو ملكية الأراضي الزراعية ومن الأدوار الأربعة التي تم قياسها عن طريق الدراسة ، حيث أكدت الدراسة على إزدياد مشاركة المرأة في الناحية الإقتصادية ،وكذلك إزدياد مشاركتها في القرارات الأسرية والمجتمعية . (2)

(10) دراسة سامية فهمي(2002-2003ف):

(أدوار المرأة الريفية في التنمية) ، دراسة ميدانية على قرية فلسطين في جمهورية مصر العربية).

تهدف الدراسة إلى تحديد أدوار المرأة الريفية كطاقة بشرية في عمليات التنمية، فأختارت الباحثة في هذه الدراسة مستويين من العينات تمثلت في الأتي :-

---

1- عايد الوريكات،القيم الاجتماعية و علاقتها بعمل المرأة في محافظة الكرك،الأردن،مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، الهيئة القومية للبحث العلمي ،السنة الرابعة،1998، ص ص329-330.

2- عدلي أبو طاحون،حقوق المرأة،دراسات دينية و سوسيولوجية،المكتبة الجامعية،الإسكندرية،2000،ص ص103-130.

أولاً : المستوى العام :-

مسح شامل للأسر التي تتواجد بها الزوجة في قرية فلسطين ، والزوجات وحدات المعاينة الرئيسية من الزوجات المنتفعات والعمال المقيمين في القرية ، وقد صممت بطاقة على أساسها تم حصر هؤلاء الزوجات اللاتي بلغن 270 زوجة من بينهن أربعون 40 زوجة تمت زيارتهن خلال المرحلة الإستطلاعية .

ثانياً : المستوى الثاني : -

تم إختيار عدد محدود من الحالات بنسبة 5 % تقريباً من مجموع الأسر من القرية وعددها مئتان و سبعون 270 أسرة ، وقد بلغ عدد الأسر المختارة أربع عشرة أسرة وكان عدد الإناث المتواجدات بين 37 أنثى .

تمثلت أدوات جمع البيانات في المقابلات المقننة لأفرادعينةالبحث، وكذلك من خلال الرجوع إلى الوثائق والسجلات الرسمية .

من النتائج التي أمكن التوصل إليها في هذه الدراسة ما يلي:-

1 - تبين من خلال الدراسة أن هناك ثلاث عشرة عملية تقوم بها الزوجة ومن معها داخل الأسرة ، عشرة أعمال تقوم بها الإناث جميعهن تقريباً وهي : تحضير الطعام ، تحضير الوقود ، تنظيف وترتيب المنزل ، عمليات الخبز شراء المستلزمات ، غسيل الملابس ، رعاية الأطفال ، الحياكة ، القيام بمتطلبات الزوج ، تربية الطيور والحيوانات .

وبينت الدراسة أن هناك بعض الأعمال التي أعرضت عنها الإناث بدرجات متفاوتة مثل تحضير الوقود حيث إمتنعت الإناث عن أداء العمل بنسبة 34 % من الأسر ، كذلك بلغت نسبة من تقمن بشراء المستلزمات 7 . 25 % وبحياكة الملابس 7 ، 12 % من الأسر ، كما بينت الدراسة أن أعلى النسب في العمليات المنزلية هي وظيفة القيام بمتطلبات الزوج وتمثل نسبة قيام الزوجة بهذه الوظيفة 6 ، 75 % ، بينما تمثل نسبة قيام الزوجة الثانية وزوجة الإبن بهذه الوظيفة 9 % ، أما الأبنة فقد بلغت نسبة قيامها بهذه الوظيفة 5 % .

2 -كما بينت الدراسة أن المرأة تقوم بالمشاركة في الأعمال الحقلية وتربية المواشي ، بالإضافة إلى مشاركتها في البرامج الحكومية بنسب متفاوتة .(1)

1- سامية فهمي،أدوار المرأة الريفية في التنمية،تجارب مصرية و عربية من الثمانينات و حتى مطلع القرن الحادي و العشرين،دار المعرفة الجامعية،2003،ص12-70-79.

الدراسات على المستوى المحلي : -

(1) دراسة عبدالله الهمالي ، وعبدالقادر عرابي(1983ف):

(دراسة ميدانية حول تغير الاتجاهات السياسية للمرأة العربية).تهدف الدراسة إلى معرفة مدى المشاركة السياسية للمرأة العربية الليبية وتغير سلوكها السياسي بفعل التحولات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية .و التعرف على العلاقة بين ظاهرة المشاركة السياسية والمؤسسات الإجتماعية المختلفة وتفترض هذه الدراسة أن للأسرة دوراً كبير في مشاركة المرأة في السياسة . حيث تم إختيار عينة الدراسة عن طريق العينة العشوائية المنتظمة ، وكان عدد العينة المسحوبة 388 إمرأة و 158 رجل ، أي وصل إجمالي العينة المختارة 496 فرداً من مدينة بنغازي . و اختار الباحث استمارة الإستبيان كأداة لجمع بياناته.توصل الباحث إلى النتائج التالية:-

1 - هناك عدد كبير من العوائق التي تعوق المرأة عن المشاركة السياسية والتي من بينها العادات والتقاليد وواجبات المرأة المنزلية ...إلخ .

2 - توجد علاقة بين التعليم والإتجاهات لأفراد العينة حول تولي المناصب القيادية ، كما أنه توجد علاقة عكسية بين العمر والإتجاهات الإيجابية لمشاركة المرأة السياسية ، فكلما تقدم السن كلما كان أقل تقبلاً للمشاركة في النشاط السياسي .

3- كما أثبتت الدراسة بأن هناك علاقة بين المهنة وإتجاهات المبحوثين لتولي المرأة المناصب القيادية .

كما أكدت الدراسة على أهمية وسائل الأعلام ، والتنشئة السياسية والقومية في تكوين إتجاهات سياسية وفكرية لدى المواطنين كما أكدت على أهمية التعليم في تخليص المرأة الليبية من العادات والتقاليد الموروثة والتي تدعو إلى السلبية .(1)

1- عبد الله الهمالي،عبد القادر عرابي،المرأة العربية و المشاركة السياسية،منشورات جامعة قاريونس،بنغازي،1983.

(2) دراسة زينب محمد زهري(1988ف):

(المرأة العاملة في المجتمع الليبي المعاصر) دراسة نظرية ميدانية في مدينة بنغازي وضواحيها ،حيث وضعت الباحثة مجموعة من الأهداف تمثلت في الاتي:-

1- دراسة وضع المرأة العاملة ودورها والمعوقات التي تعيقها في المشاركة في مرحلة التحول بشكل فعال .

2- وضع الإقتراحات والتوصيات،وكذلك محاولة سد النقص الذي تعانية مكتبتنا العربية ، فيما يتعلق بالدراسة العلمية والميدانية ، لحقيقة وضع المرأة في المجتمع الليبي المعاصر .

3 - محاولة التقييم العلمي المستند على الواقع الموضوعي لبعض النظريات والدراسات التقليدية ، وذلك لما ذهبت إلية من نتائج خاطئة حول موضوع المرأة العربية .

تم إختيار العينة في هذه الدراسة عشوائياً من المرأة العاملة في المهنة التخصصية من جميع النساء العاملات في مدينة بنغازي ، وكان مجموع حالات العينة (600) حالة بواقع 14% من مختلف المهن ، حيث كان عددهن حسب إحصائية 1980 م (4183) عاملة في مدينة بنغازي وضواحيها .

نتائج الدراسة : -

1- تغير الدور الإقتصادي والإجتماعي للمرأة العاملة بفعل التحول الإقتصادي والإجتماعي والسياسي في ليبيا ، بالإضافة إلى زيادة القوى العاملة .

2- أثر التحول على الوضع التعليمي للمرأة في ليبيا ، حيث أزداد عدد النساء المتعلمات من المستوى المتوسط والعالي في المهن التخصصية .

3 - معظم العاملات في المهن التخصصية أعمارهن تتراوح بين 15 - 24 ومعظمهن غير متزوجات .

4 - معظم العاملات يعملن في فترة صباحية .

5 - هناك إمتيازات إقتصادية وإجتماعية للعمل على المرأة والأسرة ، ومن حيث إشباع الحاجات المادية والحصول على دخل مستقل .(1)

1- زينب محمد زهري،المرأة العاملة في المجتمع العربي الليبي المعاصر،منشورات جامعة قاريونس،بنغازي،1988،ص87-88-231.

(3) دراسة أمال القماطي(1993ف):

(العوامل المؤثرة على تولى المرأة العربية الليبية المراكز القيادية).تهدف الدراسة إلى إبراز العوامل المؤثرة في تولي المرأة الليبية المناصب القيادية في المجتمع .

تكون مجتمع الدراسة من النساء العاملات داخل نطاق مدينة بنغازي ، وأختارت الباحثة عينة طبقية تكونت من مائتين و أربع و ستين (264) عاملة من قطاع التعليم و سبعاً و أربعين (47) عاملة من قطاع الصحة و أربعاً و عشرين (24) عاملة من مختلف القطاعات الأخرى ، وقد إستخدمت الباحثة الإستبيان لجمع بيانات الدراسة .

و من اهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أنه بالرغم من التغيرات الإجتماعية التي حدثت في المجتمع العربي، إلا أن هناك بعض الجوانب لم يتغير منها الدور الذي يقوم به الرجل والذي ظل محافظاً على شكلة التقليدي ، بالإضافة إلى النظرة غير جدية للمرأة ، كل ذلك أنعكس على ترأسها للمنظمات التي تقوم برآستها.

كما بينت الدراسة أن التعليم والعمل قد غير مكانة المرأة في المجتمع وأصبحت المرأة متواجدة في كل القطاعات الإنتاجية والخدمية إلى جانب مشاركتها في النقابات والروابط المهنية ، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أهمية المستويات التعليمية المرتفعة لشغل المراكز القيادية فقد وصلت نسبتين إلى 3 ، 96 % ، كما توصلت هذه الدراسة أن للتعليم أثر إيجابي على المشاركات من خلال رجوع 66 % منهن إلى القوانين وذلك لدعم مواقفهن في القضايا الوظيفية .(1)

(4) دراسة محجوب عطية الفاندي(1996ف):

دراسة إستطلاعية لبعض أرباب الأسر المقيمة في مدينة سرت وضواحيها ،1996م. تهدف الدراسة إلى معرفة بعض المتغيرات الإجتماعية والإقتصادية والديمقراطية لأفراد العينة .

تم إختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية ، وتم إختيارها من جميع الأحياء والمحلات داخل مدينة سرت بالإضافة إلى المناطق المجاورة مثل أبو هادي والغربيات وأبو زاهية

1- أمال عبد السلام القماطي،العوامل المؤثرة على تولي المرأة الليبية المراكز القيادية،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الإقتصاد،جامعة قاريونس،بنغازي،1993.

وسكان المزارع المحيطة بالمدينة ، كما شملت هذه الدراسة عينة من مختلف الشرائح الإجتماعية والتي كان من بينها الأطباء والمهندسون وأساتذة الجامعات والتجارة والمزارعون وذوي المهن الحرة ، وقد شملت عينة البحث (232) أسرة من مختلف الشرائح المذكورة ، وقد تم جمع البيانات من خلال أسلوب المقابلة .(1)

نتائج الدراسة : -

تبين من خلال هذه الدراسة أن متوسط عمر أفراد العينة كان ثلاثاً و أربعين 43 سنة كان أغلبيهم من المتزوجين ، كما أظهرت هذه الدراسة أن متوسط حجم الأسرة قد بلغ 6 ، 8 أفراد ، وأن متوسط حجم الأسرة على مستوى الجماهيرية 8 ، 6 أفراد ، كما أظهرت هذه الدراسة أن نسبة تعليم الزوجات تعتبر مرتفعة حيث أنها تصل إلى 15 % من أفراد العينة ، كما أن معظم أفراد العينة لا يقنعون بفكرة تنظيم النسل ، أما بالنسبة للمستوى التعليمي للزوجين فقد أظهرت الدراسة أن متوسط عدد سنوات التعليم بالنسبة لرب الأسرة 4 ، 9 سنوات من التعليم ، أما متوسط تعليم الزوجة فلم يتجاوز 5 ، 6 سنوات ، وظهرت الدراسة أن نسبة الأمية بين الأزواج بلغت 22 % ، بينما وصلت هذه النسبة عند الزوجات إلى 38 % من أفراد العينة ، أما نسبة التعليم الجامعي والعالي فقد وصلت إلى 16 % بين الأزواج ولم تتجاوز 6 % بين الزوجات .

كما ظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن مدينة سرت تشهد تغيرات جذرية ومنهجاً تحضرياً في مجال الحالة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية ويتضح ذلك في الهجرة من الريف والمناطق المجاورة إلى سرت ، كما لوحظ في هذه الدراسة إرتفاع المستوى التعليمي وخاصة عند الإناث كان عليه سابقاً ، بالإضافة إلى تغيير نوع المهنة حيث ترك معظم السكان الأصليين لمدينة سرت وضواحيها مهنة الرعي والزراعة البعلية ليلتحقوا بالوظائف الإدارية والتجارية والقوات المسلحة .(2)

(5) دراسة محمد عبد الحميد الطبولي(1998):

(الوضع الإجتماعي الإقتصادي للمرأة العربية الليبية ومشاركتها في العمل).

1- محجوب عطية الفاندي،التغير الاجتماعي،الجامعة المفتوحة،طرابلس،2000،ص ص157-160.

2- نفس المرجع، ص61.

يهدف هذا البحث إلى مناقشة التغيرات الإجتماعية والإقتصادية التي أدت إلى تغيـــر دور المرأة ووضعها في المجتمع والإقتصاد . و مناقشة إنماط وإتجاهات إستخدام المرأة في ليبيا وبناء القوى العاملة وعلاقة ذلك بالإختلاف المبني حسب النوع .

جمعت بيانات هذا البحث من خلال الإحصاءات السكانية المنشورة والنتائج النهائية لمحصر القوى العاملة الليبية الذي أجري عام 1980 م ، بالإضافة إلى بعـض التقـارير الأخـرى لإعطاء نظرة عامة لتوزيع الذكور والإناث في سوق العمل الليبي .

نتائج الدراسة :-

1 - أتضح من خلال الدراسات أن إكتشاف النفط أدى إلى تغيرات إجتماعية وإقتصادية في المجتمع العربي الليبي ، ولعبت دوراً هاماً في وضع المرأة الإجتماعي والإقتصادي ، فمن خلال التحليل الوصفي لوضع المرأة في سوق العمل أتضح الأتي :-

أ - أتضح أن مشاركة المرأة الليبية في سوق العمل ، قد أزدادت بسرعة منذ عام 1973م، وفي الوقت ذاته ما تزال مشاركتها ضئيلة بالمقارنة مع المرأة العاملة في مجتمعات مماثلـة من حيث المستوى الإقتصادي ، وأخرى أكثر منها تقدماً .

ب-أن النساء الليبيات يتركزن في مهن معينة مثل التدريس والتمريض والطباعة ...إلخ .

2 - كما أوضحت هذه الدراسة أن هناك عزلاً مهنياً حسب النوع في معظم المهن في بنيـة القوى العاملة ، فإن المرأة الليبية لم توظف إطلاقاً في مهن بحيث يمكنها الإشـراف علـى الرجال مثل وظيفة مديرة مصرف أو مهندسة حقل ، أما إذا كلفت بإعمال تحتاج لإصدار و إتخاذ قرارات فإنها تشرف على نساء أو رجال أقل مستوى تعليمياً .

3- ومن العوامل التي أدت إلى إنخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل :-

أ- نقص تعليمها .

ب- تنشئتها الإجتماعية .(1)

(6) دراسة لوجلي صالح الزوي(1999):

(مـــسح اجتمـــاعي اقتـــصادي لقيـــاس أثـــار خطـــط التنميـــة الاجتماعيـــة

1- محمد عبد الحميد الطولي،الوضع الاجتماعي و الاقتصادي للمرأة العربية الليبية و مشاركتها في العمل،مجلة كلية الأداب و العلوم،جامعة قاريونس،المرج،العدد الثاني،1998،من ص14-18.

و الاقتصاديةعلى مدينة اجدابيا خلال المدة 1966-1990). من أهم أهداف هذه الدراسة التعرف على وضع المرأة في مدينة اجدابيا، و قد تم اختيار العينة في هذه الدراسة بالطريقة العشوائية، حيث تم تقسيم المدينة إلى خمسة قطاعات، و كان عدد المبحوثين في هذه الدراسة(1083) مبحوث. و قد تم جمع البيانات من خلال استمارة الاستبيان التي أعدت خصيصاً لتحقيق أهداف الدراسة، و كان من أهم نتائج الدراسة التي توصل إليها الباحث في هذا الجانب هو أن 73% من المبحوثين يقبلون عمل المراة، بينما يرفض 42.2% ذلك. كما يرى 66.6 % من المبحوثين أن العمل المناسب للمراة هو التعليم، و أن 41.8% منهم يرون أن العمل المناسب للمرأة هو التمريض،بينما توزعت اراء المبحوثين الباقية على باقي الأعمال(الخياطة، القانون، الهندسة...إلخ.

كما أثبتت الدراسة أن الرجل يقبل أن يعمل تحت قيادة المرأة بنسبة 75.9% من المبحوثين، بينما يرفض 20.1% منهم عمل الرجل تحت قيادة المرأة، و يبررون رفضهم بأن المرأة غير قادرة على القيادة بنسبة 81%، و أنه لا يعتمد عليها بنسبة 18%، و أن انسب مكان لها هو المنزل بنسبة 5.8%.

و كذلك أثبتت الدراسة ان 63.8% من المبحوثين يرون ان التعلم المناسب للمرأة هو التعليم الجامعي فما فوق، و أن 12.3% يرون أن التعليم المناسب لها هو المعاهد و 15.5% يرون ان تعليمها يتوقف على رغبتها.(1)

(7) دراسة آمال سليمان العبيدي(1999):

(تغير الاتجاهات نحو عمل المرأة في المجتمع الليبي). و تعد هذه الدراسة جزءاً من دراسة ميدانية قامت بها الباحثة عن الثقافة السياسية في ليبيا، تهدف إلى التعرف على إتجاهات مجتمع الدراسة تجاه دور المرأة في المجتمع، و ذلك من خلال جملة من القضايا منها المساواة في الحقوق الانسانية بين المرأة و الرجل، و دور المرأة و الرجل داخل الأسرة، و مشاركة المرأة في شؤون الحكم و السياسة، و قامت

1- نوحي صالح الزوي.المدينة المتغيرة. (إجدابيا1966-1990)،نموذج للنمو الحضري و التغير الاجتماعي و الثقافي في ليبيا.منشورات جامعة قاريونس.بنغازي.1999.ص ص261-281.

الباحثة بتوزيع استمارة إستبيان على عينة طبقية مكونة من 500 من الطلاب الليبيين من الجنسين(238 من الإناث و262 من الذكور) من جامعة قاريونس. و من نتائج هذه الدراسة التأثير القوي لمجتمع الدراسة من الجنسين لحقوق المرأة و دورها مع إصرار أكبر من قبل الإناث على هذه القضية، و كذلك على الرغم من تأكيد الأغلبية من الذكور على مبادئ حقوق المرأة، إلا أن ذلك لا يتعدى الموافقة، أما من الناحية الواقعية فإن الكثير من إجاباتهم تعكس النظرة التقليدية تجاه المرأة و يتضح ذلك في الجوانب العملية كدور المرأة داخل الأسرة، و توليها لوظائف تحولها سلطة اعلى من الرجل.(1)

(8) دراسة محمد عبدالحميد الطبولي(2002):

(إكتساب المكانة المهنية للمرأة الليبية العاملة) دراسة ميدانية للمرأة العاملة في مدينة بنغازي. تهدف الدراسة إلى تقديم بحث ميداني يتناول سلوك ومكانة المرأة الليبية في سوق العمل . حيث تم جمع البيانات في هذه الدراسة من خلال إستمارة مقابلة ،ا شتملت على مجموعة من الأسئلة ،وتم إختيار العينة بالطريقة العشوائية المنتظمة كأسلوب للمعاينة من خلال السجلات الخاصة بذلك ، وكان عدد العينة المسحوبة (345) عاملة تتراوح أعمارهن بين 19- 64 سنة .

نتائج الدراسة : -

يمكن تلخيص النتائج التجريبية للبيانات التي تم الحصول عليها فيما يلي :-

1 - أن معظم المبحوثات كن غير متزوجات ولا يفكرن في ترك العمل .

2 - أن معظم المبحوثات كن صغيرات السن .

3 - أن الأغلبية يجدن الإهتمام من قبل الأسرة التي تشجعين في البقاء في العمل ، وقد أثبتت الدراسة بأن هناك إرتباطاً إيجابياً قوياً بين المستوى التعليمي للأفراد وبين العمر والمكانة المهنية كما أنه توجد علاقة بين المكانة وبين الخلفية الأسرية .(2)

1- أمال سليمان العبيدي،تغير الاتجاهات نحو دور المرأة في المجتمع الليبي،مجلة البحوث الاجتماعية،المجلد العاشر،العددان الأول و الثاني،مركز بحوث العلوم الاقتصادية،بنغازي،1999،ص ص149-150.

2- محمد عبد الحميد الطبولي،اكتساب المكانة المهنية للمرأة العربية الليبية العاملة،دراسة ميدانية للمرأة العاملة في مدينة بنغازي،مجلة البحوث الاقتصادية،2002،عدد ص ص87-112.

(9) دراسة عبدالله أمين محمد الجزيري(2002):

(عمل المرأة وأثره على دورها في الأسرة)، دراسة ميدانية إجتماعية على مدينة طرابلس. تهدف الدراسة إلى الكشف عن أهمية الدور الذي تقوم به المرأة العاملة في مجال العمل وأثر ذلك على دورها الإجتماعي في إطار علاقاتها الإجتماعية ، ودورها في الأسرة ، بإعتبارها زوجةأو أم أوربة بيت . كذلك الكشف عن الخلفية الثقافية والإجتماعية التي تحكم في إتجاهات الأفراد نحو هذا الموضوع ، كما تهدف للتعرف على القيم السائدة والمرتبطة بعمل المرأة المتزوجة داخل الأسرة الليبية ومعرفة ما إذا كانت ثمة إختلافات جوهرية قد تؤدي إلى نوع من صراع القيم بين أفراد الأسرة .

أختار الباحث عينة عمدية ، تتكون من 190 حالة من النساء العاملات المتزوجات ، وإن كان لهن أبن واحد . و أستخدم الباحث الإستبيان كوسيلة لجمع البيانات المطلوبة.

نتائج الدراسة : -

1- بينت الدراسة أنه من أهم الدوافع والجزاءات التي تدفع المرأة للعمل هو زيادة الدخل للأسرة وتحسين المستوى المعيشي لها .

2 - كشفت الدراسة أن المرأة العاملة تعني تماماً واجباتها ومسؤلياتها كزوجة .

3 - كما كشفت الدراسة عن وجود دوافع أخرى لا تقل أهمية عن الدوافع المادية تجعل المرأة أكثر رغبة في الخروج للعمل من بينها تأكيد الذات والشعور بالمسؤولية .

4 - كذلك كشفت الدراسة عن وجود علاقة إيجابية بين تغير العمل والوعي بأهمية وقت الفراغ وإستغلاله في القيام بالأعمال المنزلية ومتابعة ما يجري في محيطها من أحداث.(1)

(10) دراسة فاطمة عبدالسلام بنور(2002-2003):

(الحقوق السياسية والإجتماعية والإقتصادية للمرأة بين النظرية العالمية الثالثة والنظريات التقليدية الأخرى).دراسة نظرية مقارنة بين النظرية العالمية الثالثة و النظريات التقليدية.

1- عبد الله أمين الجزيري.عمل المرأة و أثره على دورها في الأسرة.دراسة ميدانية اجتماعية في مدينة بنغازي.دراسة ماجستير غير منشورة.2002.ص18-69-125.

تمثلث أهم اهداف الدراسة في الآتي:

1 – التعرف على المراحل التاريخية التي مرت بها المرأة في طريقها للحصول على بعض حقوقها السياسية والإقتصادية والإجتماعية .

2– التعرف على مدى إعطاء النظريات السياسية الثلاث للمرأة حقوقها السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، ومدى تحول الجانب النظري في النظريات إلى واقع عمل ملموس يلمس حياة المرأة ويحقق إنتقالها من وضع إلى آخر .

3– التعرف على المعالجات التي أضافتها النظرية العالمية الثالثة لتحل مشاكل المرأة .

أستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي ، بالإضافة إلى إستخدام المنهج المقارن للمقارنة بين النظريات الرأسمالية والماركسية ، والنظرية العالمية الثالثة من حيث منحها للمرأة لحقوقها الإقتصادية و الإجتماعية والسياسية .

نتائج الدراسة :–

1 – أن عملية التطور الإجتماعي التي مرت بها المرأة عبر التاريخ ماهي إلا تغير في الشكل وليس في المضمون ، ضمن عملية التطور الإجتماعي العام .

2 – إن النظريات التقليدية أعطت المرأة حق المشاركة في العمل السياسي إلا أنها وضعت آليات تقيد مساهمة المرأة في هذا النشاط .

3 – لقد أقرت النظرية العالمية الثالثة للمرأة حرية أختيار العمل المناسب ، بما يتناسب ويوافق طبيعتها ، فالمسألة ليست أن تعمل المرأة أو لا تعمل ، فهذا طرح مادي سخيف ، فالعمل يجب أن يوفره المجتمع لكافة أفراده القادرين عليه والمحتاجين له رجالاً ونساءاً .

4– خضعت المرأة في ظل النظريات التقليدية لضغوطات إقتصادية وإجتماعية أفقدتها التوازن في القيام بدورها الطبيعي المقرر لها،وألغت دورها الإجتماعي في إطار الأسرة ، وأقحمتها في أدوار لا تتناسب مع بنيتها الجسدية والنفسية والإجتماعية . (1)

(11) دراسة عائشة محمد بن سعود فشيكة(2004):

(المرأة والتنمية في المجتمع العربي الليبي) دراسة ميدانية تقومية لمراكز التنمية الريفية في المشاريع الزراعية بطرابلس).

1– فاطمة عبد السلام بنور،الحقوق السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية،المرأة بين النظرية العالمية الثالثة و النظريات التقليدية الأخرى،رسالة ماجستير غير منشورة،2002–2003،ص216.

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور المرأة في نمط المعيشة السائدة في المجتمعات الزراعية المستخدمة ، ومعرفة نتائج الإشتراك في مراكز التنمية الريفية على دور المرأة المنزلي والزراعي . و الكشف عن النتائج الإقتصادية والإجتماعية التي تحدث في الأسرة نتيجة إشتراك الأم أو الفتاه في برامج التنمية الريفية . كذلك التعرف على العلاقة بين دور المرأة وما تشهده المجتمعات الزراعية من تغيرات .

تكونت عينة الدراسة من النساء والفتيات المقيمات في المشاريع الزراعية الأتية: مشروع البيضة ، ومشروع وادي البيرة ومشروع القرة بوللي ، وبلغ عدد أفراد العينة 150 مبحوثة ، نسبة منهن من المتدربات في مراكز التنمية الريفية والعينة الأخرى من غير المتدربات في نفس المشروع .

تم جمع البيانات في هذه الدراسة من خلال إستمارة استبيان مقننه لتحقيق أهداف الدراسة.

توصلت الباحثة إلى العديد من النتائج والتي من بينها ما يلي:

1 – بينت الدراسة أن متوسط حجم الأسرة الليبية في المشاريع الزراعية ، مجتمع الدراسة هو 9 أفراد ، وإن نسبة الأسرة الصغيرة الحجم (12 %) من أفراد العينة ، كما بينت الدراسة أن الأسرة متوسطة الحجم تصل نسبتها إلى(57%) وأن الأسرة الكبيرة الحجم (31 %) من مجموع أفراد العينة المدروسة .

2 – كما ظهرت النتائج إرتفاع نسبة التعليم بين أفراد العينة المدروسة ، حيث تبين أن (32%) من أفراد العينة حصلوا على التعليم الأساسي ، وأن (43 %) من أفراد العينة حصلوا على التعليم المتوسط .

3 – كما تبين أن نسبة مشاركة المرأة في أتخاذ القرارات الأسرية منخفضة ، وللزوج الدور الأكبر في إتخاذ القرارات الخاصة بتدبير ميزانية الأسر وتعليم الأبناء وشراء المستلزمات الأسرية ، بينما ترتفع نسبة مشاركة الزوجة في القرارات الخاصة بزواج أحد الأبناء بنسبة (56،7%) .

4– كذلك دلت نتائج المقارنة بين بعض مواقف التنشئة الإجتماعية للأطفال (الذكور و الإناث) وأساليبها ، أنه لاتوجد فروق في هذه الرضاعة للأطفال للجنسين . بالإضافة إلى تساوي فرص الإلتحاق بالمدرسة لكل من الأطفال الذكور و الإناث .

5 – أما مواقف الأختيار للزواج بينت الدراسة أن آراء (62%) من مجموع أفراد العينة موافقة على أن الشاب هو صاحب الرأي الأول في الأختيار للزواج ، للفتاة فقد تبين أن أراء (7،36%) موافقة على أن يكون للفتاة الحق في إبداء الرأي في الأختيار للزوج ، وارجح (3،63%) من أفراد العينة هذا الحق إلى الأسرة.

6-كما تبين أن (63%) من أفراد العينة لديه إتجاهات نحو تفعيل عدد مناسب من الأطفال وهو أقل (5 أطفال) ، وأن (3،19%) لديهم إتجاهات إيجابية نحو تنظيم النسل.(1)

(12) دراسة زينب أبو زيد أبو بكر(2004-2005):

(بعض محددات التغير الإجتماعي وعلاقتها بأساليب التنشئة الإجتماعية الأسرية)، دراسة ميدانية مقارنة بين جيل الأباء وجيل الأبناء بمدينة سرت.

تهدف الدراسة بوجه عام إلى محاولة التعرف على أهم أساليب التنشئة الإجتماعية الأسرية السائدة في الأسرة العربية الليبية بمدينة سرت .

أختارت الباحثة العينة بالطريقة العشوائية النسبية الطبقية ، وتم تحديد حجم العينة بنسبة تمثيل (2%) من الإجمالي الكلي للأسر الذي يبلغ (10689) أسرة ،أي ما يعادل (215) مفردة من الجيلين،وتم جمع البيانات في هذه الدراسة عن طريق إستمارة إستبيان مقننة وذلك لتحقيق أهداف المرجوة من البحث ، مستخدمة منهج دراسة الحالة بالإضافة إلى الوصف والتحليل والمقارنة في تحليل البيانات .

نتائج الدراسة : –

1 – وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوث وأساليب التنشئة الأسرية حسب الجيل .

2 – كما أثبتت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المهنة الرئيسية للمبحوث وأساليب التنشئة الإجتماعية الأسرية .

1- عائشة محمد بن سعود فشيكة،المرأة و التنمية في المجتمع العربي الليبي،دراسة ميدانية تقويمية لمراكز التنمية الريفية في المشاريع الزراعية،منشورات مركز الجهاد الليبي للدراسات التاريخية،2004،ص 91-92.

3 – وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى الإقتصادي وأسلوب الأشعار بالذنب كأحد أساليب التنشئة الإجتماعية الأسرية.(1)

تقييم الدراسات السابقة : –

من خلال عرض الدراسات السابقة ، نلاحظ إن معظمها ركزت إهتمامها على المرأة العاملة ، ومساهمتها في العمل الإنتاجي ، ودورها في تنمية المجتمع والمعوقات التي تعوقها في ذلك . كما ركزت بعض الدراسات الأخرى من خلال تركيزها على بعض المتغيرات كالتعليم والدخل والحالة الإجتماعية... إلخ، على دور المرأة داخل الأسرة كدورها في عملية التنشئة الإجتماعية ودورها في إتخاذ القرارات الأسرية ، وعلى سبيل المثال دراسة زينب زهري ركزت دراستها على دراسة المرأة العاملة في مدينة بنغازي في مختلف التخصصات المهنية . وذلك لمعرفة وضعها ودورها والمعوقات التي تعوقها للمشاركة في مرحلة التحول بشكل عام ، بينما هدفت دراسة "ناصر ثابت" (المرأة والتنمية والتغيرات الإجتماعية المرافقة إلى التعرف على مدى الإرتباط بين تعليم المرأة ودورها في عملية التنمية في دولة الإمارات ، كما هدفت دراسة محمد الطبولي إلى معرفة تأثير التغيرات الإجتماعية والإقتصادية التي مر بها المجتمع الليبي على تغير وضع المرأة ووضعها في المجتمع والأقتصاد ، بينما هدفت دراسة فوزية العطية(المرأة والعمل في المجتمع العراقي) إلى معرفة حجم مساهمة المرأة في العمل الإنتاجي وتأثير عملها على علاقاتها الزوجية والأسرية . بينما ركزت دراسة عبدالله الهمالي على مدى مشاركة المرأة الليبية في الجانب السياسي ورأت أن للأسرة دور فعال في ذلك .

بينما تركز الدراسة الحالية على دراسة دور المرأة داخل وخارج المنزل ، وهي تهدف لدراسة العلاقة بين التغير الإجتماعي أي بين التغيرات الإجتماعية والإقتصادية التي مر بها المجتمع الليبي وبين تغير الدور الإجتماعي والإقتصادي للمرأة .

أما بالنسبة لإختيار عينة الدراسة فقد أتفقت معظم الدراسات السابقة على اختيار

1- زينب أبو بكر أبو زيد،بعض محددات التغير الاجتماعي و علاقته بأساليب التنشئة الاجتماعية الأسرية،دراسة ميدانية مقارنة بين جيل الآباء و جيل الأبناء في مدينة سرت،دراسة ماجستير غير منشورة،2004-2005،ص14-269.

العينة بالطريقة العشوائية فيما عدا دراسة أمال القماطي (العوامل المؤثرة على تولي المرأة العربية الليبية المناصب القيادية) حيث أختارت الباحثة عينتها في هذه الدراسة بطريقة العينة الطبقية ، وكذلك دراسة عبدالله الأمين (عمل المرأة وأثرها على دورها في الأسرة) تم إختيار العينة في هذه الدراسة بالطريقة العمدية .

أما الدراسة الحالية ،فالعينة التي أختيرت للدراسة فهي العينة العشوائية النسبية الطبقية .

كذلك نلاحظ أن معظم الدراسات السابقة المتعلقة بالمرأة تم فيها الأخذ بوجه نظر المرأة فقط للوصول إلى نتائجها ، فيما عدا دراسة (عبداليمالي) ودراسة (جان سيرواجي نالوجا)، و(فوزية العطية) ، ودراسة (أحمد الأصفر) . أما الدراسة الحالية فسوف يتم فيها الأخذ بوجه نظر الرجل والمرأة معاً وذلك لمحاولة الوصول إلى النتائج المرجوة من هذا البحث .

وبالنسبة لأداة جمع البيانات فقد إستخدمت معظم الدراسات إستمارة الأستبيان والمقابلة في جمع بياناتها ، وفي هذه الدراسة سوف يتم إستخدام إستمارة الأستبيان مصممة خصيصاً لتحقيق أهداف الدراسة .

ومعظم نتائج هذه الدراسات قد أكدت على أنه كلما زادت نسبة التعليم لدى المرأة زادت أحوالها الأجتماعية الإقتصادية تحسناً ، كما أكدت على أن التغيرات الاقتصادية والأجتماعية والسياسية التي تمر بها المجتمعات تنعكس على وضع المرأة ودورها بصفة عامة في المجتمع والأسرة .

فروض الدراسة:

إستناداً للدراسات السابقة قامت الباحثة بوضع فروض الدراسة كما يلي:-

تستند هذه الدراسة على فرض أساس مؤداه أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير الأجتماعي والتغير في الدور الأجتماعي والأقتصادي للمرأة .

وبناءاً على هذه الفرضية العامة ولكي نتحقق من صحتها وجب علينا وضع مجموعة فروض فرعية وهي كالتالي:-

1- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوث واتجاهات المبحوثين نحو الدور الاجتماعي للمرأة .

2- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوث واتجاهات المبحوثين نحو الدور الأقتصادي للمرأة .

3- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للوالدين واتجاهات المبحوثين نحو الدور الاجتماعي للمرأة.

4- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للوالدين واتجاهات المبحوثين نحو الدور الاقتصادي للمرأة.

5- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الدخل للمبحوث و اتجاهات المبحوثين نحو الدور الاجتماعي للمرأة .

6- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الدخل للمبحوث واتجاهات المبحوثين نحو الدور الاقتصادي للمرأة.

7- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمر المبحوث واتجاهات المبحوثين نحو الدور الاجتماعي للمراة.

8- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمر المبحوث واتجاهات المبحوثين نحو الدور الاقتصادي للمرأة .

9- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحالة الاجتماعية للمبحوث واتجاهات المبحوثين نحو الدور الاجتماعي للمرأة .

10- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحالة الاجتماعية للمبحوث واتجاهات المبحوثين نحو الدور الاقتصادي للمرأة.

الفصـــــل الثانـــــي

التغـــــير الاجتماعـــي

تمهيد:

إن التغير الاجتماعي حقيقة موجودة، فضلاً عن انه ظاهرة عامة، و خاصية تتميز بها نشاطات ،و وقائع الحياة الاجتماعية، بل أنه ظاهرة حيوية للمجتمعات البشرية، فهو سبيل بقاءها و نموها فالتغير يتهيأ لها التكيف مع واقعها، و بالتغير يتحقق التوازن و الإستقرار في أبنيتها و أنشطتها، و عن طريق التغير تواجه الجماعات متطلباتها و حاجاتها المتجددة.

و قد أخذت ظاهرة التغير الاجتماعي اهتمام عدد كبير من العلماء و من بينهم هيراقليطس حيث أشار إلى الحقيقة التي مفادها أن الإنسان لا يستطيع أن ينزل إلى النهر مرتين و يجد نفس الماء جارياً فيه، إذ أن بنزوله في المرة الثانية لن يجد نفس التيار المائي الذي كان فيه المرة الأولى و هذا يعني أن الحياة بكافة أشكالها و أنواعها متغيرة باستمرار و لا تبقى جامدة في موقف واحد.(1)

و في هذا الجزء من البحث نحاول أن نستعرض بعض الأدبيات التي تناولت التغير الاجتماعي بالدراسة، حيث ينقسم هذا الفصل إلى جزئين رئيسيين هما:

1- التغير الاجتماعي، عوامله و نظرياته.

2- التغير الاجتماعي في المجتمع الليبي.

1- صالح محمد علي، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية،المكتبة الجامعية، ط3، 2003، ص125.

تعريف التغير الأجتماعي :-

تتعدد تعاريف التغير الأجتماعي وتختلف بإختلاف المجالات والميادين وفيما يلي بعض منها:-

1- يعرفه عاطف غيث على أنه التغيرات التي تحدث في التنظيم الأجتماعي أو بناء المجتمع ووظائف ، بذلك يمكن القول بإن التغير الأجتماعي هو كل تغير في بناء النسق الأجتماعي ، أي تغير في شيء كان ثابت كلياً أو جزئياً ، إلى حالة أخرى تختلف عن الوضع السابق وهذا يشتمل على البناء الأجتماعي الذي يتكون من القيم الأجتماعية والنظام الأجتماعي داخل المجتمع .(1)

2 - يعرفه محجوب الفائدي في كتابة التغير الأجتماعي بأنه التحول الذي يقع في التنظيم الأجتماعي سواء في بنائه أم وظائفه خلال فترة زمنية معينة ، والتغير الأجتماعي على هذا النحو ينصب على كل التغيرات التي تقع في التركيب السكاني للمجتمع ، أوبنائه الطبقي ، أو نظمه الأجتماعية ، أو أنماط العلاقات الأجتماعية والقيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد وتحدد أدوارهم في التنظيمات الأجتماعية المختلفة.(2)

3- كما أن التغير الأجتماعي يعني الأختلاف ما بين الحالة الجديدة والحالة القديمة، أو الأختلاف الشيء عما كان عليه خلال فترة محددة من الزمن ، وحينما تضاف كلمة الأجتماعي التي تعني ما يتعلق بالمجتمع ، فيصبح التغير الأجتماعي هو التحول الذي يطرأ على البناء الأجتماعي في الوظائف والأدوار الإجتماعية خلال فترة محددة من الزمن ، وقد يكون التغير إيجابي أي تقدماً وقد يكون سلباً أي تخلفاً.(3)

ويمكن أن نستخلص من التعريفات السابقة بأن التغير الأجتماعي هو كل تغير يطرأ على البناء الأجتماعي في الكل أو الجزء ، ويؤدي هذا التغير إلى أن يمارس الأفراد أدواراً إجتماعية ، مختلفة عن تلك التي كانوا يمارسونها خلال حقبة من الزمن .

1- هناء حافظ بدوي،أساسيات طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية،المكتب الجامعي الحديث،الاسكندرية،2002،ص49.

2- محجوب الفائدي،التغير الاجتماعي في منشورات الجامعة المفتوحة،طرابلس،2000،ص20-21.

3- فهمي سليم الغزوي و آخرون،المدخل إلى علم الاجتماع،دار الشروق،عمان،1997،ص228.

عوامل التغير الأجتماعي : –

لقد أتجه علماء الأجتماع وخاصة من بداية القرن التاسع عشر نحو تحديد عدد من العوامل التي تتفاعل معاً وتؤدي إلى أحداث التغير في المجتمع (1) ، إلا أنهم لم يصلوا إلى إتفاق كامل حول تحديد هذه العوامل ، وذلك لأن طبيعة التغير وإتجاهاته وفعاليته تتوقف على العوامل والأسباب التي ساهمت في إحداثه ، بالإضافة إلى القوى التي إستدعت ضرورة هذا التغير من جية ثانية ، والظروف الفريدة للمكان والزمان التي حصل فيها التغير من جهة ثالثة . (2)

ويمكن عرض أهم العوامل للتغير الأجتماعي فيما يلي :–

(1) – العوامل البيئية أو الطبيعية : –

تتضمن تلك العوامل جميع الظواهر الفيزيقيه التي ليست من صنع البشر ، كسطح الأراض وما عليه من عوامل فزيقية ، ومصادر للثروة الطبيعية ، وتوزيع الأرض والمياه والجبال والسهول والحرارة والبرودة والأمطار والجفاف ، ومساقط المياه وفيضانات الأنهار والزلازل والبراكين وموقع المجتمع .(3)

كل هذه العوامل لها تأثير قوى على الثقافة والبناء الأجتماعي في المجتمع ، والناس الذين يعيشون في المناطق الأستوائية تتطلب ظروف حياتهم إقامة أشكال إجتماعية تختلف عن تلك المناطق القطبية الشمالية ، فالوسط الجغرافي له تأثير واضح على النشاط الإنساني ، فوضع البلاد الجغرافي (قارى ، جبلي ، ساحلي) يؤثر على إتجاه النشاط الإنساني وذلك لأن الشروط الطبيعية المعطاة هي الأساس المادي لعملية الأنتاج ، لذا فهي تؤثر في تطوير وتغير القوى المنتجة وفي تقييم العمل ، وكثافة السكان وكذلك لها تأثيرها المباشر على النواحي السياسية والخصائص الأجتماعية . (4)

1– سليمان الدليمي،التغير الاجتماعي و التحديث في المجتمع العربي،ليبيا،شركة للطباعة و النشر،طرابلس،2001،ص22.

2– فهمي سليم العزوي،مصدر سبق ذكره،ص289.

3– ابراهيم عبد الحميد رشوان،تطور النظم الاجتماعية و أثرها على الفرد و المجتمع،المكتب الجامعي الحديث،2003،ص20.

4– فهمي سليم العزوي،مصدر سبق ذكره،ص291.

2 – العوامل الديموجرافية (السكانية) :-

ويشتمل العامل السكاني أو الديموجرافي على ثلاثة مجالات هي :-

1– الحجم العام :

ويقصد به معرفة عدد السكان لمنطقة جغرافية محددة في فترة زمنية محددة .

2 – تركيب السكان :

ويقصد بها معرفة الصفات الشخصية التي يمكن قياسها لكل فرد في المجتمع ، والتي تشمل معرفة العمر والنوع ومكان الإقامة ، والحالة التعليمية ، والنشاط الأقتصادي والحالة الزواجية والإنتماء الديني .

3– النمو :

وتتحكم فيه ثلاثة عوامل هي الولادة والخصوبة والوفاة والهجرة ، فإن أية زيادة أو نقص في حجم السكان أو معدلات النمو قد تسبب تفككاً في الحياة الأجتماعية ، فالشعوب التي تتزايد بسرعة مضطرة ، تشكل طلباً متزايداً على المصادر الطبيعية والخدمات ، الأمر الذي يؤدي إلى الهجرات والتزاوج الأجتماعي بأعداد كبيرة ، بالإضافة إلى إنتشار الفوضى وإنعدام التنظيم الإجتماعي والصراع على مصادر الطاقة ، فالزيادة المضطرة لها تأثيرها الكبير في التغير الأجتماعي الذي يحدث في المجتمع بوجة عام ، وفي الشكل الأقتصادي والسياسي بل حتى في لون العلاقات الإنسانية التي تسود مثل هذه المجتمعات بشكل خاص .(1)

أما السكان الذين يتزايدون بمعدلات بطيئة أو الذين تتناقص أعدادهم نتيجة سوء التغذية والمرض أو الحروب والنزاعات ، فإنهم يواجهون خطر الإنقراض ، فلو أستمر سكان الكرة الأرضية في الزيادة على النمو السائد بمعدل النمو الحالي ، فإن موارد الغذاء والمصادر الطبيعية ستصبح شحيحة ونادرة .

3– العوامل الإقتصادية :

تؤثر العوامل الإقتصادية على عمليات التغير الإجتماعي بصورة مباشرة وغير مباشرة ، فتتنوع الموارد الطبيعية من الموارد الخام والبترول أو الإنتاج الزراعي والصناعي ،

1– سليمان الدليمي،مصدر سبق ذكره،ص23.

تؤثر وتحدد أنشطة الإنسان، ووسائل معيشية وحياته عموماً ، فأكتشاف البترول مثلاً في منطقة خليج السويس ، قد أحدث كثير من التغيرات الديموجرافية ، والتركيبة السكانية والعمرانية ، وأنماط الهجرة الداخلية والخارجية ، كما أدت عملية تغير أنماط الإنتاج بفعل التكنولوجية وإنشاء مجتمع المصنع إلى حدوث تغيرات كبيرة في العلاقات وأنماط التفاعل بين الطبقات الأجتماعية ، علاوة على حدوث الحراك الإجتماعي بين السكان (1) ، وقد أعتبر (كارل ماركس) أن الكيان الإقتصادي هو القاعدة الرفيعة التي تقوم عليها كافة الأنظمة الأخرى في المجتمع ، أي أن التغير الإقتصادي هو أساس التغير في الكيان الإجتماعي .(2)

4- العامل التكنولوجي :

ويقصد بالتكنولوجية فن الإنتاج الحديث ، أي الأساليب والوسائل المستخدمة في المشروعات الإقتصادية والإجتماعية ، وقد نشأت أساساً لتقلل من المجهود العضلي والجسماني الذي يبذله الإنسان في العمل ، وكذلك الرفع من مستواه المعيشي وإتاحة وقت فراغ أكثر له .(3)

وقد كان للتغير التكنولوجي تأثير كبير في جميع نواحي المجتمع المختلفة الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية والعمرانية ، فإذا نظرنا حولنا فإننا نرى كيف تأثرت طريقة حياتنا وسلوكنا الإجتماعي بالتقنيات المختلفة ابتداء من أدوات المطبخ وإنتهاءاً بالأنظمة الكبرى في المجتمع .

ولقد أدت المدينة الصناعية إلى قيام تكنولوجية آلية ، وإقتصاد وتسويق ومجتمع صناعي، كما أدى الأسلوب الصناعي في الإنتاج إلى قيام تنظيم إقتصادي يؤثر في جميع أجزاء المجتمع الذي بدوره أدى إلى تأثير التغير التكنولوجي المادي على المؤسسات الإجتماعية مثل المنزل والأسرة والمدرسة ومؤسسات الزوج الأخرى .(4)

1- عبد الرحمن محمد عبد الرحمن،علم الاجتماع النشأة و التطور،دار المعرفة الجامعية،2003،ص367.

2- سليمان التليمي،مصدر سبق ذكره،ص24.

3- عبد القادر القصير،الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية،دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري و الأسري،دار النهضة العربية،1999،ص81.

4- فهمي سليم العزوي،مصدر سبق ذكره،ص29.

5 - العامل الثقافي :

يعتبر العامل الثقافي من أهم العوامل التي تؤثر وتؤدي إلى التغير الإجتماعي ، فالتغير الثقافي قد يأتي من داخل المجتمع كما في عمليتي الأختراع والإكتشاف، أو من خارج المجتمع ، كما في عمليتي الإنتشار والإستعارة الثقافية من المجتمعات الأخرى .(1)

فالإختراع : هو استخدام جديد لمعلومات موجودة أصلاً من أجل إنتاج أشياء جديدة لم تكن موجودة من قبل ، والإختراعات قد تكون مادية كإختراع الساعة والكهرباء... إلخ ، وقد تكون إجتماعية العبودية والقوانين والدساتير ... إلخ .

أما الإكتشاف : فهو تصور جديد لأخذ مظاهر الحقيقة الموجودة أصلاً كاكتشاف القارة الأمريكية على سبيل المثال .(2)

ومما لا شك فيه فإن هذا يؤثر على حياة البشر ، فهو يؤدي إلى احداث تغيرات ثقافية، قد تتراكم وتكون مصدراً لحدوث التغير الإجتماعي في المجتمع ، إذا ما وضعت موضع الإستخدام ، فعلى سبيل المثال فإن إختراع الكهرباء والبخار أثر في تحويل الصناعات المختلفة من صناعات يدوية إلى آلية ، وهذا أدى إلى وجود طبقتين في المجتمع ، طبقة أصحاب رؤوس الأموال وطبقة العمال ، كما أدى إلى حدوث عدد كبير من التغيرات الإجتماعية ، والتي من بينها خروج المرأة إلى العمل ، بعد أن كانت السلطة مركزة في يد الرجل أصبحت العلاقة بينهم تقوم على التعاون والتفاهم ، كما زادت الرغبة في تحديد النسل وأنشئت دور الحضانة. (3) وغير ذلك من التغيرات الإجتماعية التي كانت التكنولوجية سبباً رئيسياً فى إحداثها .

6- العامل السياسي :-

يعتبر العامل السياسي بإشكاله المختلفة من نظام حكم وتكوين سياسي وقيادي ، عاملاً مهماً من حيث التأثير التغير الإجتماعي ، وحكومة أي دولة هي التي تلعب الدور الحاسم في رسم سياستها في الداخل والخارج ، وطريقة اتخاذها للقرارات إذا كانت جامدة ،

1- عبد الله محمد عبد الرحمن،مصدر سبق ذكره،ص25.

2- فهمي سليم العزوني،مصدر سبق ذكره،ص294.

3- أحمد رشوان،مصدر سبق ذكره،ص25.

متحررة أو محافظة ، وهذا لايمكن إغفال تأثيرة على عملية التغير الإجتماعي.(1)
كما أن علماء النفس والإجتماع والإقتصاد والسياسة والتاريخ قد أعطوا أبعاداً هامة لنظرية القادة والسمات التي تتمتع بها العناصر القيادية ودورها في أحداث التغير الإجتماعي ، فظهور الشخصيات القيادية الكارزمية في العصر الحديث أمثال (هيلر وغاندي وعبدالناصر ونيتو وغيرهم) ، أدى إلى حدوث كثير من التغيرات الشاملة ليست في المجتمعات التي ظهروا فيها فحسب بل في المجتمع العالمي ككل .(2)

7 – وسائل الإتصال :

تعيش المجتمعات البشرية الحديثة حالياً في مجتمع متغير ، وسريع التطور نتيجة لحدوث ثورة الإتصالات والمعلومات ، التي أدت إلى وحدة العالم وأعتباره قرية صغيرة تنتقل إليها جميع أنواع الأخبار والمعلومات والأحداث بصورة سريعة ومتطورة ، فالفرد يستطيع أن يشاهدها وهو داخل منزله بواسطة الأقمار الصناعية وشاشات التلفزيون والأنترنت وغيرها من الوسائل التي تؤدي إلى حدوث معدلات أسرع للإنتشار الثقافي والحضاري ، وهذا من شأنه أن يؤثر تأثيراً كبيراً على عملية التغير الإجتماعي ، وحداثته في المجتماعات المختلفة .(3)

8 – العامل البيولوجي :

يمكن الإستنتاج من علم الوراثة أن كل حياه جديدة تمثل توزيعاً جديداً ومختلف للصفات والإمكانات ، وبذلك لا يكون أي جيل جديد يشبه الجيل السابق ، بل أن كل شخص يختلف عن الأخر ، ويلاحظ أن التفاوت الوراثي له أثر كبير في عملية التغير الإجتماعي فقد أثبت علم الوراثة وعلم دراسة الخلية أن الوراثة تعتبر عنصراً أساسياً في المحافظة على الثبات بين الأنواع والأجيال ، كما تؤثر على التغير والإختلاف بين الأفراد والأجيال ، فهي تؤثر في الأجيال الجديدة من حيث الذكاء واللون والنشاط العام للأفراد من إختلاف الأجناس في عملية الزواج بين الأجناس المختلفة ، فالإختلاط بين الأجناس يعتبر من العوامل المهمة التي تؤثر في عملية التغير الذي تشاهده البشرية في الوقت الحاضر ، فقد

1- سليمان الدليمي،مرجع سبق ذكره،ص23.

2- عبدالله محمد عبد الرحمن،مصدر سبق ذكره،ص368.

3- المرجع السابق،ص368.

حاولت بعض الدول أن تنتج أجيالاً جديدة من عباقرة أو تتحصل على سلالات لها صفات معينة ، وذلك عن طريق إنتخاب السلالات الجيدة التي طبقت على الحيوان ثم بعد ذلك بدأ تطبيقه على الإنسان .(1)

ويمكن أن نستخلص مما سبق بإن التغير الإجتماعي يحدث بفعل عوامل متشابكة لا يمكن فصل إحداهما عن الأخر ، يمكن أن تكون داخلية موجودة في المجتمع نفسه أو بداخل المجتمع الذي يحدث فيه عملية التغير كالعامل الجغرافي والإقتصادي والسياسي ... إلخ ، أو أن يحدث التغير بفعل عوامل خارجية كإتصال المجتمع بغيره من المجتمعات عن طريق وسائل الأعلام المختلفة المسموعة و المقروءة والمشاهدة ، التي أصبحت تلعب دوراً كبيراً في إحداث عملية التغير الإجتماعي ، كما نستخلص أيضاً مما سبق بأن تأثير هذه العوامل يختلف من مجتمع إلى آخر ومن بيئة إجتماعية إلى أخرى .

نظريات التغير الإجتماعي : -

تختلف نظريات التغير الإجتماعي بإختلاف الأراء والإتجاهات ، لذلك سنحاول أن نقوم بسرد بعض هذه النظريات والتي نعتقد أن لها علاقة موضوع البحث الحالي وهي :

1 - النظرية الإقتصادية (الماركسية) .

2 - النظرية الوظيفية .

3- النظرية العالمية الثالثة (نظرية التيسير الذاتي) .

أولاً : النظرية الإقتصادية (الماركسية) :

لقد أسهمت النظرية الماركسية في تبسيط النظرية الإقتصادية في التغير الإجتماعي ، حيث رأى أصحاب هذا الإتجاه أن العوامل الإقتصادية هي وحدها المسؤوله عن كافة التغيرات التي تحدث في المجتمعات الإنسانية ، وأبرز مثال على هذا الأتجاه هو المادية التاريخية التي جاء بها كارل ماركس في تقسيمه للتاريخ الإنساني إلى خمس مراحل وفقاً للعلاقات الإنتاجية.(2) وهي كالتالي :

1- محبوب عطية الفائدي،مصدر سبق ذكره،ص68.

2- سناء الخولي،التغير الاجتماعي و التحديث،دار المعرفة الجامعية،2003،ص45.

1- المرحلة القبلية (البدوية) :

يعتمد فيها الإنتاج على الصيد والزراعة ، وكان المجتمع فيه ذات طابع أبوي حيث يقسم العمل بين أفراد العائلة أو القبيلة ، وتعتبر الملكية القبلية للأراضي هي الشكل الأول للملكية ، وتتميز هذه المرحلة بالإنتاج المتخلف وبالسلطة القبلية ، ويأتي العبيد فيها في أسفل السلم الإجتماعي .

2- مرحلة المشاعية البدائية (ملكية الدولة) :

وتميزت هذه المرحلة بإتحاد القبائل مع بعضها لكي يشكلوا مجتمعاً ، وأصبح فيها تقسيم العمل أكثر تطوراً وظهر التناقض بين الريف والمدينة أو بين الأنشطة الصناعية والأنشطة التجارية ، وظهرت فيها الطبقية بشكل واسع بين العبيد والأغنياء .

3 - مرحلة الملكية الإقطاعية :

وهي المرحلة الثالثة لتطور التاريخ الإنساني ، كما يرى (ماركس) ، وهي تتمثل في سيطرة طبقة من الإقطاعيين على الأراضي ، وبرز في هذه المرحلة ، سيطر الإقطاعيين على الفلاحين ، وبذلك ظهر الأستياء من قبل الفلاحين ، وكان ذلك نقطة البداية لمرحلة أخرى في التطور الإنسان . (1)

4 – مرحلة الرأسمالية :

ويحتكر هذا النظام ملكية وسائل الإنتاج لمختلف الموارد في شكل رأس مال ، كما تعتبر الأيدلوجية النفعية ذات الطابع النقدي هي الإيديولوجية السائدة في هذا النظام ، وينقسم المجتمع في هذه المرحلة وفقاً لرأي (كارل ماركس) إلى طبقتين هما طبقة القلة البرجوازية المسيطرة ، وطبقة العمال المضطهدين من قبل الطبقة الأولى ، وتنمو فكرة الطبقية والوعي بمصلحة الطبقة العاملة التي تصبح أكثر تنظيماً وبإمكانها أن تثور ضد البرجوازية الرأسمالية .

5- مرحله الإشتراكية :

وهذه المرحلة تمثل نهاية المطاف للشعوب حسب رأيه ، حيث ينتهي فيها العسف

1- محبوب عطية الغالبي،مصدر سبق ذكره،ص ص46-48.

والإستغلال ، ويكون الأفراد فيها مرتبطين بقوة مع بنياتهم الإجتماعية والطبيعية .(1)
يتضح من ذلك بأن (كارل ماركس) يفسر حركة المجتمع وتقدمه وفقاً لتقدم حركة القوى المنتجة في المجتمع والعلاقات التي تقوم عليها .و معنى ذلك كارل ماركس ركز في تفسيره لعملية التغير الإجتماعي على عامل واحد وأعتبره العامل الوحيد المحرك للتاريخ الإنساني ، وهو العامل الإقتصادي وبالتالي يكون قد أهمل عوامل أخرى قد تكون لها أهمية توازي في قيمتها العامل الإقتصادي و تفسير لحركة التاريخ .
وبالنسبة للمرأة يرى كارل ماركس ومؤيده أن المرأة ليس مكانها البيت فقط ، بل عليها أن تثور وتأخذ حقها في المشاركة في الأعمال الإنتاجية خارج البيت.(2)

ثانياً: النظرية الوظيفية :

تعتبر النظرية الوظيفية من النظريات المهمة في التحليل السوسيولوجي المعاصر ، على الرغم من أن الاتجاه الوظيفي هو اتجاه قديم حديث ، فقد ظهر في أعمال الأباء المؤسسين لعلم الإجتماع والإنتربولوجيا ومازال قائماً حتى اليوم ، حيث ظهر في مؤلفات الكثير من علماء الإجتماع أمثال دوركايم وسبنسر وكولي ورالف لنتون ومالينوفسكي وغيرهم.(3)

حيث يعتقد أصحاب هذه النظرية بأن المجتمع هو عبارة عن نسق يوجد فيه كثير من النظم والوظائف ، وهذا يعني نظاماً متوازناً معتمدين في تحليلاتهم على البناء والوظيفة ، حيث يمثل البناء الجزء الثابت . بينما تمثل الوظيفة الجزء المتغير في المجتمع ، والفكرة الأساسية أن الأجزاء المختلفة للبناء تعتمد على بعضها داخلياً . فهي إلى حد ما تتوازن ذاتياً . بذلك تكون الوظيفة هي التي تحقق المحافظة على البناء الإجتماعي كنظام كلي ، فعلى سبيل المثال الدين يؤدي وظيفة إرساء مجموعة من القيم التي تفرز وحدة وتماسكاً من يؤمنون به ، ومعنى ذلك أن الوظائف هي سلسلة من البناءات المتغيرة وهذا التغير

1- المصدر السابق،ص48.
2- عائشة محمد بن سعود فتيكة،مصدر سبق ذكره،ص61.
3- محمد الدقس،التغير الاجتماعي بين النظرية و التطبيق،عمان،ط 3،1996،ص16.

في الوظائف يهدف إلى خدمة النظام الإجتماعي والحفاظ على الإنسجام بين أجزائه المختلفة .(1)

ويؤكد (بارسونز) وأنصار النظرية الوظيفية على تقسيم العمل بين الجنسين ، على الأساس الطبقي والوظيفي ، أي دراسة الأسس البيولوجية وذلك التمييز بين الذكور والإناث وعلاقتهما الوظيفية ، وذلك لتحقيق التكامل في النسق الإجتماعي ، فوفقاً لآراء أنصار الوظيفية يكون التكوين البيولوجي هو الأساس الرئيسي في تقسيم العمل بين الذكور والإناث ، فوظيفة المرأة تنحصر في الحمل والإنجاب ورعاية الأطفال ، بينما تنحصر وظيفة الرجل في العمل خارج البيت .

نستخلص من هذا الرأي أن أنصار الوظيفية يدعمون فكرة التميز بين الرجل والمرأة، وبقاء المرأة خاضعة لسيطرة الرجل في المجتمع . (2)

وقد تعرضت هذه الفكرة للنقد من قبل العديد من العلماء من بينهم (مليز) حيث يرى أن النموذج الذي أفترضه (بارسونز) لتحقيق التوازن والتكامل الأسري ، وذلك بعزل الأدوار بين كل من الذكور والإناث ، يعتبر محافظة على التوازن داخل المجتمعات الرأسمالية ، وعلاقات القوة السائدة فيها ، كما يرى أن المشكلة لا تتطلب المحافظة على التوازن بل تفرض تغير الأوضاع الأجتماعية ، وذلك لتحقيق متطلبات التغير كما هو الحال في المجتمعات النامية .(3)

ثالثاً: نظرية التسيير الذاتي (النظرية العالمية الثالثة) :

تعتبر نظرية التسيير الذاتي من أهم النظريات المعاصرة في تفسير ظاهرة التغير الإجتماعي ، وقد أعتمدت في تفسيرها لظاهرة التغير الإجتماعي على العامل القومي الإجتماعي ، حيث أعتبرته أساسا لتفسير حركة التاريخ الأنساني ، وهي ترى أن هدف ظاهرة التغير هو قيام مجتمع قومي تتحكم الجماهير بمسيرته ، وتخضع جميع

1- محبوب الفائدي،مصدر سبق ذكره،ص24.

2- عائشة محمد بن سعود لشيكة،مصدر سبق ذكره،ص60.

3- المصدر السابق،ص60.

مؤسساته لحكم الشعب ، وبذلك يقضي على كافة أنواع الإستغلال المختلفة للجماهير ، وذلك بأن تتمتلك كافة الجماهير في المجتمع حريتها وسلطتها وثروتها بيدها ، وهذا يعتبر حلاً جدرياً لكافة المشاكل التي تعاني منها الإنسانية ، و هذا ما عجزت عنه كافة النظريات التي سبقت هذه النظرية .

وبذلك تكون نظرية التسيير الذاتي قدمت فهماً جديداً لحركة التاريخ الإجتماعي التي تمر بها الإنسانية ، شمل كافة جوانب الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية ، فمن الناحية الإقتصادية جعلت من العمال شركاء لا أجراء ، فكل يتقاضى حسب جهده وعمله الذي يقوم به ، أما من الناحية السياسية جعلت القرار بيد الشعب عن طريق المؤتمرات الشعبية التي تقرر واللجان الشعبية التي تنفذ ، أما من الناحية الإجتماعية فقد ألغت الطبقية وساوت بين شرائح المجتمع المختلفة .

كما أن هذه النظرية رأت بإن الصراع من أجل أمتلاك الحرية هو الأساس في إنتقال المجتمعات من المجتمعات الرأسمالية إلى المجتمعات الإشتراكية الديمقراطية.(1)

وبالنسبة للمرأة فإن هذه النظرية ترى بأن المرأة جزء لا يمكن الأستغناء عنه في المجتمع، وهي متساوية مع الرجل في الحقوق إلا أنها مختلفة معه في الواجبات ، وهذا ما تفرضه عليها الطبيعية البشرية أو التكوين البيولوجي لكل منهم ، فالرجل لا يمكن أن يقوم بدور المرأة ، وبالمقابل لا يمكن أ ن تحل المرأة محل الرجل في القيام بالعديد من الأعمال التي يستطيع الرجل وحدة القيام بها ، وهذه الحقيقة وفقاً لهذه النظرية لا يجب إغفالها عند تحديد الأدوار التي يقوم بها كل من الرجل والمرأة .(2)

1- عبد الله عامر الهمالي،الأسس السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية للنظرية العالمية الثالثة،منشورات المركز العالمي لدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر،طرابلس،ليبيا،1987،ص11.

2- مجموعة من الباحثين،الملتقى العالمي الثاني حول النظرية العالمية الثالثة،الحرية و الديمقراطية،المرأة،منشورات المركز العالمي لدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر،طرابلس،ليبيا،1987،ص11.

التغير الإجتماعي في المجتمع العربي الليبي :

كان المجتمع الليبي في الماضي السحيق ضمن أجزاء الإمبراطورية الإغريقية والرومانية ، وفي منتصف القرن التاسع قبل الميلاد تمكن الأغريق من غزو الجانب الشرقي في ليبيا ، بينما تمكن الفنيقيون من غزو الجانب الغربي منها ، وبعد ذلك أصبحت ليبيا بكاملها تابعة للإمبراطورية الرومانية ، وظل الحال على ماهو عليه إلى أن جاء الفتح الإسلامي ، ففي عام 644 م استولى العثمانيون على ليبيا وأنتقلت بذلك السلطة السياسية والإدارية في ليبيا للإمبراطورية العثمانية ، وحافظت ليبيا على هويتها الإسلامية العربية خلال هذه الفترة ،حيث كانت الدولة العثمانية تقوم على أساس أنها أمتداد للدولة الإسلامية.(1)

وقد أستمرت سيطرت العثمانيين على الأراضي الليبية حتى عام 1911 م ، حيث تمكنت إيطاليا من أحتلال ليبيا وفرض سيطرتها عليها ، وبنهاية الحرب العالمية الثانية ، وجد الليبيون أنفسهم مرة أخرى تحت الإدارة البريطانية في الأجزاء الشمالية للبلاد ، والإدارة الفرنسية في الأجزاء الجنوبية ، إلا أن هذا الوضع لم يبق طويلاً ، حيث أستطاعت ليبيا إعلان إستقلالها سنة 1951 م ، وطوال هذه الفترة كانت الحياة الإقتصادية في ليبيا تعتمد على الزراعة البعلية ورعي المواشي ، ومن الناحية السياسية كان الشعب الليبي يناضل من أجل المحافظة على هويته العربية الإسلامية .(2)

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية وحصول المجتمع الليبي على إستقلاله السياسي ، مر المجتمع الليبي بعدة تغيرات إجتماعية وإقتصادية وسياسية ، شملت كافة المجالات الموجودة في المجتمع ، كالتعليم والأسكان والمرافق والأسرة... إلخ ، حيث أدى إكتشاف النفط إلى أحداث تغيرات هائلة في المؤسسات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية في المجتمع ، منها التوسع في سوق العمل وزيادة الطلب على مؤهلين للأداء الوظيفي ، وهذا أتاح فرصاً أكبر للعمل في القطاعات المختلفة ، كما أدت إيرادات النفط إلى تغير

1- علي الحوات.الرعاية الاجتماعية،دراسات في المجتمع الليبي،منشورات جامعة الفاتح،طرابلس،1987،ص42.

2- المصدر السابق،ص43.

بناء الأسرة وتحولها من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية ، كما أدى إلى تغير أدوار أفراد المجتمع ذكوراً وإناثاً .(1)

ومن بين التحولات التي طرأت على المجتمع الليبي بعد قيام الثورة ما يلي :

التحولات السياسية:-

كان قيام ثورة الفاتح العظيم عام 1969م، بداية للتحولات الجذرية في المجتمع الليبي،حيث جاءت الثورة من اجل تحقيق اهداف الجماهير وإستلامهم لسلطتهم،والقضاء على القواعدالإستعمارية التي كانت تهيمن فوق ارضها، هذا ماأكد عليه البيان الأول للثورة حيث نص البيان على ما يلي:

(أيها الشعب الليبي العظيم،تنفيذاً لإرادتك الحرة، و تحقيقا لأمانيك الغالية،وإستجابه صادقة لندائك المتكرر،الذي يطالب بالتغير والتطهير، ويحث على العمل والمبادرة، ويحرض على الثورة و الإنقضاض،قامت قواتك المسلحة بالإطاحة بالنظام الرجعي المتخلف المتعفن).(2)

معنى ذلك أن الثورة كانت تهدف منذ بدايتها إلى التغير والقضاء على الأوضاع الراهنه في ذلك الوقت ،وذلك من خلال وضع أسس جديد للإطار السياسي والإجتماعي والإقتصادي،ينظم الحياة الإقتصادية و الإجتماعية التي تشكل في مجملها المجتمع الإشتراكي الجديد والتي يمكن عرضه فيما يلي:-

1- غاية المجتمع الإشتراكي هو تحقيق سعادة الإنسان وذلك من خلال تحرير حاجاته المادية والمعنوية من سيطرة الغير وتحكمه فيه.

2- إن النشاط الإقتصادي في المجتمع الجديد هو نشاط من اجل إشباع حاجات الإنسان المادية.

1- محمد عبد الحميد الطبولي.الوضع الاقتصادي للمرأة العربية الليبية و مشاركتها في العمل،مصدر سبق ذكره، ص ص13-14.

2- نقلاً عن صبحي قنوص و آخرون،ليبيا الثورة في ثلاثين عام:التحولات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية،دار الجماهيرية للنشر و التوزيع،مصراتة،ليبيا،1429،ص89.

3- لايحق لاي فردأن يقوم بنشاط إقتصادي يهدف من خلاله الإستيلاء على كمية من الثروة أكثر من إشباع حاجاته .

4- إن الديمقراطية الحقيقية لايمكن تحقيقها إلا بمشاركة جميع أفراد المجتمع ،أي حكم الشعب نفسه بنفسه .

5 - إلغاء نظام الأجرة.(1)

تؤكد هذه النقاط على أن الثورة جاءت من أجل تحقيق حرية الإنسان وسعادته و رفاهيته ،وتوفير حياة كريمة له .

كما أن ثورة الفاتح العظيم جاءت للقضاء على الظلم والإستعباد الذي كان يعاني منه الشعب الليبي أثناء سيادة الأنظمة الفاسدة، وهذا ما يؤكده البيان الأول للثورة:((لولا القهر والإستعباد والظلم لأبناء الشعب لما قامت الثورة)).

وبما أن المرأة جزء من المجتمع الليبي التي قامت الثورة من أجل تحقيق سعادته وإمتلاكه لحريته وسلطته،فقد أدت التحولات السياسية في المجتمع الليبي لأخذ المرأة لحقوقها السياسية، وأصبحت مشاركتها في المجال السياسي ملحوظة، وذلك من خلال حضورها للمؤتمرات الشعبية الأساسية والعامة ومناقشتها ودراستها للقضايا المطروحة في جدول الأعمال،ومشاركتها في صنع القرارات ،وتجسيد السلطة الشعبية.(2)

نستخلص من ذلك أن التحولات السياسية كانت عاملاً أساسياً في تحقيق أهداف المجتمع سواءاً كانت إقتصادية أو إجتماعية ، فبفعل هذه التحولات تم القضاء على النظام الرجعي الفاسد الذي كان يعيق تقدم المجتمع وتغيره ، وذلك من خلال سيطرته على كافةمقدراته التي كان يسخرها لصالحة ، فالثورة جاءت من أجل أمتلاك الشعب لكافة مقدراته السياسية والإجتماعية والإقتصادية ، وذلك من أجل تحقيق التقدم للمجتمع وتحوله من مجتمع متخلف إلى مجتمع مواكباً لتطورات الحياة من مختلف نواحيها .

1- زينب زهري،صالح الزين،دراسات في علم الاجتماع و الانثربولوجيا،دار الجماهيرية للنشر،1990،ص54-55.

2- المصدر السابق،ص71.

التحولات الإجتماعية والإقتصادية التي طرأت على المجتمع الليبي :

أولاً : التحول في الجانب السكاني :

عند الإطلاع على الإحصاءات السكانية في ليبيا نلاحظ أن هناك تغيراً كبيراً في الجانب السكاني ، من حيث التركيب والنوع للسكان ، فجميع الإحصاءات التي إجريت على المجتمع الليبي تشير إلى زيادة في عدد السكان وهذا دليل على زيادة معدل المواليد وإنخفاض معدل الوفيات ، نتيجة لتحسن الظروف المعيشية وتوفير الرعاية الصحية .

فوفقاً للإحصاءات السكانية قد أرتفع عدد السكان في الجماهيرية من (2.249237) نسمة عام 1973 م ليصل إلى (642576 . 3) نسمة عام 1984 م (1)، ومن (389739 . 4) نسمة عام 1995 م ليصل إلى (788 . 480 . 5) نسمة عام 2003 م . (1)

وفيما يلي عرض لمجموعة من صفات السكان في المجتمع الليبي :

1 – النوع :

تشير الإحصاءات السكانية إلى وجود تغير بالنسبة لنوع السكان ، فوفقاً للإحصاءات السكانية لعام 1984 م كان عدد السكان (3,231059) نسمة، من بينهم (1,651562) نسمة من الذكور ، و (1,579497) نسمة من الإناث . وأرتفع هذا العدد ليصل إلى (4,389739) نسمة في عام 1995 م ، كان فيها نسبة الذكور تمثل (50.82 % ،بينما تمثل نسبة الإناث (49.18 %) من إجمالي العدد الكلي. (2) بينما وصل عدد السكان وفقاً لنتائج التي أسفرت عنه الهيئة القومية الوطنية للمعلومات والتوثيق في المسح الإجتماعي والإقتصادي التي قامت به عام (2002 –2003 ف) إلى 15,480788 نسمة كان عدد الذكور منهم (2796940) ، وعدد الإناث (2683947) وبذلك تشكل نسبة الذكور (51%) من إجمالي عدد السكان الكلي ، بينما تشكل الإناث نسبة(49%) من إجمالي الكلي لعدد السكان لعام 2003 م .(1) ، و الجدول التالي يوضح ذلك.

1- إنتصار مسعود، التعليم و الهجرة كمتغيرات اجتماعية و علاقتها بمكانة الفرد في المجتمع الليبي،دراسة ماجستير غير منشورة،بنغازي، 2000، ص67.

2- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، الهيئة الوطنية للمعلومات و التوثيق، المسح الاجتماعي و الاقتصادي، الجزء الأول، الخصائص الديمغرافية،2002-2003،ص18.

والجدول رقم (1) يوضح تقدير عدد السكان الليبيين حسب النـوع للـسنوات 1995 / 2000 – 2005 ف .

السنوات	ذكور	إناث	المجموع
1995	2231079	2158660	4389739
2000	2595539	2528980	5124519
2001	2682254	2617689	5299943
2002	2773333	2711093	5484426
2003	2869017	2809467	5678484
2004	2969562	2913105	5882667
2005	3075241	3022315	6097556

المصدر : الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى ، الهيئة الوطنيـة للمعلومـات والتوثيـق ، الكتـاب الإحصائي 2003 ف ، نشرة سنوية تصدر عن الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ،ص24 .

2- التركيب العمري للسكان : -

كذلك أوضحت نتائج المسح الإجتماعي والإقتصادي التـي قامـت بـه الهيئـة الوطنيـة للمعلومات والتوثيق بالجماهيرية لعام 2003 ف ، أنه من بين 5480887 نـسمة هنـاك (1870666) نسمة تقل أعمارهم عن (15) سنة وهم يشكلون نـسبة (1 ، 34 %) من أجمالي عدد السكان الكلي ، بينما بلغت هذه النسبة في عـام 1995 ف (39 %) ، وهذا المعدل يدل على إنخفاض في معدلات النمو وزيادة الإتجاه إلى تطبيق برامج تنظـيم الأسرة .كما في الجدول التالي(2).

1- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، الهيئة الوطنية للمعلومات و التوثيق، النتائج النهائية للتعـداد العام للسكان، 1995، ص41.

والجدول رقم(2) يوضح تقدير عدد السكان الليبيين حسب فئات العمر للسنوات (2005 - 2000)

فئات العمر	1995	2000	2001	2002	2003	2004	2005
4 ـــ 0	546914	536552	534432	532320	530218	528123	526035
9-5	582250	593735	596140	598556	6009980	603415	605861
14-10	585099	636240	647372	658696	670220	681946	693877
19-15	582472	709554	739139	769957	802060	835504	870341
24-20	507527	660346	697320	736367	777600	821144	867125
29-25	390383	528806	564490	6002599	643289	686745	733154
34-30	286222	406392	435513	466705	500117	535904	474234
39-35	196555	237479	248160	259364	271123	283463	296417
44-40	132721	153111	156483	159839	163165	166453	169689
49-45	127193	142085	145820	149658	153598	157645	161803
54-50	104458	118161	120772	123436	126157	128932	1331764
59-55	98278	111222	114107	117067	120105	123221	126419
64-60	78235	87980	90149	92371	94650	96988	99384
69-65	69222	89285	94009	98944	104102	109492	115119
74-70	44837	50934	52246	53575	54919	56280	57658
75ما فوق	57373	62637	63793	64975	66181	67412	68658
المجموع	4389739	5124519	5299943	5484426	5678484	5882667	6097556

المصدر : الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى ، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، الكتاب الإحصائي 2003 ف ، نشرة سنوية تصدر عن الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، ص24 .

3 -العمل : -

كان العمل بغرض الحصول على مكاسب إقتصادية في شكل نقود، مختصراً على الرجال، حيث لم تشر التقارير الرسمية في الثلاثينات إلى وجود نساء في وظائف ذات دخل إقتصادي ، وأي دخول في هذا المجال كان بنسبة قليلة تختصر على مجالات التنظيف في المدارس والمستشفيات ، ثم تطور العمل بالنسبة للمرأة لتدخل في كافة المجالات بفضل التعليم من بينها الهندسة والطب والتدريس ..... إلخ ، فبظهور النفط طرأت تغيرات هائلة في المجالات المختلفة ، وإزداد عدد العاملين في الأسرة الواحدة ، بعد أن كان الطابع هو قيام فرد وأحد بالعمل في مجال الحصول على دخل نقدي والذي غالباً ما كان رئيس الأسرة المتمثل في الأب . (1)

ووفقاً لنتائج المسح الإجتماعي والإقتصادي لعام (2002 – 2003 ف) بلغ عدد السكان الليبين العاملين إقتصادياً (640609) فرداً ، يشكلون نسبة (54%) من إجمالي السكان الذين تتراوح اعمارهم (15 سنة فما فوق) أي بمعدل مساهمة القوة البشرية في النشاط الإقتصادي في الجماهيرية يقدر بحوالي (15%) حيث ترتفع هذه النسبة عند الذكور لتصل (66%) ، بينما تنخفض لدى الإناث إلى حوالي (23,8%)) تقريباً .

بينما بلغ عدد الأفراد المشتغلين فعلاً عند إجراء المسح (1357063) وهم يشكلون نسبة قدرها (82,7%) من إجمالي عدد الأفراد العاملين إقتصادياً ، معنى ذلك أن معدل البطالة بين أفراد قوة العمل يقدر بحوالي (17,3%)وهذه النسبة تنخفض عند الذكور لتصل إلى (16,9%) في حين ترتفع عند الإناث لتصل (18.5%) .

ومن حيث توزيع السكان حسب النشاط الإقتصادي يتضح أن معدل الإعالة لكل فرد من السكان العاملين إقتصادياً يقدر بحوالي (3.43%) أي أن لكل فرد يعيل حوالي أكثر من ثلاثة أفراد بالمتوسط فيما بينهم نفسه ، فقد إنخفض هذا المعدل عن ما كان عليه وفقاً لنتائج العامة لتعداد السكاني لسنة 1995 م ، حيث كان الفرد يعيل في المتوسط قرابة أربعة أفراد فيما بينهم نفسه . (2)

1- إنتصار مسعود محمد، مصدر سبق ذكره، ص71.

2- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية، الهيئة الوطنية للمعلومات و التوثيق، المسح الاجتماعي و الاقتصادي،مصدر سبق ذكره، ص28.

ثانياً : التحولات في الجانب الإقتصادي :-

تعتبر ليبيا قبل إكتشاف النفط من أفقر دول العالم إقتصادياً ، وذلك لعدم توفر المصادر الطبيعية والبشرية فيها ، حيث كانت تعتمد على المساعدات الخارجية من الدول الأجنبية ، والتي إستفادت منها في تطوير الزراعة ، والتي كانت تعتبر في ذلك الوقت النشاط الرئيسي للإقتصاد في البلاد قبل إكتشاف النفط ، ولكن بعد إكتشاف النفط شهد الإقتصاد الليبي نمواً سريعاً ، وتحول من إقتصاد راكد إلى إقتصاد سريع التطور مع بداية السبعينات، حيث كان معدل الدخل في ليبيا في سنة 1989 م (2168) دولار ، وصل في سنة 1980 م إلى(11.000) دولار وبذلك أصبحت ليبيا إحدى أغنى الدول في العالم.(1)

وأصبح النفط هو المصدر الرئيسي للدخل القومي ، وهذا ترتب عليه ركود الصناعة والزراعة ، حيث كانت نسبة مساهمة الصناعة في الدخل القومي في أوائل الستينات تقدر بحوالي (2 ، 3 %) تراجعت هذه النسبة لتصل في بداية السبعينات إلى (4. 2 %) كذلك تراجعت نسبة العاملين في مجال الصناعة ، حيث كانت نسبة العاملين في الصناعة في بداية الستينات تقدر بحوالي (3، 8 %) من مجموع القوى العاملة ،لتصل في بداية السبعينات إلى حوالي (7 %) من مجموع القوى العاملة في ليبيا . (2) ، وكان ذلك نتيجة لهجرة الكثير من أفراد المجتمع من مزارعهم للعمل في حقول النفط أو المدن القريبة منها ، وبذلك أهملت الزراعة والصناعة مع وجود بعض الصناعات الحقيقية مثل المنسوجات والإسمنت وصناعة الأغذية وتكرير النفط. (3)

ونتيجة لذلك كان هدف الخطة التنموية لسنة (1976 – 1980 م) هو التقليل من الإعتماد في الإقتصاد الوطني على قطاع النفط وخلق إقتصاد وطني متنوع يعتمد على تنوع الإنتاج ، وخاصة الإنتاج الصناعي والزراعي . وهذا أدى إلى إنخفاض مساهمة إنتاج النفط الخام في الناتج المحلي الإجتماعي ، بينما إرتفعت نسبة مساهمة مجموع

1- محمد عبد الحميد الطبولي، المرجع السابق،ص13-14.

2- مصطفى عمر التير، التنمية و التحديث:نتائج دراسة ميدانية في المجتمع الليبي، منشورات معهد الإنماء العربي،جامعة قاريونس، بنغازي، 1980،ص ص72-73.

3- محمد عبد الحميد الطبولي، مرجع سبق ذكره،ص14.

الأنشطة الإقتصادية غير النفطية ، حيث زادت مساهمة الأنشطة الإقتصادية غير النفطية في الناتج المحلي من (9 ، 36 %) سنة 1970 م إلى 9076 في سنة 1997 م ، في الوقت الذي إنخفضت فيه مساهمة إنتاج النفط والغاز الطبيعي من (1 ، 63 %) سنة 1970 م إلى (24 %) في سنة 1997 م ، كما زادت مساهمة الزراعة من (6 . 2%) إلى (9 ، 6 %) ،وزاد نشاط الصناعات التحويليةمن(7 ، 1 %) إلى(7 ، 9 %) في نفس الفترات المشار إليها سابقاً . (1)

كذلك زاد الإعتماد في سوق العمل الليبي على العمالة الليبية بدلاً من العمالة الأجنبية ، وذلك لتحسن الملحوظ في نوعية القوى العاملة الوطنية ، نتيجة لتزايد عدد الخرجين في الجامعات والمعاهد المتوسطة والعليا ومراكز التدريب المختلفة ، الأمر الذي أدى إلى زيادة القدرة الإنتاجية للإقتصاد الليبي ، وكذلك زيادة الإعتماد على العمالة الأجنبية في كثير من المهن والتخصصات المختلفة . (2)

والجدول رقم (3) يوضح التوزيع العددي والنسب للمشغلين حسب أقسام المهن والنوع .

1- صبحي قنوص و آخرون، مصدر سبق ذكره، ص259.

2- المصدر السابق، ص675.

الجدول رقم (3) : التوزيع العددي والبشري للمشتغلين حسب أقسام المهـن والنـوع لسنة (2002 – 2003 ف) .

أقسام المهن	ذكور		إناث		مجموع	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
المشتغلون بالمهن العلمية والفنية والفنيون الذين يعملون معهم .	209843	20. 56	274545	79 . 76	484388	35 . 49
أمناء المؤتمرات واللجان الشعبية ومدراء الأعمال .	10501	1 . 03	214	0 . 06	10715	0 . 79
مراقبوا المكتبة والموظفون الإداريون	187999	18 . 42	46546	13 . 52	234545	17. 19
العاملون بالبيع والشراء .	120517	11 .81	1555	0 . 45	122072	94.8
العاملون بخدمات الفنـادق والمطاعم وخدمات الأمـن وخدمات الأخرى .	106212	10 . 41	10610	3 . 08	116822	56.8
العاملون بالزراعة وتربية الحيوانات	106212	5 .37	2250	0 . 65	56992	4. 18
العاملون بالإنتاج .	54742	22 . 63	7074	2 . 06	238019	17. 44
غير المصنفين حسب المهن .	230945	9. 77	1436	0 . 42	101156	7. 41
المجموع	1020479	100. 0	344230	100 . 0	1364709	100. 0

المصدر : الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية ، الهيئـة الوطنيـة للمعلومـات والتوثيق ، المسح الإجتماعي والإقتصادي ، (2002 – 2003 ف) ،ص 32 .

وبما ان المرأة ، هو موضوع البحث الحالي فسوف نركز على مدى مساهمة العنصر النسائي الليبي في القوى العاملة ، حيث بدأت المرأة مع قيام ثورة الفاتح العظيم مرحلة جديدة ، حيث ازداد الإهتمام بتعليمها وأزداد وعيها السياسي والإجتماعي والإقتصادي .

إذ أصبحت المرأة تساهم في المؤتمرات واللجان الشعبية ،كما تساهم في النشاط الإقتصادي في مجالات متعددة ،منها التعليم والصحة الأعمال المكتبية وغيرها من المجالات المختلفة.(1) كما هو موضح في جدول رقم (3).

ومن الجدول رقم(4) نلاحظ أن أحوال المرأة في مجال التوظيف أخذ يتزايد من سنةإلىأخرى،حيث إزداد عددالإناث المشاركات في القوى العاملة من24.3 ألف عام 1970 إلى 150.3 ألف سنة 1989 ف،بمعدل نمو سنوي مركب قدره 4,9%. كما إزداد معدل مشاركة المرأة العاملةلسنة 1997 ف إلى20%.

وعلى الرغم من أن مشاركة المرأة في القوى العاملة مازالت منخفضة، إلاإنه نلاحظ بأن مشاركتها قدإزدادت في الفترة ما بين(1970-1997)، حيث إرتفعت نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة من 2,6 سنة 1970 إلى 20% سنة 1997 ف.(1)

جدول رقم (4): توزيع إستخدام القوى العاملة حسب الجنس خلال الفترة (1970-1997).

	1970	1975	1980	1993	1988	1889	1997
ذكور	3757	4308	4739	5342	6985	7115	8342
إناث	248	354	589	832	1223	1503	2108
المجموع	4005	4662	5328	6174	8208	8618	10540
نسبة الإناث إلى مجموع القوى العاملة الوطنية.	6 . 2	7 .6	11 .1	13 . 5	14 .9	17 . 4	20

المصدر : صبحي قنوص ، وأخرون ، ليبيا الثورة في ثلاثين عاماً : التحولات السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان مصراته ، 1429 ، ص 683 .

1- صبحي قنوص و آخرون، مصدر سبق ذكره،ص68.

2- المصدر السابق، ص682.

الشكل رقم (1) يوضح تطور إستخدام المرأة في القوى العاملة خلال الفترة(1970-1997).

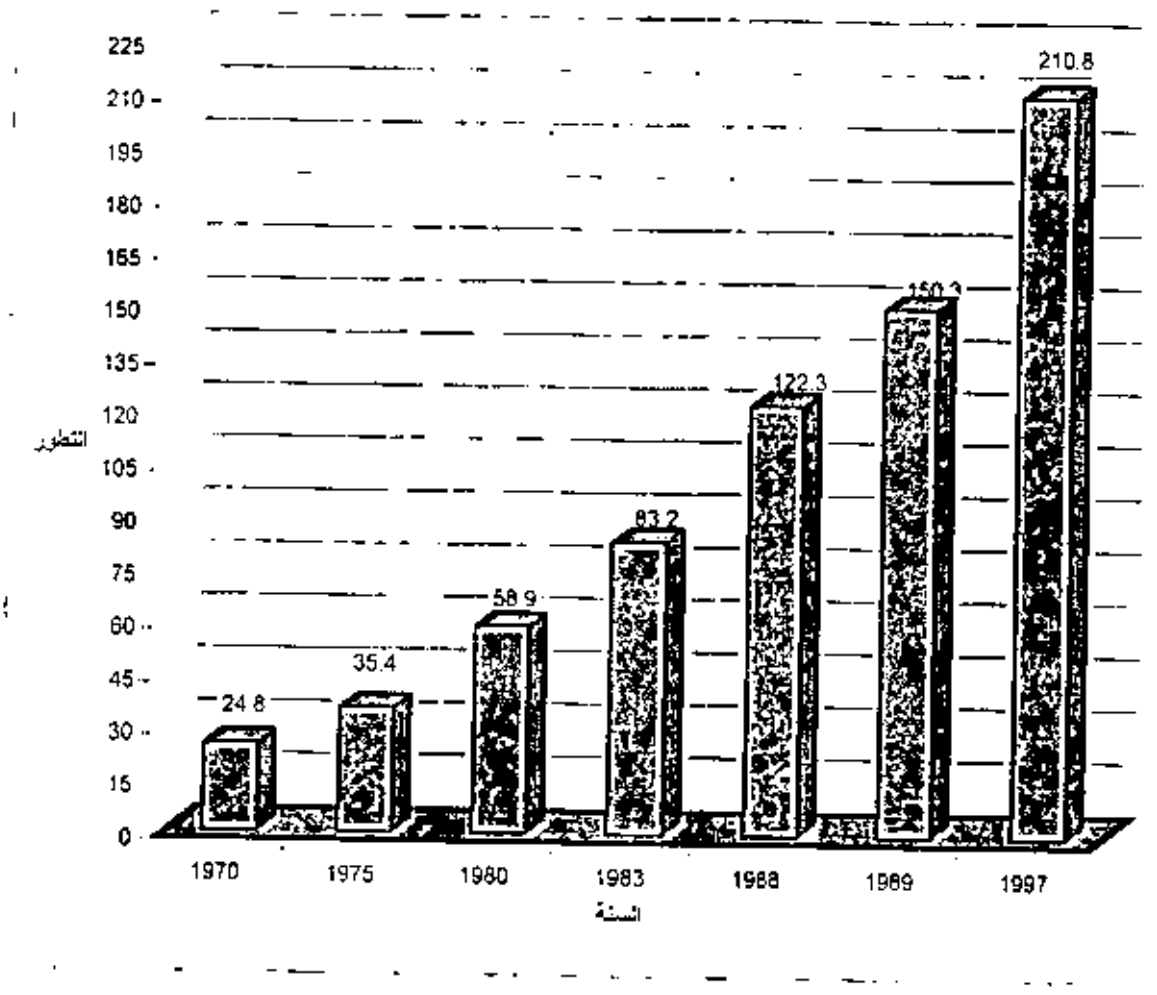

المصدر : صبحي قنوص و آخرون، ليبيا الثورة في ثلاثين عاماً: التحولات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، دار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان، مصراته، 1429، ص340 .

ويمكن إرجاع التحسن في إستخدام المرأة الليبية في القوى العاملة إلى النقاط التالية :-

1-التوسع الكبير ففي برامج تعليم المرأة .

2-الجهود المبذولة من أجل توعية المرأة الليبية ، وذلك من أجل تفهم دورها في المجتمع، وتشجيعها لزيادة مساهمتها في تنفيذ خطط التنمية الإجتماعية والإقتصادية .

3- فتحت خطط التنمية الاجتماعية و الاقتصادية التي تنفذ في الجماهيرية المجال أمام استيعاب أعداد كبيرة من العنصر النسائي لتشغيل كثير من الوظائف.(1)

ثالثاً:-التحول في الجانب التعليمي:

تؤكد التقارير المحدودة التي تتوفر فيها معلومات حول الأوضاع التعليمية للبلاد قبل إستقلالها ، أن العثمانيين قد أهملوا شؤن التعليم ، وأن معظم مراكز التعليم في ذلك الوقت هي مراكز شعبية انشأها موطنون عاديون .

كما أن البلاد عرفت في العهد العثماني الأول الذي يتمثل في الفترة ما بين (1551-1711) مايسمى بالتعليم الديني الذي كان يتوفر على مستويين هما :-

المستوى الأول :-

مستوى الكتاتيب القرآنية حيث كان يقوم إمام المسجد بتحفيظ الأطفال سور من القرآن الكريم ، بالإضافة لتعليمهم الكتابة لهذه السور على الألواح الخشبية .

المستوى الثاني :-

أما المستوى الثاني من التعليم الديني فهو التعليم الذي وجد في الزوايا أو المعاهد الدينية، وهو عبارة عن مدارس تلحق عادة بالمساجد فيها مدرساً أو أكثر تعليم الكبار اللغة العربية وآدابها و أصول الدين ، والفقة والتفسير والحديث وغيرها من التخصصات الدينية الأخرى .(2)

وأما في الفترة التي عرفت بعهد سيادة الأسرة القرة مانلية في عام 1711م وحتى عام1835م،قد شهدت البلاد نشاطاً من الجاليات الأوروبية ،والتي فتحت مدارس لأبناءها،

1- المصدر السابق، ص682.

2- مصطفى عمر التير، مصدر سبق ذكره، ص46-47.

وسمحت لبعض العرب للدراسة بها ،لعل أهم هذه المدارس هي المدارس التي أنشأتهاالجالية الإيطالية والإسبانية والفرنسية .(1)

أما في العهد العثماني الثاني في الفترة الواقعة ما بين عام 1835-1911م ،بدأت الحركة السنوسية بإنشاء أول زاوية تعليمية في البيضاء ، ومن ثم إنتشرت الزوايا بعد ذلك ،حيث أصبحت هذه الزوايا مؤسسات تعليمية و سياسية و إقتصادية ،وقد وصل عددها إلى (95) زاوية عندما بدأ الغزو الإيطالي لليبيا ، وعند دخول إيطاليا للبلاد قامت بتشييد العديد من المدارس التي كانت تفرض على الدارسين بها تعلم اللغة الإيطالية ،بالإضافة إلى تعلم تاريخ وجغرافية إيطاليا ومبادئها وقيمها الفاشية . ولم يتجاوز عدد الطلاب في هذه المدارس (6754)في المرحلة الإبتدائية ،و(134) طالب في المرحلة الثانوية ،ونتيجة لذلك كان أول مطلب للمواطنين بعد إنسحاب إيطاليا هو إنشاء المدارس لتعليم أبناءهم،وبوصول عام 1944 م بدأت الدراسة في أغلب المراكز السكانية الرئيسية ،وقد أوضح تقرير الأمم المتحدة لعام 1951م أن المدارس قد إنتشرت في أغلب المدن . وأن نسبة الأمية بين السكان تصل إلى (90%)،وأن عدد الليبيين الحاصلين على التعليم الجامعي لا يزيد عن (14) رجلاً .(2)

وفي عام 1952م أنشأت الدولة أول نظام تعليمي مجاني للذكور والإناث ،كما بدأ التعليم الجامعي لأول مرة سنة 1955م في ليبيا، ثم تطور التعليم وأخذ بالإنتشار ، وخاصة في مرحلة الستينات بعد إكتشاف النفط واستفادة إيراداته في تطوير التعليم،حيث بدأ عدد الطلاب في التزايد في جميعمراحل التعليم المختلفة ،وفتحت المدارس الإبتدائية الإعدادية والثانوية والمهنية والصناعية ومعاهد المعلمين والمعلمات والجامعات ، إرتفعت ميزانيةالتعليم من 91.294 ألف دولار عام (1951-1952) لتصل إلى 668,000,000 مليون دولار في عام 1970م.(3)

1- المرجع السابق، ص47.

2- المرجع السابق، ص ص47-50.

3- عبد الله عامر الهمالي، التحديث الاجتماعي،معالمه و نماذج من تطبيقاته،الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان،مصراتة،1986،ص ص60-61.

بينما وصل عدد الطلاب في العام الدراسي (70-1971)إلى 408620 منهم 350225 طالبا وطالبة في المرحلة الإبتدائية ،تمثل نسبة الطالبات فيها 37% من إجمالي الكلي لعدد الطلاب ، وفي المرحلة الإعدادية وصل عدد الطلاب إلى (37047) نسبة الطالبات 18%، أما في المرحلة الثانوية فقد وصل عدد الطلاب إلى (8441) نسبة الإناث 23%، أما في المرحلة الجامعية فقد وصل عدد الطلاب فيها إلى (4442) منهم 9% من الإناث .(1)

وفي العام الدراسي (1978-1979) كان عدد الطلاب (871911)منهم (600747) طالباً وطالبة في التعليم الإبتدائي،تمثل نسبة الإناث فيها (47%)، وفي المرحلة الإعدادية وصل عدد الطلاب إلى (191574) طالب، تمثل نسبة الإناث فيها 40%، بينما وصل عدد الطلبة في التعليم المهني (40137)تمثل نسبة الإناث فيها 56% .

و في العام (1989-1990) وصل عدد الطلاب في مرحلة التعليم الأساسي إلى(117586) طالب، بينما وصل عدد الطلاب في المرحلة الثانوية إلى (113683) طالباً.(2) ووفق النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة 1995م ،وصل عدد السكان في المرحلة الإبتدائية إلى 738132 طالب،منهم 383070 من الذكور،355062 من الإناث ، وفي المرحلة الإبتدائية وصل عدد الطلاب إلى 396324 طالباً،منهم 207748 من الذكور،و188576 من الإناث ،وفي مرحلة التعليم الثانوي وصل عدد الطلاب إلى 345425طالباً،تشكل نسبة 7 . 22 % من الإجمالي العدد الكلي ،فيما تشكل نسبةالذكور 20.48%.أما مرحلة التعليم الجامعي فما فوق فقد وصل عدد الطلاب الليبيين إلى 117612 طالب، تشكل الإناث نسبة42 .7 %،بينما تشكل نسبة الذكور 12 . 7 % .(3)

ومن خلال الإطلاع على الإحصاءات السكانية لعام 2003م ، نستطيع أن نلاحظ أن هناك تقدماً هائلاً في الجانب التعليمي في المجتمع الليبي بمرور السنوات ، وذلك بفضل ثورة الفاتح العظيم، وإهتمامها الواضح بهذا الجانب ، بينت الإحصاءات أن من السكان الذين أعمارهم (10سنوات فما فوق) والبالغ عددهم (4244644) فرد، هناك (825673) فرد

1- إنتصار سعود محمد،مصدر سبق ذكره، ص87.

2- صبحي قنوص و آخرون، ليبيا الثورة في ثلاثين عاماً، مصدر سبق ذكره،ص341.

3- النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، 1995، مصدر سبق ذكره، ص47.

يحملون مؤهلات مرحلة التعليم الأساسي، وهم يشكلون نسبة (19.54%) من إجمالي أفراد الفئة العمرية المذكورة،كمابينت هذه الإحصاءات أن (811467) فرد يحملون مؤهل المرحلة الإبتدائية ، وهم يشكلون نسبة (19,21%) من مجموع أفراد الفئة العمرية(10سنوات فما فوق) ،كذلك بينت هذه الإحصاءات بأن عدد الأفراد الذين يحملون مؤهل التعليم الثانوي والمعاهد المتوسطة هو (19042) فرد ،وهم يشكلون نسبة (28,2%) من فئة العمر نفسيا ،كما بينت أن نسبة (8,67%) فرداً هم حاملين مؤهل التعليم الجامعي من نفس الفئة. كما أشارت هذه الإحصاءات إلى وجود نسبة من الأميين من السكان الذين أعمارهم (10 سنوات فما فوق) تصل إلى (532138) فرد ، يشكل نسبة الذكور فيها (12,6%) ، بينما تشكل نسبة الإناث (18,7) من إجمالي عدد السكان الأميين . وبالمقارنة نسبة الأمية بالتعداد السكاني لسنة 1995م، نجد إنه كانت نسبة الأمية لدى الذكور تمثل (10,45%)، بينما تشكل نسبة الإناث حوالي (27,21%) من إجمالي العدد الكلي للأميين بالنسبة لتعداد 1995م، ولدى المجموع السكاني حوالي (19%)،وهذا يدل على إنخفاض نسبة الأمية لدى السكان ، وخاصة لدى الإناث خلال الفترة مابين التعداد السكاني لعام 1995م ، والمسح الإجتماعي والإقتصادي لعام (2002-2003).(1)

1- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، الهيئة الوطنية للمعلومات و التوثيق، المسح الاجتماعي و الاقتصادي،مصدر سبق ذكره، ص24.

والجدول رقم (5) يوضح التوزيع العددي والنسبي للسكان الذين أعمارهم (10سنوات فما فوق) حسب الحالة التعليمية والنوع لسنة (2002 – 2003) .

الحالة التعليمية	عدد السكان			% من المجموع		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	مجموع
أمي	146179	385959	532138	6 . 78	18 . 67	12 . 60
دون إبتدائي	254150	244237	498387	11 . 78	11 . 81	11 . 80
إبتدائي	436459	375008	811467	20 . 23	18 . 14	19 . 21
إعدادي	449830	375843	825673	20 . 85	18 . 18	19 . 54
ثانوي وما يعادلها	648604	542038	2119064	30 . 07	26 . 22	28 . 18
جامعي فما فوق	221914	144423	366337	10 . 29	6 . 28	8 . 67
المجموع	2157136	2067508	4224644	100 . 0	100 . 0	100 . 0

المصدر : الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية ، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ،المسح الاجتماعي و الاقتصادي(2002-2003)، ص 24 .

أما ما يخص الوضع التعليمي للمرأة بإعتبار المرأة موضوع البحث الحالي ، نلاحظ من خلال الإحصاءات التي سبق ذكرها أن هناك تقدماً ملحوظاً في كمية ونوعية تعليم المرأة. فبالرغم من أن تعليم المرأة بدأ أكثر بطئاً من تعليم الرجل ،وذلك لعدة أسباب منها ما يلي:-

1- يعد التعليم حديثا في ليبيا، حيث كانت نسبة الأمية عالية بين الذكور والإناث خلال فترة الإحتلال الإيطالي ،ولم يسمح في ذلك الوقت إلا للذكور فقط بدراسة القرآن في المساجد .

2-وقفت العادات والتقاليد،عائقاً في طريق الإناث اللاتي سعين وراء التعليم ،فقد كانت التنشئة الإجتماعية للفتاة تشجعها على أن تكون ربة بيت ،و أن يكون هدفها الرئيسي في

الحياة هو الزواج ،وبالإضافة إلى أن الأباء يفضلون إرسال بناتهم إلى المدارس التي تدرس فيها معلمات وهذا النوع من المدارس كان قليل.(1)

3- إعطاء الأسر أهمية أكبر لتعليم الأبن إعتقاداً منهم بمسؤوليته الأولى ستكون مصدر الإهتمام بالأسرة و رعايتها وخاصة والديه .(2)

لكن ثورة الفاتح منذ إنبلاجها إهتمت بتعليم المرأة ،ووضعت خطط وسياسات تعليمية جديدة ،وذلك لتشجيع الإناث على الدخول إلى المدارس ، وبدأ عدد الإناث في التعليم يزداد سنة بعد أخرى ،حيث وصل في سنة 1973م إلى أكثر من (125)ألف تقرأ وتكتب، وأكثر من (26) ألف طالبة حاصلة على الشهادة الثانوية ، أقل من (13) ألف حاصلة على الشهادة الإعدادية والثانوية ، بالإضافة إلى (377) طالبة حاصلة على الشهادة الجامعية،(57)طالبة حاصلة على دبلوم الدراسات العليا والماجستير والدكتوراة. (3) وبوصولنا إلى الألفية الثالثةوفقاً للتعداد السكاني (2002-2003) وصل عددالطالبات في مرحلة التعليم الإبتدائي إلى (375008) طالبة، و إلى (375843) طالبة في المرحلة الإعدادية ، و إلى (542038) طالبة في مرحلة التعليم الجامعي فما فوق .(4)

بالإضافة إلى زيادة عدد الطلاب في المراحل التعليمية المختلفة، ازدادت المؤسسات التعليمية و التخصصات، و من بينها الجامعات فقد وصلت في 2005ف إلى اثنى عشرة جامعة في مختلف مناطق الجماهيرية و هي قاريونس، الفاتح، عمر المختار، سبها، التحدي، السابع من أبريل، المرقب، الجبل الغربي، السابع من أكتوبر، ناصر الأممية، الأسمرية، الجامعة المفتوحة. و الشكل رقم(2-3) يوضح عدد أعضاء هيئة التدريس و عدد الطلاب بالجامعات للعام 2005ف.(1)

1- محمد عبد الحميد الطبولي. مرجع سبق ذكره، ص20.

2- المصدر السابق،ص20.

3- زينب زهري. صالح الزين.دراسات في علم الاجتماع و الانثروبولوجيا،دار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان،1990،ص60.

4- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية. الهيئة الوطنية للمعلومات و التوثيق. المسح الاجتماعي و الاقتصادي مرجع سبق ذكره،ص24.

الشكل رقم (2) يوضح عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية للعام 2005.

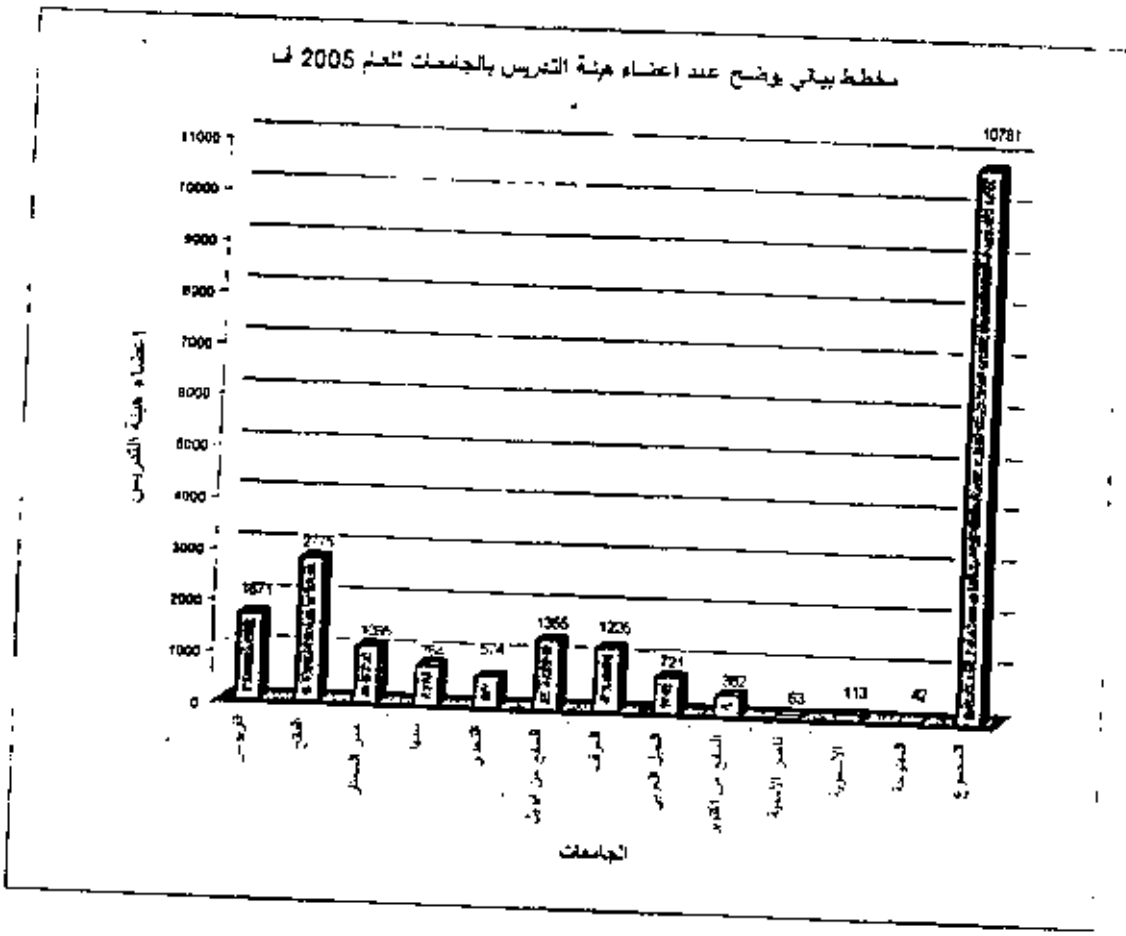

المصدر: الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي، تقرير عن مؤسسات قطاع التعليم العالي، 2005.

1- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى،اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي،تقرير عن مؤسسات التعليم العالي،2005.

الشكل رقم (3) يوضح أعداد الطلبة في الجامعات الليبية للعام 2005.

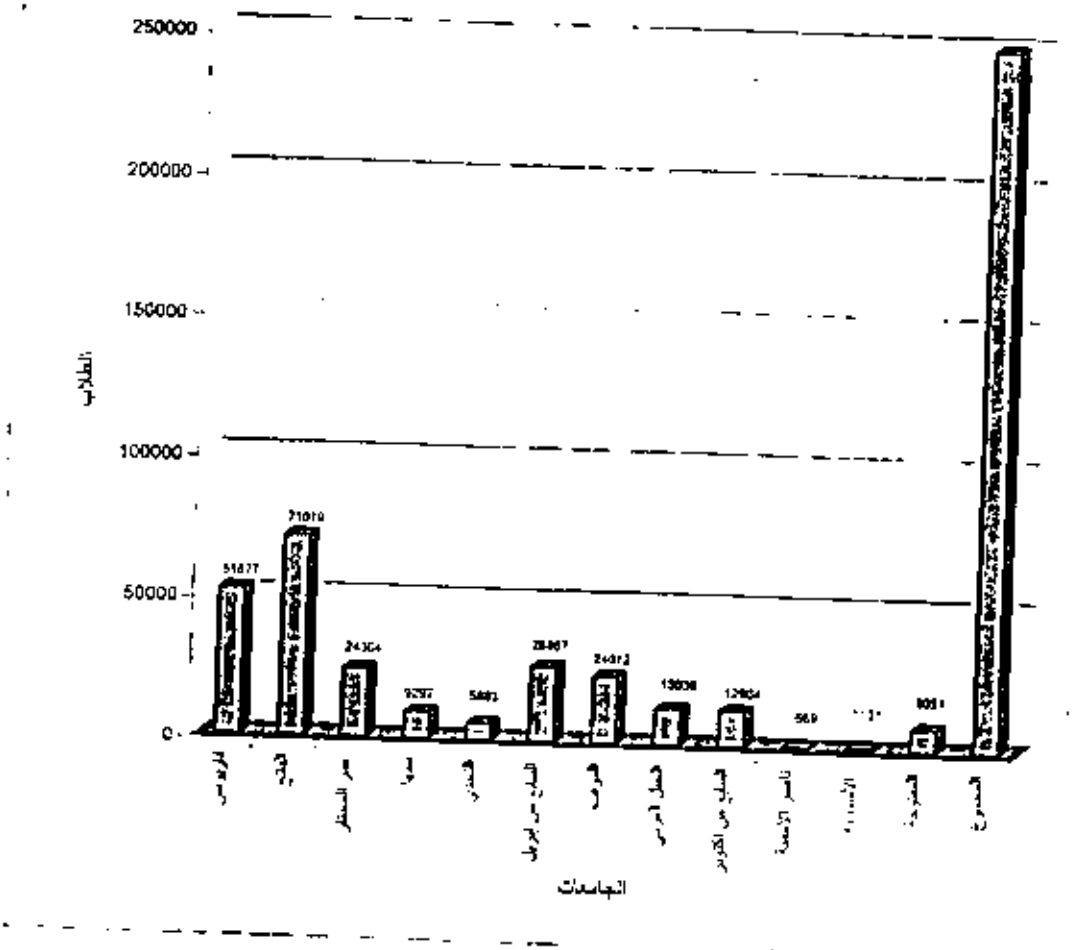

المصدر: الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي، تقرير عن مؤسسات قطاع التعليم العالي، 2005.

ومن خلال الإحصاءات التي تم سردها عن التعليم بصفة عامة يتضح لنا مدى التطور الهائل الذي حققته الثورة في هذا الجانب ،وذلك إيماناً منها بأن التعليم هو أساس كل تطور يحدث في المجتمع ، والبداية الأولى للقضاء على التخلف الذي كان يسود المجتمع الليبي قبل قيام الثورة .

رابعاً:-التحول في الجانب الإجتماعي:-

أدت التغيرات السياسية والإجتماعية والإقتصادية التي حدثت في المجتمع الليبي إلى حدوث تغيرات جذرية في الأسرة من حيث تركيبها ووظائفها وعلاقات أفرادها وأساليب معيشتهم، ويمكن عرض هذه التغيرات فيما يلي :-

أولاً:-التغير في بناء الأسرة :-

قد بينت معظم الدراسات العربية أن الأسرة الممتدة لم تعد الشكل التقليدي الذي تتميز به الأسرة العربية في الوقت الحاضر ،إذ أن الطابع الذي أخذ ينتشر في عصرنا الحالي هو شكل الأسرة النواة وهذا لا يعني خلل أصاب نسق الأسرة بل هو نتاج للتغيرات الإجتماعية والإقتصادية العديدة التي بها مجتمعاتنا الحديثة.(1) وهذا ما أكد عليه محمد الطبولي في دراسته الوضع الإجتماعي والإقتصادي للمرأة العربية الليبية ،حيث كانت من بين نتائج دراسته هو تحول الأسرة من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النواة بفعل التغيرات الإجتماعية والإقتصادية التي مر بها المجتمع الليبي .(2)

1- التغير في حجم الأسرة :-

حيث أكدت معظم الدراسات على أن نسبة كبيرة من الأسر العربية تميل إلى تحديد عدد أطفالها ،وخاصة بين الفئات التي حصلت على درجة معينة من التعليم ،و ذلك من أجل المحافظة على مستوى معيشي مناسب لإفرادها ، إلا أن أنجاب طفل واحد فقط كما هو الحال في كثير من البلاد الأوروبية لا يعتبر شيئاً مقبولاً عند كثير من الأسر العربية ، فوفقاً لنتائج المسح الإجتماعي والإقتصادي في ليبيا لعام (2002 - 2003 ف) لم تشكل الأسر التي يوجد بها طفل واحد إلا نسبة ضئيلة تمثلت في (1.54%) فقط من إجمالي عدد الأسر، وتأتي في المرتبة الثانية الأسر التي بها (4 -7) أفراد نسبة (29 . 50 %) من إجمالي عدد الأسر، وتأتي في المرتبة الثانية الأسر التي بها (8 - 9) أفراد حيث شكلت نسبة (17.23%) من أجمالي عدد الأسر ، بينما تأتي في المرتبة الثالثة الأسر التي تضم

1- سناء الخولي، الأسرة في عالم متغير، دار المعرفة الجامعية، 2004،ص143.

2- محمد عبد الحميد الطبولي، مرجع سبق ذكره، ص14.

(10) أفراد فأكثر ، فهي تشكل نسبة (17.3) من إجمالي عدد الأسر.(1)

وكنتيجة عامة بالنسبة لبناء الأسرة العربية أو خاصة في المناطق الحضرية التي تأتي بالتكنولوجيا والتصنيع ، فأنه يمكن الإشارة إلى مايلي : -

أ - إن الأسرة العربية في الوقت الحاضر تتجه نحو الشكل ((النووي)) والإستقلال في للسكن ، وهي تتكون من الزوج والزوجة وأولادهما الغير متزوجين ، وفي بعض الحالات يضطر أحد الأبناء لسكن مع والديه لظروف معينة قد تكون إقتصادية كعدم قدرته على الحصول على مسكن ، أو إجتماعية كرغبة الأبن في إعالة والدية .

ب - أصبحت الأسرة العربية لا تفضل الإنجاب بالصورة التي كانت عليها في الماضي ، بل تحاول كل أسرة في الوقت الحالي إنجاب عدد معين من الأطفال يختلف بإختلاف الفئة التي تنتمي إليها الأسرة .

ج- يمكن القول بإن التغيرات التي تمر بها المجتمعات العربية خلال الفترة الأخيرة ، كان لها أثرها الواضح في تغير حجم الأسرة.

كما أن الوسائل التكنولوجية متمثلة في وسائل منع الحمل بإعتبارها التطبيق العملي للإكتشافات العلمية في المجالات الطبية ، كانت عاملاً حاسماً في تحديد حجم الأسرة.(2)

2 - التغير في العلاقات الأسرية الداخلية والخارجية :-

قد أدت التغيرات التي حدثت في النصف الثاني من القرن العشرين ، إلى تغير في العلاقات الأسرية سواء كانت داخلية أو خارجية في المجتمع العربي ، حيث نتج عن التغيرات الإجتماعية والإقتصادية والتكنولوجية التي تعرض لها المجتمع العربي تغير في نوعية العلاقات الداخلية والخارجية بين أفرادها .

ومن أهم هذه التغيرات تزايد حرية الفرد في إختيار شريك الحياة ، وخاصة لدى الإناث . الأمر الذي لم يكن موجوداً من قبل ، حيث كان الأب والأم قبل عقدين من الزمان يلعبان دوراً رئيسياً في موضوع زواج أبنائهما وبناتهما ، حيث كان لهم الرأي الأول في قبول

1- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، الهيئة الوطنية للمعلومات و التوثيق، المسح الاجتماعي و الاقتصادي، مصدر سبق ذكره،ص22.

2- سناء الخولي، مصدر سبق ذكره، من ص145-147.

أو رفض أي خاطب يتقدم طالباً يد أبنتهما بالإضافة إلى أنهم كانوا يختارون الفتاة التي يعتقدون أنها مناسبة لتكون زوجة لإبنهما.(1) ويتحمل الأب جميع النفقات اللازمة لزواج أبنه ، وكان هذا الوضع مرتبطاً بكون الأسرة تكون وحدة إنتاجية يسيطر عليها الأب ويدير شؤونها ، بذلك كان الأبن مضطراً للسكن مع والدية حتى بعد زواجة معتمد عليه في نفقاته وأسرته ، أما اليوم مجالات الحياة متنوعة ومتعددة،(2) مساعدة الإبن لأبيه يحقق إستقلاله الإقتصادي بكل سهولة ،وقد ترتب على ذلك ضعف سيطرة الوالدين على أبنائهم،وأتيحت لهم الفرصة لإختيار زوجاتهم بأنفسهم .

وبصفة عامة فإن نمو التصنيع والتكنولوجية الحديثة والطريقة الحضرية في الحياة وإنتشار التعليم كان له أثر كبير في طريقة إختيار شريك الحياة يمكن تلخيصها في النقاط التالية :-

أ – إرتفاع معدل سن الزواج ، فالشباب أو الفتاة أصبحا لا يستطيعان الإقدام على الزواج إلا بعد إتمام فترة الدراسة والحصول على عمل ملائم يمكنهم من تكوين أسرة .

ب – التأكيد الكبير على الحب والتفاهم كأساس للزواج على عكس ما كان يحدث في أيام الأباء والأجداد .

ج – الحرية (المطلقة تقريباً) في إختيار شريك الحياة دون السماح للوالدين أو الأقارب بالتدخل في هذا الإختيار ، فالزواج مسألة شخصية بحته لا تهم سوى الفردين المقبلين على الزواج .

د – تفضيل الزواج من فتاة عاملة ، حتى تشارك في تحمل أعباء الأسرة الإقتصادية .

هـ– الإتجاه في الزواج نحو الرفقة مع التأكيد على الإتفاق الجماعي في الرأي ، وكلمة الرفقة تعني أن الروابط الأساسية في الزواج أصبحت الأن قائمة على العلاقات الشخصية بين الزوجين إذا قورنت بالإشكال النظامية القديمة للأسرة ، المرتبطة بالقانون والعادات والرأي العام والواجب.(3)

1– أحمد سالم الأحمر، الأسرة الليبية الحضرية، تركيبها و وظائفها و مشكلاتها،نتائج دراسة ميدانية،مجلة العلوم الإنسانية ،يصدرها المعهد العالي لتكوين المعلمين بزليتن،العدد الأول، السنة الأولى،1989،ص22.

2– المصدر السابق،ص ص24–25.

3– سناء الخولي مصدر سبق ذكره، ص ص24–25.

وكنتيجة لإستقلال الإبن بمسكنه عن الأباء هذا الأمر أدى إلى إضعاف العلاقات الأسرية بين الأم والإبن وزوجته وأبنائة وتوجد عده عوامل مؤكدة لهذه الظاهرة منها :

أ – إستقلال الأسرة النواة إقتصادياً وإعتمادها على نفسها مادياً .

ب– تحرير المرأة و إرتفاع منزلتها إجتماعياً .

ج – ضعف العلاقات القرابية بين الأسرة النواه وأقاربها.(1)

بالإضافة إلى تغير العلاقات بين الزوج والزوجة وأصبحت تقوم على المساواة ، حيث أصبحت الزوجة أكثر مشاركة من دي قبل في إتخاذ القرارات الأسرية ، وهذا يدل على مبلغ التغير الذي أصاب سلطة الرجل . و دليل على الإتجاة الديمقراطي الذي أصبح يتزايد في الوقت الحالي . كما أنه من الطبيعي أن يزداد دور المرأة في المشاركة في إتخاذ القرارات الأسرية بإزدياد المستوى الثقافي والإقتصادي والإجتماعى لها ، وكلما كانت الزوجة أكثر مشاركة في الأسرة كلما أدى ذلك إلى تناقص مركز الزوج داخل الأسرة ، حيث أن تغير مركز الرجل داخل الأسرة من حيث رئاسته أو سلطته فيها يخضع لعدة عوامل منها أرتفاع المستوى الثقافي وتعليم المرأة وإستقلالها الإقتصادي ، كذلك كلما تغيرت الأسرة من النمط التقليدي أي الأسرة الممتدة إلى الأسرة النواة كلما تقلصت معها سلطة الزوج في الأسرة.(2)

وقد حدد في ذلك عبدالباسط محمد حسن عدة عوامل ساهمت في إنقاص السلطة الأبوية في المجتمعات الحضرية من بينها ما يلي : –

أ – التغيرات التي طرأت على نظام تقسم العمل وإستعمال الآلات الحديثة لها أثر كبير في تحديد مركز المرأة بالنسبة للرجل ، فبتطور وسائل الإنتاج وإستخدام الآلات أصبحت المرأة أكثر قدرة على المساهمة في الأعمال التي كانت من إختصاص الرجال فقط ، فقد كان لذلك أثرة الفعال في ارتفاع مكانه المرأة وزيادة مشاركتها في شؤون الأسرة.

ب – أصبحت المرأة بفعل مشاركتها في العمل متساوية مع الرجل في العديد من الحقوق التي كانت محرومة منها قبل ذلك .

1– إحسان محمد حسن، العائلة و القرابة و الزواج،دار الطليعة للطباعة و النشر،بيروت،غير مؤرخ، ص ص24-25.

2– سناء الخولي، مرجع سبق ذكره، ص ص152-155.

ج – سيادة الديمقراطية وإقرار مبدأ مشاركة الرجل مع المرأة في الحقوق.(1)

ثالثاً : التغير في وظائف الأسرة : –

مرت الأسرة في مراحل تطورها بظروف وأوضاع عددت مسئولياتها حيال أعضائها ، حيث كانت الأسرة في العصور القديمة تقوم بتوفير جميع الحاجات الضرورية لأفرادها ، فقد كانت تقوم بإشباع حاجات أعضائها وتنظيم سلوكهم ، وتحديد أسلوب عملهم وطريقة حياتهم ، وظل الوضع على ما هو عليه ، حتى ظهرت المدن وتكونت الكيانات السياسية بالمدينة ، بدأت بدورها في إنتزاع وظائف الأسرة واحدة تلو الأخرى.(2)

وأصبحت لكل وظيفة مؤسسة خاصة تنظم أدائها، فلم تعد الأسرة مكتفية ذاتياً من الناحية الإقتصادية، حيث أصبحت أكثر إعتماداً على الخارج إقتصادياً من حيث متطلباتها للمعيشة أو تسويقها لمنتجاتها ، حيث أصبحت الأسرة في الوقت الحاضر أسرة مستهلكة أكثر منها منتجة ، وقد رأى الكثير من الباحثين بأن وظيفة الإستهلاك لا تقل أهمية من منظور المجتمع ككل عن وظيفة الإنتاج ، كذلك الأمر بالنسبة للوظيفة التعليمية حيث تعد الأسرة مسؤلة عن تعليم أبنائها ، حيث أصبحت وظيفة التعليم هي الأخرى من مسؤلية الدولة ، وقد جعلتها إجبارية بالنسبة لجميع أفرادها ، فهي تبني المدارس وتعد المعليمين وتقدم لهم المنح والمكافآت،ولكن لا يعني هذا تخلي الأسرة بصفة كاملة عن دورها في الوظيفة التعليمية ، فقد أتضح مع الخبرة ضرورة التعاون بين الأباء والمؤسسات التعليمية سواء في وضع البرامج والمناهج الدراسية وفي التوعية في علاج المشكلات النفسية لأبنائهم.(3)

أما بالنسبة لوظيفة التنشئة الإجتماعية فقد كانت الأسرة الممتدة التقليدية تقوم بهذه الوظيفة لأعضائها حتى سن النضج تقريباً ، لكن التغير الذي أصاب الأسرة بنائياً ووظيفياً نقل جوانب عديدة من التنشئة الإجتماعية إلى مؤسسات أخرى خارج الأسرة كالمدارس والنوادي ودور السينما ... إلخ . ولكن على الرغم من ذلك فلا زالت التنشئة الإجتماعية

1- عبد الباسط محمد حسن، علم الاجتماع الكتاب الأول، دار غريب للطباعة و النشر،ص ص205-206.

2- فاتية الحولاني،دراسات حول الأسرة العربية، تحليل إجتماعي لبناء الأسرة و تغير إتجاهات الأفراد، مؤسسة شباب الجامعة،1995،ص15-16.

3- علياء شكري و أخرون، الأسرة و مشكلاتها في المجتمع المعاصر، دار الثقافة للطباعة و النشر، القاهرة،1974،ص78-79.

من أهم الوظائف التي بقيت بها الأسرة وخاصة في السنوات الخمس الأولى في حياة الطفل ، وهي السنوات التي يقضيها الطفل عادة في المنزل قبل أن يحتك بالمجتمع الخارجي عن طريق المدرسة وجماعات اللعب ، فلا يمكن أن تنكر على الأسرة دورها الحيوي في حياة أطفالها ، رغم تدخل الهيئات الخارجية في حياة الأسرة وفي شؤون تنشئتها لأطفالها ، فعطاء الأسرة لأطفالها مفعم الدفء والحنان الذي يصعب على الهيئات الخارجية أن توفره للطفل.(1) أما بالنسبة للوظيفة البيولوجية فلا زالت تحتفظ الأسرة بهذه الوظيفة ، حيث لا زالت الأسرة هي البيئة الوحيدة التي أصطلح عليها المجتمع ، ونصت عليه الشرائع والقوانيين لتحقيق الغرائز الجنسية،وإنجاب الأطفال في المجتمعات العربية . ونتيجة لهذا الوضع والسلب المستمر لوظائف الأسرة من قبل المؤسسات الخارجية التي ينشئها المجتمع لهذا الغرض إنحصرت الوظائف الأساسية للإسرة في الوقت الراهن وأصبحت تدور حول الشخصية فقط والتي أصبحت محورها تنمية شخصية الطفل ، وفي ذلك يذ هب بعض العلماء ومنهم (ارنست برجي) الذي يشير إلى أن الأسرة المعاصرة بإعتبارها وحدة لتفاعل الشخصيات ، حيث يرى أن التعاطف بين الزوجين وتنمية شخصية الطفل هو محور حياة الأسرة المعاصرة .(2)

وهذا التغير في وظائف الأسرة بصفة عامة ينطبق على المجتمع العربي الليبي حيث أن الأسرة الليبية إلى عهد قريب كانت تقوم بكافة الوظائف لأفرادها ، ولكن بظهور المؤسسات المتنوعة التي تقدم مختلف الخدمات التي كانت حكراً على الأسرة ، والنهضة التعليمية الواسعة والرخاء الإقتصادي ، وتوفر مجالات العمل وسهولة المواصلات وإنتشار التكنولوجيا في المجتمع الليبي في السنوات الأخيرة أدى ذلك إلى تغيرات ملحوظة في الأدوار التي يقوم بها الأباء والأمهات والأطفال داخل الأسرة وخارجها وفي علاقات أفراد الأسرة ببعضهم.(3)

وقد حددت (إقبال محمد بشير) في كتابها ديناميكية العلاقات الأسرية عدداً من العوامل التي حدت من قيام الأسرة بوظائفها التقليدية من بينها ما يلي :

1- سناء الخولي،مصدر سبق ذكره، ص168.

2- فادية الجولاني، مصدر سبق ذكره،ص16-17.

3- أحمد سالم الأحمر،مصدر سبق ذكره، ص22.

أ – التغير السكاني :

حيث أن ازدياد عدد السكان له أثر واضح على الوظائف التي تقوم بها الأسرة ، بالإضافة إلى التحسن الصحي الذي قلل من نسبة الوفيات وزاد عدد المواليد ، و الذي أدى إلى زيادة عدد الأسرة في المسكن الواحد ، وزيادة مشكلاتها الإجتماعية وزيادة أعبائها ، كل ذلك تطلب ضرورة إيجاد مؤسسات أخرى تساعد الأسرة على تأدية وظائفها وتلبية إحتياجات أفرادها .

ب– خروج المرأة للعمل :

نتيجة للتغيرات الإجتماعية والإقتصادية وإرتفاع مستوى المعيشية وإزدياد مطالب الأسرة العادية ، أدى ذلك لخروج المرأة للعمل لتحسين أوضاع الأسرة والإيفاء بحاجات أفرادها، هذا الأمر يتطلب وجود مؤسسات أخرى تساعد المرأة على العناية بإطفالها وتقديم الخدمات لإفراد الأسرة وذلك لسد الثغرة التي تركتها المرأة في ليبيا .

ج – التغير في أنماط الأسرة :

تحول الأسرة من أسرة ممتدة كبيرة العدد إلى أسرة نووية قليلة العدد ، نتج عنه نقص في عدد الأفراد الذين يؤدون وظائف الأسرة ، أدى ذلك إلى ضرورة وجود مؤسسات خارجية لمساعدتها لأداء وظائفها.(2)

على الرغم من إنتقال بعض وظائف الأسرة إلى المؤسسات الإجتماعية في المجتمع ، إلا أن هذا لا يعني أن الأسرة كنظام إجتماعي قد فشلت في آداء وظائفها ، ولكنه يعكس تطور المجتمع من مجتمع بسيط إلى مجتمع مركب أكثر تعقيداً ، يستحيل معه أن تقوم الأسرة بكل وظائفها التي كانت تقوم بها في السابق.

2– إقبال محمد بشير و آخرون،ديناميكية العلاقات الأسرية،دراسة عن الخدمة الاجتماعية و رعاية الأسرة والطفولة،المكتب الجامعي الحديث،الاسكندرية،غير مؤرخ،ص22.

بعض ملامح التغير الاجتماعي في شعبية سرت:

شعبية سرت هي إحدى المدن التي تتوسط الجماهيرية العظمى، فهي تمتد على مسافة(450) كم2 على طول الشريط الساحلي، حيث يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، و يحدها من الشرق شعبية الواحات و من الجنوب شعبية الجفرة و من الغرب شعبية مصراته و من الجنوب الغربي شعبية بني وليد، و تبلغ مساحتها(79400) كم2. و عدد سكانها (120ألف) نسمة موزعين على واحد و عشرين مؤتمراً.(1)

و في الصفحات التالية نحاول عرض بعض المتغيرات الاجتماعية في شعبية سرت و التي لها علاقة بالبحث الحالي:-

تطور الزيادة السكانية في شعبية سرت:

انعكس تحسن مستوى الأحوال الاقتصادية بصفة عامة على تطور حجم و نمو السكان نتيجة الزيادة في معدلات المواليد و إنخفاض معدلات الوفيات و تطور حجم الهجرة، و صنفت شعبية سرت من ضمن مناطق التجمعات السكانية الصغيرة طبقاً لنتائج التعداد العام لسنة 1984ف، و أما في تعداد 1995ف فصنفت ضمن التجمعات السكانية المتوسطة.

و يلاحظ من خلال الجدول رقم (6) أن جملة عدد السكان في الشعبية بلغ في سنة 1954ف حوالي7100 نسمة، و زاد العدد في سنة1973ف إلى 16.280 نسمة.(2)

و بذلك يكون معدل النمو السكاني خلال الفترة1964ف-1973ف بحدود 3.3%. و في تعداد1984ف بلغ عدد السكان 35270 نسمة، و ذلك بمعدل نمو السكان خلال الفترة1973ف-1984ف بحدود 1.5%، و زاد عدد السكان في سنة 1995ف إلى103485نسمة. و بذلك يكون معدل نمو السكان8.5%، و يرجع إرتفاع معدل النمو خلال الفترة1984ف-1995ف. أي الدور الذي لعبته مدينة سرت كأهم إقليم سياحي في ليبيا.

1- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، اللجنة الشعبية لشعبية سرت، مركز المعلومات و التوثيق، تقرير احصائي ملخص عن القطاعات النوعية بالشعبية و المرافق التابعة لها،2002-2003،ص1.

2- سعد القزير،التحضر في الجماهيرية و دراسة في الجغرافيا، دار الجماهيرية للنشر و التوزيع،سرت،1995،ص224.

و إرتفاع معدل الهجرة الوافدة، و في سنة2004ف وصل عدد السكان وفقاً لبيانات السجل المدني بالشعبية 108242 نسمة و معدل النمو السنوي للسكان للفترة1995ف-2004ف بلغ 0.5%.(1)

الجدول رقم (6) تطور عدد السكان بالشعبية

السنة	عدد السكان بالنسمة
1964	7100
1973	16280
1984	35270
1995	103485
2004	156389

المصدر: التعدادات العامة للسكان، السجل المدني سرت، بيانات غير منشورة،2005ف.

أما بالنسبة لمعدلات النمو السكاني حسب النوع و فئات العمر العريضة، فوفقاً لمعدلات النمو السكاني لمدينة سرت نلاحظ أن معدلات النمو حسب النوع اتخذت نفس اتجاه معدلات النمو بصفة عامة ، إنها متباينة و مختلفة من سنة إلى أخرى، و يمكن إرجاع ذلك إلى عامل الهجرة و زيادة المشاريع الاقتصادية و الاجتماعية، بالإضافة إلى الأحداث السياسية الهامة التي مر بها مجتمع سرت في السنوات الأخيرة، والتي من بينها نقل اللجنة الشعبية العامة لمدينة سرت ، فقد بلغ معدل النمو عند الذكور بحدود 3.1% و الإناث بحدود 2.1% في الفترة1973-1984م وفقاً للتعداد السكاني سنة1984، و ارتفع هذا المعدل خلال الفترة1984-1995ف إلى 4.2% للذكور و 2.4 % للإناث، بينما انخفضت هذه النسبة وفقاً لبيانات السجل المدني بالشعبية إلى 3.0 % للذكور، 1 . 2 % للإناث للفترة من 1995-2004، و يمكن إرجاع هذه النسبة إلى عدم دقة الاحصاءات السكانية بالشعبية بصفة عامة.(2)

أما معدلات النمو السكاني حسب فئات العمر الرئيسية بشعبية سرت نلاحظ أن أعلى معدل نمو هو الفئة العمرية الأقل من 15 سنة في الفترة1984-1995ف، حيث بلغت نسبتها

1- التعدادات العامة للسكان، السجل المدني سرت، بيانات غير منشورة، 2005ف.

2- المرجع السابق.

4.9%. أما معدل الفئة العمرية الوسطى15-64 سنة فكان المعدل منخفض خلال الفترة 1973-1995ف إلى 1.8%، و يمكن إرجاع ارتفاع المعدل خلال الفترة1984-1995ف إلى6.1%، و يمكن إرجاع إرتفاع معدل النمو في هذه الفئة إلى إرتفاع الهجرة الوافدة، أما معدل نمو السكان للفئة العمرية 65 سنة، فما فوق فهو منخفض مقارنة بمعدلات الفئات الأخرى، حيث بلغ 2.5% خلال 1984-1995ف.(1)

و بالنسبة للسكان الناشطين إقتصادياً في شعبية سرت بلغوا وفقاً لتعداد 1973ف 46.8%، و في تعداد 1984ف انخفضت هذه النسبة إلى 43%، ثم ارتفعت مرة أخرى لتصل وفقاً للتعداد السكاني1995ف 52%، أما بالنسبة للأفراد الخارجين عن القوة العاملة في الشعبية فقد بلغ في تعداد 1973ف61% من إجمالي فئة النشطين إقتصادياً، و انخفضت هذه النسبة في تعداد 1984ف إلى 55% من إجمالي فئة النشطين، ثم إرتفعت إلى56% في تعداد1995ف، أما فيما يتعلق بتوزيع غير العاملين إقتصادياً حسب النوع، فأنه وفقاً للتعداد السكاني1973ف 28.4. و الإناث 71.6% من إجمالي السكان غير العاملين، بينما وصلت هذه النسبة في تعداد 1984 إلى 22.8% للذكور، و الإناث 77.2% من إجمالي السكان غير العاملين، بينما إرتفعت النسبة عند الذكور في تعداد 1995ف إلى 29.6% و الإناث إنخفضت إلى 70.4% من إجمالي غير العاملين.(2)

1- المرجع السابق.

2- المرجع السابق.

الجدول رقم (7) يوضح القوى العاملة في شعبية سرت حسب تقديرات الميزانية العامة للشعبية سنة(2002-2003ف).

القطاع	وطني	مغتربين	المجموع
الجهاز الإداري باللجنة الشعبية للشعبية	132	-	132
اللجان الشعبية للمحلات	1520	-	1520
الصحة و الضمان الاجتماعي	901	295	1196
التعليم و التكوين المهني و الشباب و الرياضة	6941	1025	7966
التخطيط و المالية	603	5	608
الصناعة و المعادن و الطاقة	128	-	128
المواصلات و النقل و الاتصالات	159	-	159
الإسكان و المرافق و البيئة	216	-2	216
الزراعة و الثروة الحيوانية و الثروة البحرية	572	12	584
الإعلام و الثقافة و السياحة	148	-	148
الإقتصاد و البحرية	53	-	53
الإجمالي	11373	1337	12710

المصدر: الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، اللجنة الشعبية لشعبية سرت،مركز المعلومات و التوثيق،تقرير احصائي ملخص عن القطاعات النوعية بالشعبية و المرافق التابعة لها،(2002-2003)، ص7.

و من خلال هذا العرض للتطور السكاني في شعبية سرت نلاحظ أن التغيرات التي مر بها المجتمع الليبي بصفة عامة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية كان لها الأثر الكبير على تطور الزيادة السكانية في شعبية سرت. بالإضافة إلى زيادة عدد السكان الناشطين إقتصادياً.

التعليم في شعبية سرت:

أما بالنسبة للتعليم فقد تطور في مدينة سرت شأنه بذلك شأن القطاعات المختلفة فيها، فقد وصل عدد المدارس في مدينة سرت إلى 134 مدرسة في مختلف التخصصات و المراحل التعليمية، ما قبل مرحلة التعليم الجامعي و الجدولان رقم (9،8) يوضحان توزيع مدارس مرحلة التعليم ما قبل الجامعي، و عدد الطلبة و المعلمين في كل شق من مراحل التعليم ما قبل الجامعي.

الجدول رقم (8) يوضح عدد المؤسسات التعليمية و عدد الطلبة في كل مرحلة من مراحل التعليم ما قبل الجامعي.

الرقم	الأنواع المؤسسة التعليمية	العدد	عدد الطلبة
1	التعليم الأساسي	85	37448
2	التدريب الأساسي	1	30
3	ثانويات عامة	20	4475
4	الثانويات التخصصية	2	2302
5	ثانويات مشتركة(عامة،تخصصية،معلمين)	21	106
6	الثانويات المهنية	5	1891
المجموع		134	46252

المصدر: الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى. اللجنة الشعبية لشعبية سرت. مركز المعلومات و التوثيق. تقرير إحصائي ملخص عن القطاعات النوعية و المرافق التابعة لها،2002-2003،ص11.

الجدول رقم (9) يوضح المجموع الكلي للمعلمين في المرحلة التعليمية ما قبل الجامعي.

الرقم	المرحلة التعليمية	عدد المعلمين
1	التعليم الأساسي	2707
2	التعليم المتوسط	264
3	مغتربون	806
المجمـــــــوع		3777

المصدر: المرجع السابق، ص11.

أما بالنسبة للتعليم الجامعي، الذي تمثله في مدينة سرت جامعة التحدي، التي تتكون من ست كليات رئيسية هي العلوم و القانون و الهندسة و الآداب و التربية و الطب و الاقتصاد. فوفقاً للإحصاءات الموجودة بقسم شؤون الخرجين بالجامعة، قد تم 3893 طالب و طالبة في مختلف التخصصات، و ذلك منذ أول دفعة سنة 1992ف و حتى عام 2005 ف.(1)

هذا بالإضافة إلى وجود عدد كبير من المعاهد العليا في مختلف الفروع و التخصصات في مدينة سرت.

و من خلال السرد السابق للتغيرات الاجتماعية و الاقتصادية التي مر بها المجتمع الليبي، نلاحظ أن للنفط دوراً بارزاً في إحداث التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية التي حدثت في المجتمع الليبي، فقد أثرت إيراداته على المؤسسات الاجتماعية و الاقتصادية و ساهمت في تغيرها. فتحولت الأسرة بفعل ذلك من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية، و تغير أدوار أفرادها ذكوراً و إناثاً. فقد أصبحت المرأة أكثر إستقلالية عما كانت عليه من قبل بفضل حصولها على المؤهلات العلمية المختلفة و نزولها إلى العمل، هذا كله أدى إلى تغير دورها الاقتصادي و الاجتماعي التي كانت تقوم به قبل حدوث هذه التغيرات.

1- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى،جامعة التحدي،إدارة السجل العام،قسم شؤون الخرجين،إحصائية توضيحية بأعداد الطلبة الخرجين من جامعة التحدي من مختلف الكليات الموجودة بها من 1992-2005ف.

الفصـــــل الثالـــــث

الإجـــراءات المنهجـــية

يتناول هذا الفصل الإجراءات المنهجية التي استخدمها البحث الحالي لمعرفة علاقة التغيرات الاجتماعية التي حدثت في المجتمع المحلي(سرت) و اتجاهات المبحوثين نحو تغير الدور الاجتماعي و الاقتصادي للمرأة، و ذلك من خلال تحديد الأسس المنهجية للدراسة الميدانية بتوضيح مجالات الدراسة (الزماني، البشري، المكاني)، بالإضافة إلى توضيح المنهج المتبع في الدراسة، و مجتمعها و عينتها و أداتها و كيفية استخدامها و التحقق من صدقها؛ للوصول إلى الأهداف المرجوة من هذه الدراسة.

أولاً: نوع الدراسة و منهجها:-

تقع هذه الدراسة في إطار الدراسات الوصفية التي تهدف إلى جمع الحقائق و تحليلها، و تفسيرها، و استخلاص نتائجها بالإعتماد على المسح الاجتماعي عن طريق العينة.

ثانياً: حدود الدراسة و مجالاتها :-

المجال المكاني:

تقع منطقة الدراسة بمدينة سرت الواقعة بالمنطقة الوسطى في ليبيا، يحد منطقة الدراسة من الشمال ساحل البحر الأبيض المتوسط،و من الجنوب جزيرة الدوران و من الشرق الميناء البحري و يحدها غرباً فندق باب المدينة.

المجال البشري:

يشمل المجال البشري لهذه الدراسة جميع سكان سرت المدينة المكونة من أربع مؤتمرات شعبية محددة كالآتي:- (1)

مؤتمر الرباط الأمامي، مؤتمر سرت المركز، مؤتمر خليج سرت، مؤتمر الفاتح.

المجال الزمني: تراوحت المدة الزمنية التي إستغرقتها الدراسة من تاريخ إعتماد خطة البحث حوالي سنة و أربعة أشهر (من 13-3-2005 إلى 15-7-2006).

ثالثاً: إجراءات المعاينة:-

أ- تحديد إطار العينة: يتكون مجتمع البحث من جميع السكان القاطنين بمدينة سرت المكونة من أربع مؤتمرات شعبية كما ذكرنا سابقاً. و الجدول التالي يوضح عدد السكان و عدد الأسر في هذه المؤتمرات.

الجدول رقم (10) يوضح عدد السكان و الأسر في مدينة سرت.

اسم المؤتمر	عدد السكان	عدد الأسر
الرباط الأمامي	34190	4752
خليج سرت	15900	2181
سرت المركز	15393	2230
الفاتح	72002	10020

المصدر: كشف المؤتمرات الشعبية الأساسية وفق عدد المساهمين بالجمعيات التعاونية الاستهلاكية الواقعة في نطاق شعبية سرت (2002-2003)، ص 7 .

ب- وحدة العينة: وحدة العينة في هذه الدراسة هي الفرد القاطن في سرت المدينة.

ج- نوع العينة و حجمها: تعتبر العينة العشوائية النسبية الطبقية من أنسب أنواع العينات لهذه الدراسة، و ذلك لأن عينة الدراسة في هذا البحث غير متجانسة، فأفراد الدراسة من شرائح مختلفة، فهم مختلفون من حيث المستوى التعليمي و الدخل و الحالة الاجتماعية و العمر...إلخ، و العينة العشوائية النسبية الطبقية تستخدم عندما يكون مجتمع البحث معروف لدى البحث، إلا أنه غير متجانس في الصفات التي يدرسها، وهذا ينطبق على عينة البحث الحالي.(1)

أما بالنسبة لحجم العينة فقد تم تحديده وفقاً لطريقة سحب العينة من خلال التجمعات السكانية الكبرى، و من خلال هذه الطريقة بلغ عدد أفراد العينة (300) مبحوث من

1- عبدالله عامر الهمالي،أسلوب البحث الاجتماعي و تقنياته،ط3،منشورات جامعة قاريونس،بنغازي،1994،ص167.

الرجال و النساء. و قد تم تحديد حجم العينة العشوائية النسبية الطبقية في مجتمع الدراسة وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{حجم العينة} \times \frac{\text{مجمع أفراد العينة}}{\text{مجتمع البحث}}$$

1- حجم العينة في مؤتمر الرباط الأمامي:

$$\frac{34190 \times 300}{137485} = 75 \text{ مبحوثاً}$$

بنسبة (25%) من الإجمالي الكلي للعينة.

2- حجم العينة في مؤتمر خليج سرت:

$$\frac{15900 \times 300}{137485} = 35 \text{ مبحوثاً}$$

بنسبة (12%) من الإجمالي الكلي للعينة.

3- حجم العينة في مؤتمر سرت المركز:

$$\frac{15393 \times 300}{137485} = 12 \text{ مبحوثاً}$$

بنسبة (12%) من الإجمالي الكلي للعينة.

4- حجم العينة في مؤتمر الفاتح:

$$\frac{72002 \times 300}{137485} = 157 \text{ مبحوث}$$

بنسبة (52%) من الإجمالي الكلي للعينة.

رابعاً: أداة جمع البيانات:-

اعتمدت الدراسة بصفة أساسية على استمارة مقابلة كأداة للبحث و وسيلة لجمع البيانات و المعلومات الميدانية المطلوبة لتحقيق أهداف البحث ، و الاستمارة هي مجموعة من الأسئلة المقننة و المغلقة و المفتوحة، و التي توجه إلى المبحوثين من أجل الحصول على بيانات و معلومات حول قضية معينة أو اتجاه معين أو موقف معين.(1)

و قد تم اختيار أسلوب المقابلة في جمع البيانات و ذلك حتى يتسنى للباحث قراءة الأسئلة غير المفهومة للمبحوث، و كذلك يتم التأكد من أن المبحوث أجاب على كافة الأسئلة في الاستمارة بما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة من البحث.

و قد مر تصميم استمارة المقابلة بعدة مراحل نلخصها فيما يلي:-

المرحلة الأولى:

1- الإطلاع على الدراسات السابقة، و التي لها علاقة بشكل مباشر أو غير مباشر بموضوع البحث، و ذلك للاستفادة منها في تحديد العناصر الرئيسية لموضوع البحث الحالي، و تم صياغة هذه العناصر في أسئلة و عبارات بطريقة تضمن فيها استجابة المبحوث لها، و بعد تجميع هذه الأسئلة و العبارات تكونت لدينا الاستمارة الأصلية للبحث.

المرحلة الثانية:

تم في هذه المرحلة عرض الاستمارة على ذوي الاختصاص من أساتذة قسمي الاجتماع و الإعلام في جامعتي التحدي و قاريونس؛ لمعرفة مدى ملائمة الاستمارة من

1- المصدر السابق، ص187.

حيث المحتوى و التركيب و الصياغة و وضوح الأسئلة و دقتها و تسلسلها مع الهدف الذي تسعى هذه الدراسة الوصول إليه، و وفقاً لآراء المحكمين قامت الباحثة بحذف و صياغة و ترتيب بعض الأسئلة في الاستمارة.

المرحلة الثالثة:

و هي مرحلة الدراسة الاسترشادية، حيث قامت الباحثة بإجراء اختبار أولي لأداة جمع البيانات على عينة من المبحوثين بلغت عشرين (20) مبحوثاً شملت المؤتمرات الأربعة التي تكون منها مجتمع الدراسة، تم توزيعها في اليوم الأول من شهر مارس، سنة2006ف، و تم إعادة الاختبار ثانية على نفس المبحوثين في منتصف شهر مارس لنفس السنة، و من نتائج الدراسة الاستطلاعية ما يلي:-

1- غالبية الأسئلة واضحة و لغتها سهلة و خالية من الإيحاء.

2- استجابة المبحوثين للأداة كانت عالية، حيث أجابوا عن جميع الأسئلة دون أي إعتراض منهم على أي سؤال .

و بعد ذلك قامت الباحثة بحساب معامل (بيرسون)، و ذلك لتحديد مدى اثبات المبحوثين في إجاباتهم على اختبارين الأول و الثاني، و تم حساب ذلك من خلال المعادلة التالية:

$$ر = \frac{\text{مج س ص} - \text{مج س مج ص}}{\sqrt{\text{مج س}^2 - (\text{س})^2 \ (\text{مج ص}^2 - (\text{ص})^2}}$$

و من خلال تطبيق هذه المعادلة وجد أن نسبة الثبات في الأولى هي 0.85%

1- المحكمون هم:

(1). إبراهيم الجيار، استاذ مساعد في قسم علم الاجتماع، جامعة قاريونس/ فرع الجبل .

(2). أنور سعادة، محاضر في قسم علم الاجتماع، جامعة التحدي.

(3). السيد الناعي، محاضر في قسم الإعلام، جامعة التحدي.

(4). زينب أبو زيد، مساعد محاضر في قسم الاجتماع، جامعة التحدي.

(5). عبد الصمد سالم، استاذ مساعد في قسم الاجتماع، جامعة التحدي.

(6). رأفت قبيل، محاضر في قسم الاجتماع، جامعة التحدي.

(7). محمود مزيد، استاذ مساعد في قسم الإعلام، جامعة التحدي.

و بعد ذلك تم حساب معامل الصدق الذاتي للأداة، و ذلك من خلال معامل الثبات من خلال المعادلة التالية:

معامل الصدق الذاتي = √ معامل الثبات

= √ 0.85 = 92%

و في نهاية هذه المرحلة تم صياغة الإستمارة بشكلها النهائي و هي تنقسم إلى جزئين رئيسين هما:-

1- الجزء الأول يحتوي على مجموعة من البيانات الأولية كالنوع و العمر و المستوى التعليمي للمبحوث و والديه، و الدخل الشهري و الحالة الاجتماعية.

2- الجزء الثاني: يشتمل على مجموعة من الأسئلة و التي نعرض من خلالها الدور الاجتماعي و الاقتصادي للمرأة منها: عمل المرأة و مشاركتها في الاقتصاد الأسري و التنشئة الاجتماعية و تعليم الأبناء و تدبير ميزانية الأسرة و غيرها من الأسئلة المتعلقة بدور المرأة الاقتصادي و الاجتماعي.

خامساً: جمع البيانات:-

بعد أن تم تحديد الصياغة النهائية لإستمارة المقابلة المستخدمة لجمع البيانات الخاصة بالبحث الحالي، قامت الباحثة بتشكيل فريق بحث مكوناً من ستة(6) أشخاص من ذوي الاختصاص؛ و ذلك لمساعدتها في عملية جمع البيانات من المبحوثين، و اختصاراً للوقت و الجهد و الإمكانات التي تحتاج إليها الباحثة فيما إذا قامت بتوزيع الإستمارة بشكل منفرد، و قد بدأ توزيع الاستمارة على المبحوثين في الفترة ما بين1-4-2006ف إلى 7-5-2006ف، حيث تم استرجاع الإستمارات كاملة دون أي فقد.

سادساً: التعامل مع البيانات:-

بعد نهاية جمع البيانات و مراجعتها قبل الخروج من الميدان، حيث كان هناك اتفاق مسبق بين فريق البحث على أن تتم مراجعة الإستمارة من قبل أن يغادر المبحوث مكان المقابلة، قامت الباحثة بإعداد دليل الترميز للبيانات، و تم إدخال البيانات و تحليلها باستخدام (البرنامج الإحصائي لتحليل البيانات العلوم الاجتماعية) (spss).(1) و تم عرض البيانات في جداول أحادية و جداول إختبار الفروض بإستخدام عدة أساليب إحصائية تمثلت في الآتي:-

1- التكرارات و النسب المئوية: حيث نستطيع من خلال عرض التكرارات و النسب المئوية التعرف على الخصائص العامة للمجتمع المكون منه الدراسة.

2- مربع كاي(كا)2 : استخدم في هذه الدراسة و ذلك لمعرفة العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال وجود دلالة احصائية أم لا.

3- قاما (Gama) : تم استخدامه في هذه الدراسة؛ و ذلك لمعرفة قوة العلاقة و اتجاهاتها فيما إذا كانت سالبة أو موجبة.

1- محمود محمد البياتي، تحليل البيانات الاحصائية بإستخدام البرنامج الاحصائي spss "معالجة البيانات مع إختبار شروط التحليل وتفسير النتائج"، دار الحامد للنشر و التوزيع و الإعلان، الأردن، عمان،2005،من ص51-55.

الفصـــــل الرابـــــع

عرض و تحليل النتائـــج

أولاً: التحليل الوصفي:-

يتناول هذا الجزء من البحث عرضاً عاماً للبيانات المتعلقة بالمبحوثين، من حيث النوع و العمر و المستوى التعليمي و الدخل الشهري و الحالة الاجتماعية، كذلك يوضح توزيع المبحوثين حسب آرائهم في الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بموضوع البحث الحالي.

الجدول رقم(11) توزيع المبحوثين حسب النوع.

النوع	ذكور	إناث	المجموع
العدد	137	163	300
النسبة	%45.7	%54.3	%100

تبين من خلال الجدول رقم(11) أن عدد الإناث في الدراسة 54.3%، بينما بلغ عدد الذكور 45.7%، و لم تقصد الباحثة في هذه الدراسة أن يكون عدد الإناث أكثر من الذكور، و لكن بما أن التوزيع تم بالطريقة العشوائية حصلت على هذه النتيجة.

الجدول رقم(12) توزيع المبحوثين حسب العمر.

العمر بالسنوات	20-29	30-39	40 فأكثر	المجموع
العدد	185	79	36	300
النسبة	%61.7	%26.3	%12.0	%100

يوضح هذا الجدول أن 61.7% من المبحوثين تقل أعمارهم عن ثلاثين(30)عاماً، و أن 26.3% مابين (30 – 40)، و أن 12.0%من المبحوثين كانت أعمارهم أربعين عاماً فما فوق.

الجدول رقم(13) توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي عبر جيلي الآباء و الأبناء.

المستوى التعليمي	الجيلان					
	المبحوثين		أمهات المبحوثين		آباء المبحوثين	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
أمي	15	%5.0	117	%39.0	187	%62.4
يقرأ و يكتب	13	%5.3	116	%38.7	80	%26.7
أساسي	17	%5.7	21	%7.0	10	%3.3
متوسط	97	%32.3	26	%8.7	16	%5.3
عالي	158	% 52. 6	20	%6.6	7	%2.3
المجموع	300	%100	300	%100	300	%100

بالنظر إلى الجدول رقم (13) نلاحظ أن هناك تغيراً كبيراً في المستوى التعليمي بين الجيلين، أي بين المبحوثين و والديهم، حيث مثلت نسبة الأمية لدى الأمهات 39.0%، و لدى الإباء 62.4%، بينما مثلت نسبة الأمية لدى المبحوثين 5.0% و بالرجوع إلى الاستمارات لاحظنا أن هذه النسبة تمتلك في الفئة العمرية 40 فما فوق، أي لدى المبحوثين كبار السن، كما يشير الجدول السابق إلى أن أكثر من 52.7% من المبحوثين هم من الحاصلين على الشهادات العليا، في حين أن هذه النسبة تتدنى عند الأميات لتصل 6.6%. و 2.3% عند الإباء، و هذا يدل على التطور الهائل الذي مر به البناء التعليمي في المجتمع الليبي. و الذي انعكس على المستويات التعليمية لأفراده.

الجدول رقم(14) توزيع المبحوثين حسب الدخل.

فئات الدخل	العدد	النسبة
أقل من200	141	%47.0
299-200	94	%31.3
399-300	31	%10.3
400 فأكثر	20	%6.7
مبحوثين ليس لديهم دخل	14	%4.7
المجموع	300	%100

يبين الجدول أن نسبة المبحوثين الذين تقل دخولهم عن مائتي دينار47.0%، بينما مثلت 31.3%ى نسبة المبحوثين الذين تزيد دخولهم عن 200 دينار وتقل عند 300 دينار،و 10.3% نسبة المبحوثين الذين تزيد دخولهم عن 300 دينار وتقل عن 400 دينار ، بينما تمثل نسبة المبحوثين الذين ليس لهم دخل 4.7% من عدد المبحوثين.

الجدول رقم(15) توزيع المبحوثين حسب الحالة الاجتماعية.

الحالة الاجتماعية	أعزب	متزوج	مطلق	أرمل	المجموع
العدد	208	83	5	4	%300
النسبة	69.3	27.7	1.7	1.3	%100

و قد تبين من خلال هذا الجدول أن نسبة المبحوثين من غير المتزوجين69.3%، و أن27.7% تمثل نسبة المبحوثين المتزوجين،1.7% نسبة المبحوثين المطلقين،و 1.3% مثلت نسبة الأرامل في هذه الدراسة.

الجدول رقم(16)توزيع المبحوثين حسب آرائهم في تعليم المرأة.

هل ترى أن تعليم المرأة مهم	العدد	النسبة
أوافق	269	%89.7
أوافق إلى حد ما	26	%8.7
لا أوافق	5	%1.6
المجموع	300	%100

نلاحظ أن معظم المبحوثين في هذه الدراسة على وعي تام بأهمية تعليم المرأة، فقد مثلت نسبة89.7% المبحوثين الذين يرون أن تعليم المرأة مهم، بينما مثلت8.7% نسبة المبحوثين الذين يوافقون على تعليم المرأة إلى حد ما، و مثلت 1.6% نسبة المبحوثين الذين يرون أن تعليم المرأة غير مهم و هذه النسبة ضئيلة جداً بالمقارنة مع نسبة المبحوثين الذين وافقوا على أهمية تعليم المرأة.

الجدول رقم(17) توزيع المبحوثين حسب آرائهم في إرتفاع المستوى التعليمي للمرأة يحقق لها مكانة أفضل في المجتمع.

إرتفاع المستوى التعليمي للمرأة يحقق لها مكانة أفضل في المجتمع	العدد	النسبة
أوافق	256	%85.3
أوافق إلى حد ما	28	%9.3
لا أوافق	16	%5.3
المجموع	300	%100

تبين من خلال الجدول السابق أن85.3% من المبحوثين يوافقون على ذلك، بينما9.3% هي نسبة عدد المبحوثين الذين يوافقون إلى حد ما،و5.3% يرون أن ارتفاع المستوى التعليمي لا يحقق للمرأة مكانة أفضل في المجتمع.

الجدول رقم(18) توزيع المبحوثين حسب آرائهم في أن المرأة يجب أن تتوقف عند حد معين من التعليم.

تحبذ أن تتوقف المرأة عند حد معين من التعليم	العدد	النسبة
أوافق	54	%18.0
أوافق إلى حد ما	56	%18.7
لا أوافق	190	%63.3
المجموع	300	%100

تبين من خلال الجدول (18) أن نسبة المبحوثين الذين لا يؤيدون توقف المرأة عند حد معين في التعليم أعلى نسبة في إجاباتهم حيث مثلت نسبة63.3% من عدد إجاباتهم، و توزعت النسبة الباقية بين الإجابات الأخرى.

الجدول رقم(19) توزيع المبحوثين حسب آرائهم و توقعاتهم في أن تحقق المرأة مستوى تعليمياً أفضل مما حققه الرجل.

هل تتوقع أن تحقق المرأة مستوى تعليمي أفضل من الرجل	العدد	النسبة
أوافق	171	%57.0
أوافق إلى حد ما	80	%26.7
لا أوافق	49	%16.3
المجموع	300	%100

من خلال الجدول(19) تبين أن نسبة 57.6% منهم يتوقعون ذلك، بينما يقف 26.7% موقفاً وسطاً، و16.3% من المبحوثين لا يتوقعون ذلك.

الجدول رقم(20) توزيع المبحوثين حسب آرائهم حول تولي المرأة دوراً قيادياً في المؤسسة داخل المجتمع.

تولي المرأة دوراً قيادياً	العدد	النسبة
أوافق	189	%63.0
أوافق إلى حد ما	70	%23.3
لا أوافق	41	%13.7
المجموع	300	%100

تبين من خلال الجدول رقم(20) أن 63.0% من المبحوثين يوافقون على تولي المرأة المناصب القيادية، و23.3% يقفون موقفاً محايداً، بينما يرفض13.7% منهم تولي المرأة مناصب قيادية في المجتمع.

الجدول رقم(21) توزيع المبحوثين حسب آرائهم حول عمل الرجل تحت قيادة المرأة.

عمل الرجل تحت قيادة المرأة	العدد	النسبة
أوافق	81	%27.0
أوافق إلى حد ما	85	%28.3
لا أوافق	134	%44.6
المجموع	300	%100

من خلال الجدول يتضح أن 27.0% من المبحوثين يوافقون على أن يعمل الرجل تحت قيادة المرأة، بينما يقف 28.3% منهم موقفاً محايداً، أما 44.6% من المبحوثين يرفضون أن يعمل الرجل تحت قيادة المرأة.

الجدول رقم(22) توزيع المبحوثين حسب آرائهم في تغير عمل المرأة.

عمل المراة	العدد	النسبة
أوافق	170	%56.7
أوافق إلى حد ما	74	%24.7
لا أوافق	56	%18.6
المجموع	300	%100

من خلال الجدول تبين أن7 . 56 % من المبحوثين يوافقون على عمل المراة ، بينما 7 . 24 % من المبحوثين يوافقون إلى حد ما ، كما يتضح من خلال الجدول أن 6 . 18 % من المبحوثين يرفضون عمل المراة .

الجدول رقم (23) توزيع المبحوثين حسب رأيهم في العمل المناسب للمرأة.

العمل المناسب للمراة	العدد	النسبة
التعليم	193	%79
الصحة	20	%8.2
المؤسسات الخاصة	18	%7.4
عمل آخر	13	%5.4
المجموع	244	%100

من خلال الجدول السابق يتضح ان 56 مبحوثا هم الذين لايوفقون على عمل المراة تمثل نسبتهم 6 . 18 % من عدد المبحوثين ، لذلك لم يشملهم هذا الجدول .وشمل هذا الجدول

باقي المبحوثين ، و الذين تركزت معظم إجاباتهم في أن العمل المناسب للمرأة هو التعليم، حيث مثلت نسبته 79% من عدد المبحوثين، بينما مثلت 8.2% نسبة المبحوثين الذين يرون ان قطاع الصحة هو العمل المناسب للمرأة، و7.4% مثلت نسبة المبحوثين الذين يرون أن المؤسسات الخاصة هو العمل المناسب للمرأة، و نسبة 5.4% مثلت نسبة الأعمال الأخرى.

الجدول رقم (24) توزيع المبحوثين حسب آرائهم في عمل المرأة في الفترة المسائية.

عمل المرأة في الفترة المسائية	العدد	النسبة
أوافق	76	%25.3
أوافق إلى حد ما	93	%31.0
لا أوافق	131	%43.7
المجموع	300	%100

و قد تبين من خلال إجابات المبحوثين أن 25.3% منهم يوافقون على عمل المرأة في الفترة المسائية، بينما43.7% منهم لا يوافقون، 31.0% يتخذون موقفاً محايداً في ذلك.

الجدول رقم(25) يوضح توزيع المبحوثين حسب آرائهم في أن عمل المرأة يساهم في تفكك الأسرة.

عمل المرأة يساهم في تفكك الأسرة	العدد	النسبة
أوافق	38	%12.7
أوافق إلى حد ما	93	%31.0
لا أوافق	169	%56.3
المجموع	300	%100

يوضح الجدول رقم (25) أن 12.7% من المبحوثين يرون أن عمل المرأة يساهم في تفكك الأسرة، بينما31.0% يقفون بإجاباتهم موقفاً وسطاً، و أغلبية المبحوثين المتمثلة نسبتهم في 56.3%" من عدد المبحوثين يرون أن عمل المرأة لا يساهم في تفكك الأسرة.

الجدول رقم(26) توزيع المبحوثين حسب آرائهم في مشاركة المرأة في الإقتصاد الأسري.

مشاركة المرأة في الاقتصاد الأسري	العدد	النسبة
أوافق	195	%65
أوافق إلى حد ما	66	%22
لا أوافق	39	%13
المجموع	300	%100

من خلال الجدول رقم(26) تبين أن أغلب المبحوثين يوافقون على مشاركة المرأة في الإقتصاد الأسري، حيث تمثلت نسبتهم 65% من نسبة المبحوثين الباقين، بينما تمثلت نسبة المبحوثين الذين يقفون موقفاً محايداً 22%، و نسبة المبحوثين الذين يرفضون مشاركة المرأة في الإقتصاد الأسري مثلت 13% من نسبة المبحوثين.

الجدول رقم(27) توزيع المبحوثين حسب آرائهم في أوجه مشاركة المرأة في الإقتصاد الأسري.

أوجه المشاركة	العدد	النسبة
تعليم الأبناء	131	%43.7
شراء مسكن	7	%2.3
شراء سيارة	7	%2.3
الإنفاق اليومي	59	%19.7
المناسبات الاجتماعية	36	%12.0
أشياء أخرى	21	%7
المجموع	261	%87

يتضح من خلال إجابات المبحوثين في الجدول السابق أن 13% من المبحوثين يرفضون مشاركة المرأة في الإقتصاد الأسري؛ لذلك لم يشملهم هذا الجدول . أما المبحوثين الباقيين 261 مبحوث فقد اختلفت آراؤهم في الإجابة عن هذا السؤال، حيث تبين من خلال الجدول أن تعليم الأبناء قد احتل المرتبة الأولى في أوجه مشاركة المرأة في الإقتصاد الأسري بنسبة 43.7%، و احتل الإنفاق اليومي المرتبة الثانية بنسبة 19.7% من عدد المبحوثين، بينما جاءت المناسبات الاجتماعية في المرتبة الثالثة بنسبة 12.0%، أما شراء سكن و شراء سيارة فقد جاءت في المرتبة الرابعة بنسبة 2.3%، و في المرتبة الأخيرة فقد جاءت الأشياء الأخرى و التي تمثلت في المصاريف الخاصة بالمرأة، بالإضافة إلى تأثيث المنزل...إلخ بنسبة 7%.

الجدول رقم(28) توزيع المبحوثين حسب آرائهم في قدرة المرأة الليبيـــة علـــى إتخـــاد القرارات دون أن تعقبها أي عقبات.

قدرة المرأة على المشاركة في إتخاذ القرارات	العدد	النسبة
أوافق	138	%46
أوافق إلى حد ما	112	%37.3
لا أوافق	50	%16.6
المجموع	300	%100

يوضح الجدول رقم (28) أن 46% من المبحوثين يوافقون على قدرة المرأة الليبية علـــى اتخاد القرارات، بينما 37.3% من أفراد العينة يقفـــون موقفـــاً محايـــداً،و 16.6% مـــن المبحوثين يعتقدون بعدم قدرة المراة الليبية علـــى اتخـــاد القـــرارات دون أن تعقبهـــا أي عقبات.

الجدول رقم(29) توزيع المبحوثين حسب آرائهم حول من يقوم بتدبير ميزانية الأسرة.

القيام بتدبير ميزانية الأسرة	العدد	النسبة
الزوج	134	%44.7
الزوجة	18	%6.0
الاثنان معاً	148	%49.3
المجموع	300	%100

يبين الجدول رقم(29) أن 44.7% من المبحوثين يرون أن الزوج هو الذي يقوم بتـــدبير الأسرة. و 6% من المبحوثين يرون أن الزوجة هي المســؤولة عن تدبير ميزانية الأســـرة،

أما 49.3% من المبحوثين يرون أن الزوج و الزوجة هما المسؤولان عن تدبير ميزانية الأسرة.

الجدول رقم (30) توزيع المبحوثين حسب آرائهم فيمن يقوم بتعليم الأبناء (ذكوراً وإناثاً).

تعليم الأبناء	العدد	النسبة
الزوج	32	%10.7
الزوجة	49	%16.3
الاثنان معاً	219	%73.0
المجموع	300	%100

يبين الجدول رقم(30) أن نسبة 10.7% من المبحوثين يرون أن الزوج الذي يقوم بتعليم الأبناء، و نسبة 16.3% يرون أن الزوجة هي التي تقوم بتعليم الأبناء، و نسبة 73.0% يرون أن مسؤولية تعليم الأبناء تقع على عاتق الاثنين معاً.

الجدول رقم(31) توزيع المبحوثين حول من يقوم بتنشئة الأطفال في الأسرة.

القيام بتنشئة الأطفال	العدد	النسبة
الزوج	9	%3.0
الزوجة	85	%28.3
الاثنان معاً	206	%68.7
المجموع	300	%100

يوضح الجدول رقم(31) أن نسبة الزوج و الزوجة معاً تحتل أعلى نسبة 68.7% في القيام بتنشئة الأطفال. بينما تأتي الزوجة في المرتبة الثانية بنسبة 28.3%، و الزوج في المرتبة الثالثة بنسبة 3.0%.

الجدول رقم(32) توزيع آراء المبحوثين حول من يقوم بحل مشكلات الأسرة.

حل مشكلات الأسرة	العدد	النسبة
الزوج	48	%16.0
الزوجة	15	%5.0
الاثنان معاً	237	%79.0
المجموع	300	%100

يوضح الجدول رقم(32) أن حوالي 16% من المبحوثين يرون أن الزوج هو الذي يقوم بحل مشكلات الأسرة، و غالبية المبحوثين التي تمثل نسبتهم 79.0% يرون أن الاثنين معاً هما المسؤولان عن حل مشكلات الأسرة.

الجدول رقم(33) توزيع المبحوثين حسب آرائهم في إتخاذ قرار زواج أحد الأبناء.

زواج أحد الأبناء	العدد	النسبة
الزوج	39	%13.0
الزوجة	8	%2.7
الاثنان معاً	253	%84.3
المجموع	300	%100

يتضح من الجدول رقم(33) أن 13.0% من المبحوثين يرون أن الزوجين الذى له الحق في ذلك، بينما 2.7% يرون أن الزوجة هى التي لها الحق فـي ذلـك، و 84.3% مـن المبحوثين يرون أن الحق في اتخاذ قرار زواج أحد الأبناء يرجع للإثنين معاً.

الجدول رقم(34) توزيع المبحوثين حسب آرائهم في من يقوم بتنظيم شؤون الأسرة.

تنظيم الأسرة	العدد	النسبة
الزوج	29	%9.6
الزوجة	20	%6.7
الاثنان معاً	251	%83.7
المجموع	300	%100

يتضح من الجدول رقم(34) أن أغلبية المبحوثين و نسبتهم 83.7% يرون أن تنظيم الأسرة يقع على عاتقيهما معاً، بينما 9.6% من المبحوثين يرون أن تنظيم الأسرة هو مسؤولية الزوج ، و 6.7% يرون أن تنظيم الأسرة هو مسؤولية الزوجة.

الجدول رقم(35) توزيع المبحوثين حسب آرائهم في من يقوم بالأعمال المنزلية.

القيام بالأعمال المنزلية	العدد	النسبة
الزوج	7	%2.3
الزوجة	237	%79.0
الاثنان معاً	56	%18.7
المجموع	300	%100

يتضح من الجدول رقم(35) أن غالبية المبحوثين و نسبتهم 79.0% يرون أن وظيفة الأعمال المنزلية يقع عبئها على الزوجة فقط، بينما نسبة ضئيلة من المبحوثين و هي 2.3% يرون أن الزوج هو المسؤول عن هذه الوظيفة، أما نسبة 18.7% من المبحوثين يرون أن القيام بالأعمال المنزلية يقع على عاتقيهما معاً.

الجدول رقم(36) توزيع المبحوثين حسب آرائهم في من يقوم بمعاقبة بعض الأبناء.

معاقبة الأبناء	العدد	النسبة
الزوج	66	%22.0
الزوجة	14	%4.7
الاثنان معاً	220	%73.3
المجموع	300	%100

تبين من خلال الجدول رقم(36) أن 22% من المبحوثين يرون أن الزوج هو الذي يقوم بمعاقبة الأبناء، و 4.7% يرون أن الزوجة هي التي تقوم بذلك، بينما تركزت إجابة غالبية المبحوثين بنسبة 73.3% في الإجابة الثالثة و هي أن الزوج و الزوجة يقومان معاً بمعاقبة الأبناء.

الجدول رقم(37) توزيع المبحوثين حسب آرائهم في من يقوم بتغيير الأثاث في المنزل.

تغيير الأثاث	العدد	النسبة
الزوج	24	%8.0
الزوجة	148	%49.3
الاثنان معاً	128	%42.7
المجموع	300	%100

يتضح من خلال الجدول رقم(37) أن 8.0% من المبحوثين يرون أن الزوج هو الذي يقوم بتغيير أثاث المنزل، و أما نسبة 49.3% من المبحوثين يرون أن الزوجة هي التي تقوم بذلك.أما 42.7% من المبحوثين يرون أن الزوج و الزوجة هما اللذان يقومان بتغيير أثاث البيت معاً.

الجدول رقم(38) توزيع المبحوثين حسب آرائهم في من يقوم بتغيير مقر السكن.

تغيير مقر السكن	العدد	النسبة
الزوج	132	%44.0
الزوجة	11	%3.7
الاثنان معاً	157	%52.3
المجموع	300	%100

يوضح الجدول (38) أن نسبة 44.0% من المبحوثين يرون أن الزوج هو الذي يقوم بتغيير مقر السكن، بينما نسبة ضئيلة جداً من المبحوثين3.7% يرون أن الزوجة هي التي تقوم بتغيير مقر السكن، و 52.3% أي أكثر من نصف المبحوثين يرون أن الزوج و الزوجة معاً هما اللذان يتخذان قرار تغيير مقر السكن.

الجدول رقم(39) توزيع المبحوثين حسب آرائهم في من يقوم بتحديد العلاقات مع الجيران.

العلاقات مع الجيران	العدد	النسبة
الزوج	58	%19.3
الزوجة	29	%9.7
الاثنان معاً	213	%71.0
المجموع	300	%100

يتضح من الجدول رقم (39) أن 19.3% من المبحوثين يرون أن الزوج هو المسؤول عن تحديد العلاقات مع الجيران، و يتضح ذلك أن 9.7% من المبحوثين يرون أن الزوجة هي المسؤولة عن تحديد العلاقات مع الجيران، بينما تركزت النسبة الأعلى من إجابات

المبحوثين في الإجابة الثالثة، حيث أن نسبة 71.0% من المبحوثين يرون أن الزوج و الزوجة معاً هما اللذان يقومان بتحديد العلاقات مع الجيران.

الجدول رقم(40) توزيع المبحوثين حسب آرائهم في أن إنجاب البنت يفرح مثل الولد.

إنجاب البنت يفرح مثل الولد	العدد	النسبة
أوافق	183	%61.0
أوافق إلى حد ما	75	%25.0
لا أوافق	42	%14.0
المجموع	300	%100

يتضح من خلال الجدول رقم (40) أن 61.0% من المبحوثين يوافقون على أن ولادة البنت تفرح مثل ولادة الولد، بينما 25.0% من المبحوثين يقفون موقفاً محايداً في إجاباتهم،و 14.0% من المبحوثين لا يرون أن إنجاب البنت يفرح كإنجاب الولد.

الجدول رقم(41) توزيع المبحوثين حسب آرائهم في أنه على المرأة إنجاب ذكور لأنهم يحمونها من الطلاق.

إنجاب الذكور يحمي المرأة من الطلاق	العدد	النسبة
أوافق	42	%14
أوافق إلى حد ما	36	%12.0
لا أوافق	222	%74.0
المجموع	300	المجموع

يتضح من خلال الجدول أن 14% من المبحوثين يوافقون على إنجاب ذكور لكي تحمي المرأة نفسها من الطلاق،و 12% منهم يقفون موقفاً محايداً في إجاباتهم، بينما 74% من المبحوثين لا يوافقون على ذلك.

الجدول رقم(42) توزيع المبحوثين حسب آرائهم في أنه لا يوجد فرق بين الذكور و الإناث في اختيار شريك الحياة.

لا يوجد فرق بين الذكور و الإناث في اختيار شريك الحياة	العدد	النسبة
أوافق	233	%77.7
أوافق إلى حد ما	46	%15.3
لا أوافق	21	%7.0
المجموع	300	%100

يتضح من خلال الجدول رقم (42) أن 77.7% من المبحوثين يرون عدم وجود فرق بين الإناث و الذكور من حيث الحق في إختيار شريك الحياة، و 15.3% يقفون موقفاً محايداً في إجاباتهم، بينما 7% من المبحوثين يرون أن هناك فرقاً بين الإناث و الذكور من حيث الحق في إختيار شريك الحياة.

الجدول رقم(43) توزيع المبحوثين حسب آرائهم في مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية و التطوعية.

مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية	العدد	النسبة
أوافق	188	%62.7
أوافق إلى حد ما	74	%24.6
لا أوافق	38	%12.7
المجموع	300	%100

يتضح من خلال الجدول (43) أن 62.7% من المبحوثين يوافقون على مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية و التطوعية،و 24.6% يقفون موقفاً محايداً في إجاباتهم،و 12.7% يرفضون مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية و التطوعية.

الجدول رقم(44) توزيع المبحوثين حسب آرائهم في مشاركة الإناث في أسرهم في المؤسسات التطوعية.

مشاركة الإناث في المؤسسات التطوعية	العدد	النسبة
تشارك	245	%93.5
لا تشارك	17	%6.5
المجموع	262	%100

يتضح من خلال الجدول رقم(44) ، غالبية الإناث من أسر المبحوثين تشارك في الجمعيات الأهلية و التطوعية حيث وصلت نسبة النساء المشاركات وفقاً لأراء المبحوثين إلى 93.5%، أما نسبة النساء اللاتي لا يشاركن هي 6.5%، مع العلم أنه في هذا الجدول تم استبعاد 38 استمارة للمبحوثين بنسبة 12.7%، و النسبة التي تم استبعادها تمثلت في عدد المبحوثين الذين رفضوا مشاركة الإناث في الجمعيات الأهلية و التطوعية، كما تم استبعادها في الجدولين الذين يتبعان هذا الجدول.

الجدول رقم(45) توزيع المبحوثين حسب آرائهم في المجالات التي يرونها مناسبة للمرأة في الأعمال التطوعية.

المجالات المناسبة للمرأة	العدد	النسبة
الكشافة	20	%7.6
الهلال الأحمر	231	%88.1
مجال آخر	11	%4.1
المجموع	262	%100

يوضح الجدول رقم(45) أن معظم إجابات المبحوثين تتركز في الإجابة الثانية، حيث نلاحظ أن غالبية المبحوثين و نسبتهم 88% يرون أن المجال المناسب لمشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية و التطوعية يتمثل في الهلال الأحمر، بينما توزع بقية المبحوثين بأرائهم بين الكشافة بنسبة 7.6%،و 4.1% يختارون مجالاً آخراً لمشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية و التطوعية ، و من المجالات التي ذكرها المبحوثون، هي العناية بالأيتام و المعزة، و مساعدة ذوي الإحتياجات الخاصة...إلخ.

الجدول رقم (46) توزيع المبحوثين حسب آرائهم في أخذ المرأة دوراً قيادياً في المؤسسات التطوعية و الأهلية.

أخذ المرأة دور قيادي	العدد	النسبة
أوافق	171	%65.2
أوافق إلى حد ما	83	%31.6
لا أوافق	8	%3.05
المجموع	262	%100

بالنظر إلى الجدول رقم (46) نلاحظ أن 65.2% من المبحوثين يوافقون على أخذ المرأة دوراً قيادياً في الجمعيات الأهلية و التطوعية، بينما 3.05% يرفضون ذلك، و31.6% من المبحوثين يقفون موقفاً محايداً في إجاباتهم.

الجدول رقم(47) يوضح توزيع المبحوثين حسب آرائهم في أن العادات السائدة في مجتمعنا تقف أمام تقدم المرأة.

العادات و التقاليد تقف أمام تقدم المرأة	العدد	النسبة
أوافق	152	%50.7
أوافق إلى حد ما	90	%30.0
لا أوافق	58	%19.3
المجموع	300	%100

يتضح من خلال الجدول رقم(47) أن أكثر من نصف المبحوثين بنسبة50.7% يوافقون على أن العادات و التقاليد المتبعة في مجتمعنا تقف أمام تقدم و تطور المرأة، بينما 19.3% يرفضون ذلك، و 30% من المبحوثين يقفون موقفاً محايداً في إجاباتهم.

ثانياً:إختبار الفروض:-

تم إختبار الفروض في هذه الدراسة و ذلك من خلال الأسلوب الإحصائي(pearsonch-square) لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة و المتغيرات التابعة، و تم تحديد إتجاه و مدى قوة العلاقة من خلال الأسلوب الإحصائي (Gamma).

التحليل التطبيقي لفروض الدراسة:

الجدول رقم (48) العلاقة بين النوع و بين اتجاهات المبحوثين نحو عمل المرأة.

النوع	عمل المرأة						المجموع	%
	أوافق		أوافق إلى حد ما		لا أوافق			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
ذكر	60	%43.8	45	%32.8	32	%23. 4	137	%100
أنثى	110	% 67. 4	29	% 17 . 8	24	% 14 . 8	163	%100
المجموع	170	%67.5	74	17.8	56	%14.7	300	%100

كا2=(-17.84) درجة الحرية=2 قاما=(-.376) مستوى الدلالة(0.05)

تبين من خلال الجدول رقم(48) أن 170 مبحوث موافقون على عمل المرأة، من بينهم 60 من الذكور و 110 من الإناث، و أجاب 74 مبحوثاً بأوافق إلى حد ما، من بينهم 45 مبحوث من الذكور، و 29 مبحوث من الإناث. كما أجاب 56 مبحوث بلا أوافق من بينهم 32 من الذكور و 24 من الإناث.

و بإستخدام مربع كاي(كا2) لتحليل العلاقة بين النوع و اتجاهات المبحوثين نحو عمل المرأة كانت القيمة التي تحصلت عليها بإستخدام (كا2) تساوي(17.84) و هذا يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين النوع و إتجاهات المبحوثين نحو عمل المرأة، و بإستخدام(القاما) تبين لنا أن إتجاه هذه العلاقة سلبي بقيمة(-376.).

الجدول رقم (49) يوضح العلاقة بين النوع و اتجاهات المبحوثين نحو مشاركة المـرأة في الإقتصاد الأسري.

النوع	مشاركة المرأة في الإقتصاد الأسري						المجموع	النسبة
	أوافق		أوافق إلى حد ما		لا أوافق			
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة		
ذكر	79	%57.7	38	%27.7	20	%14.6	137	%100
أنثى	116	%71.2	28	%17.1	19	%11.7	163	%100
المجموع	195	%65	66	%22	39	%13	300	%100

كا2=(-6.336) درجة الحرية=2 قاما=(-.243) مستوى الدلالة(0.05)

من خلال الجدول رقم (49) يتضح أن 195 مبحوث موافقون على مشاركة المـرأة فـي الإقتصاد الأسري، من بينهم 79 ذكوراً، و 116 إناثاً، و أجاب 66 من المبحوثين بموافق إلى حد ما من بينهم 38 مبحوث من الذكور، و 28 من الإناث، كما أجاب 39 مبحوثاً بلا أوافق من بينهم 20 من الذكور، و 19 من الإناث، و من خلال هذا الجـدول يتـضح أن الإناث أكثر قبولاً من الذكور لمشاركة المرأة في الإنفاق على الأسرة.

و عند استخدام (كا2) لإختبار العلاقة بين النوع و اتجاهات المبحوثين نحو مـشاركة المرأة في الإنفاق على الأسرة كانت قيمة(كا2) المحسوبة(6.336). هـذا يعنـي وجـود علاقة ذات دلالة إحصائية بين النوع و إتجاهات المبحوثين نحو مشاركة المرأة في الإنفاق على الأسرة.و بإستخدام (القاما) اتضح لنا أن إتجاه هذه العلاقة سلبي بقيمة(-0.243).

الجدول رقم (50) العلاقة بين النوع و بين اتجاهات المبحوثين نحو الدور القيادي للمرأة.

النوع	الدور القيادي للمرأة						المجموع	النسبة
	الموافق	النسبة	الموافق إلى حد ما	النسبة	لا أوافق	النسبة		
ذكر	68	%49.7	40	%29.2	29	%21.1	137	%100
أنثى	121	%74.3	30	%18.4	12	%7.3	163	%100
المجموع	189	%62.9	70	%23.3	41	%13.7	300	%100

كا2=(-21.246) درجة الحرية=2 فاما(469،-) مستوى الدلالة=0.05

من خلال الجدول رقم (50) يتضح أن 189 مبحوث موافقون على تقلد المرأة المناصب القيادية، من بينهم 68 من الذكور، 121 من الإناث، و أجاب 70 مبحوثاً بأوافق إلى حد ما من بينهم 40 مبحوث من الذكور، و 30 مبحوث من الإناث، كما أجاب 41 مبحوث بلا أوافق من بينهم 29 مبحوثاً من الذكور و 12 مبحوث من الإناث. و يتضح من خلال هذا الجدول أن الإناث هم أكثر قبولاً لتقلد المرأة المناصب القيادية في المؤسسات المختلفة في المجتمع.

و بإستخدام (كا2) لإختبار العلاقة بين النوع و اتجاهات المبحوثين نحو الدور القيادي للمرأة، تحصلنا على قيمة(21.246) و هي قيمة كاي المحسوبة، و هذا يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين النوع و اتجاهات المبحوثين نحو الدور القيادي للمرأة، و عند إستخدام (القاما) تبين لنا أن إتجاه هذه العلاقة سلبي قيمة(-469 .) .

الجدول رقم (51) العلاقة بين النوع و إتجاهات المبحوثين نحو مشاركة المرأة في القرارات الأسرية.

النوع	مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات						المجموع	النسبة
	أوافق		أوافق إلى حد ما		لا أوافق			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
ذكر	62	%45.2	46	%33.6	29	%21.2	137	%100
أنثى	76	%46.7	66	%40.4	21	%12.9	163	%100
المجموع	138	%46	112	%37.3	50	%16.7	300	%100

كا2=(- 4.049) درجة الحرية=2 قاما(09،-) مستوى الدلالة=0.05

تبين من خلال الجدول رقم (51) أن 138 مبحوث موافقون على مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات، من بينهم 62 مبحوثاً من الذكور، 76 من الإناث، و أجاب 112 مبحوث بأوافق إلى حد ما من بينهم 46 مبحوث من الذكور، و 66 مبحوثاً من الإناث، كما أجاب 50 مبحوثاً بلا أوافق من بينهم 29 مبحوثاً من الذكور، و 21 مبحوثاً من الإناث.

و عند إستخدام (كا2) تحصلت على قيمة كا2 المحسوبة(4.049) و هذا يعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين النوع و إتجاهات المبحوثين نحو مشاركة المرأة في القرارات الأسرية.

الجدول رقم (52) يوضح العلاقة بين النوع و مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية و التطوعية.

النوع	مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية و التطوعية						المجموع	النسبة
	أوافق		أوافق إلى حد ما		لا أوافق			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
ذكر	79	%57.7	33	%24	25	%18.3	137	%100
أنثى	109	%66.9	41	%25.2	13	%7.9	163	%100
المجموع	188	%62.6	74	%24.7	38	%12.7	300	%100

كا2=(-7. 243) درجة الحرية=2 قاما(469،-) مستوى الدلالة=0.05

تبين من خلال الجدول رقم (52) أن 188 مبحوث موافقون على مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية و التطوعية، من بينهم 79 مبحوثاً من الذكور، و 109 مبحوث من الإناث، و أجاب 74 مبحوثاً بموافق إلى حد ما، من بينهم 33 مبحوث من الذكور، و 41 مبحوثاً من الإناث، كما أجاب 38 مبحوثاً بلا أوافق من بينهم 25 من الذكور، و 13 من الإناث. كما تبين من خلال الجدول أن غالبية المبحوثين موافقون على مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية و التطوعية، و أن الإناث هن أكثر قبولاً من الذكور بهذه المشاركة.

و بإستخدام (كا2) تحصلت على قيمةكا2 المحسوبة(7.243) و هذا يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين النوع و مشاركة الإناث في الجمعيات الأهلية و التطوعية، و اتضح بإستخدام (القاما) أن اتجاه العلاقة سلبي بقيمة(0 . 22).

الجدول رقم (53) العلاقة بين النوع و إتجاهات المبحوثين نحو من يقوم بالتنشئة الاجتماعية.

النوع	التنشئة الاجتماعية						المجموع	النسبة
	الزوج		الزوجة		الإثنين معاً			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
ذكر	5	%3.7	47	%34.3	85	%62	137	%100
أنثى	4	%2.4	38	%23.3	121	%74.3	163	%100
المجموع	9	%3	85	%28.4	206	%68.6	300	%100

كا2=(5.14-) درجة الحرية=2 قاما (266) مستوى الدلالة =0.05

و من خلال الجدول رقم (53) تبين أن 9 مبحوثين يرون أن الزوج هو المسؤول عن القيام بعملية التنشئة الاجتماعية، من بينهم 5 من الذكور، و 4 من الإناث، و أجاب 85 مبحوثاً بأوافق إلى حد ما من بينهم 47 مبحوثاً من الذكور، و 38 من الإناث، كما أجاب 206 من المبحوثين بأن الزوج و الزوجة معاً هما المسؤولان عن القيام بعملية التنشئة الاجتماعية من بينهم 85 من الذكور، و 121 من الإناث.

و بإستخدام (كا2) تحصلنا على قيمة كا2 المحسوبة(5.14) و هذه القيمة تعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إتجاهات المبحوثين نحو من يقوم بعملية التنشئة الاجتماعية للأطفال.

الجدول رقم (54) العلاقة بين العمر و اتجاهات المبحوثين نحو عمل المرأة.

العمر	عمل المرأة						المجموع	النسبة
	أوافق		أوافق إلى حد ما		لا أوافق			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
29-20	107	%57.9	50	%27	28	%15.1	185	%100
39-30	46	%58.3	14	%17.7	19	%24	79	%100
40 فأكثر	17	%47.2	10	%27.8	9	%25	36	%100
المجموع	170	%24.7	74	%4.7	56	%18.6	300	%100

كا2=(-5.986) درجة الحرية=4 قاما(0.114) مستوى الدلالة=0.05

من خلال الجدول رقم (54) يتضح أن170 من المبحوثين موافقون على عمل المرأة. من بينهم 107 من المبحوثين تقع أعمارهم في الفئة العمرية ما بين (20-29)، و 46 مبحوثاً تقع أعمارهم في الفئة العمرية ما بين (30-39)، و 17 مبحوثاً تقع أعمارهم في الفئة العمرية 40 فأكثر. بينما أجاب (74) من المبحوثين بموافق إلى حد ما، من بينهم 50 مبحوثاً تقع أعمارهم في الفئة العمرية ما بين(20-29)، و 10 من المبحوثين تقع أعمارهم في الفئة العمرية(40 فما فوق)، و أجاب (56) مبحوثاً على هذا السؤال بلا أوافق منهم(28) تقع أعمارهم في الفئة العمرية 40 فأكثر.

و عند إستخدام (كا2) تحصلنا على قيمة كا2 المحسوبة(5.986) و هذا يعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر و إتجاهات المبحوثين نحو عمل المرأة.

الجدول رقم (55) العلاقة بين العمر و اتجاهات المبحوثين نحو مشاركة المرأة في الإنفاق على الأسرة.

العمر	مشاركة المرأة في الاقتصاد الأسري						المجموع	النسبة
	أوافق		أوافق إلى حد ما		لا أوافق			
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة		
29-20	124	%67	36	%19.5	25	%13.5	185	%100
39-30	47	%59.4	23	%29.2	9	%11.4	79	%100
40 فأكثر	24	%66.7	7	%19.4	5	%13.9	36	%100
المجموع	195	%65	66	%22	39	%13	300	%100

كا2=(3.184) درجة الحرية=4 قاما(058،) مستوى الدلالة=0.05

من خلال الجدول رقم (55) يتضح أن 195 من المبحوثين موافقون على مشاركة المرأة في الإنفاق على الأسرة من بينهم 124 مبحوث تقع أعمارهم في الفئة العمرية ما بين(20-29)، و 47 مبحوثاً تقع أعمارهم في الفئة العمرية ما بين(30-39)، و 24 مبحوثاً تقع أعمارهم في الفئة العمرية 40 فأكثر، و قد أجاب 66 مبحوث بأوافق إلى حد ما، من بينهم 36 مبحوثاً تقع أعمارهم في الفئة العمرية ما بين(20-29)، و (23) تقع أعمارهم ما بين (30-39)، و 7 مبحوثين تقع أعمارهم في الفئة العمرية 40 فأكثر. بينما أجاب 39 مبحوثاً على هذا السؤال بلا أوافق من بينهم 25 مبحوثاً تقع أعمارهم في الفئة العمرية ما بين(20-29)، و 5 مبحوثين تقع أعمارهم في الفئة العمرية 40 فأكثر.

و عند إستخدام (كا2) لمعرفة العلاقة بين العمر و إتجاهات المبحوثين نحو مشاركة المرأة في الإقتصاد الأسري، توصلنا إلى أن قيمة كا2 المحسوبة(3.184) و هذه القيمة تدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر و إتجاهات المبحوثين نحو مشاركة المرأة في الإقتصاد الأسري.

الجدول رقم (56) العلاقة بين العمر و إتجاهات المبحوثين نحو الدور القيادي للمرأة.

العمر	الدور القيادي للمرأة						المجموع	النسبة
	أوافق		أوافق إلى حد ما		لا أوافق			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
29-20	124	%67	44	%23.8	17	%9.2	185	%100
39-30	44	%55.7	20	%26.3	15	%18	79	%100
40 فأكثر	21	%55.7	6	%25.3	9	%19	36	%100
المجموع	189	%63.1	70	%23.3	41	%13.6	300	%100

كا2=(-9.838) درجة الحرية=4 قاما(0.215) مستوى الدلالة=0.05

من خلال الجدول رقم (56) يتضح أن 189 مبحوث موافقون على تولي المرأة دوراً قيادياً، من بينهم 124 تقع أعمارهم في الفئة العمرية ما بين (20-29)، و 44 تقع أعمارهم في الفئة العمرية ما بين (30-39)، و 21 تقع أعمارهم في الفئة العمرية 40 فأكثر، أما عند الإجابة بأوافق إلى حد ما فقد أجاب(70) مبحوثاً بهذه الإجابة، من بينهم 44 مبحوثاً تقع أعمارهم في الفئة العمرية ما بين (20-29)، و 6 مبحوث تقع أعمارهم في الفئة العمرية 40 فأكثر، بينما أجاب 41 مبحوثاً على هذا السؤال بلا أوافق من بينهم 17 مبحوثاً تقع أعمارهم في الفئة العمرية ما بين (20-29)، و 15 مبحوثاً تقع أعمارهم في الفئة العمرية ما بين (30-39)، و 9 مبحوثين تقع أعمارهم في الفئة العمرية 40 فأكثر.

و عند إستخدام (كا2) لإختبار العلاقة بين العمر و إتجاهات المبحوثين نحو الدور القيادي للمرأة تحصلنا على قيمة كا2 المحسوبة (9.838) و هذه القيمة تدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين العمر و إتجاهات المبحوثين نحو الدور القيادي للمرأة، و لتحديد اتجاه هذه العلاقة إستخدمنا (القاما) و عند إستخدامها تبين أن اتجاه العلاقة موجب بقيمة (0.215).

الجدول رقم (57) العلاقة بين العمر و إتجاهات المبحوثين نحو مشاركة المرأة في إتخاذ القرارات.

العمر	مشاركة المرأة في إتخاذ القرارات						المجموع	النسبة
	أوافق		أوافق إلى حد ما		لا أوافق			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
29-20	82	%44.3	74	%40	29	%15.7	185	%100
39-30	40	%50.6	25	%31.6	14	%17.8	79	%100
40 فأكثر	16	%44.4	13	%36.2	7	%19.4	36	%100
المجموع	138	%45.9	112	37 . 3	50	%16.8	300	%100

كا2=(1.880) درجة الحرية=4 فاما(880 . 1) مستوى الدلالة =0.05

تبين من الجدول رقم (57) أن 138 مبحوث موافقون على مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات، من بينهم 82 مبحوثاً تقع أعمارهم ما بين (20-29)، و 40 مبحوث تقع أعمارهم ما بين (30-39)، و 16 مبحوث تقع أعمارهم في الفئة العمرية 40 فأكثر. و أجاب 112 مبحوث بأوافق إلى حد ما، من بينهم 74 مبحوثاً تقع أعمارهم في الفئة العمرية ما بين (20-29)، و 25 مبحوث تقع أعمارهم في الفئة العمرية (30-39). و 13 مبحوثاً تقع أعمارهم في الفئة العمرية 40 فأكثر، أما 50 مبحوثاً فقد أجابوا بلا أوافق من بينهم 29 مبحوثاً تقع أعمارهم في الفئة العمرية ما بين (20-29)، و 7 مبحوثين تقع أعمارهم في الفئة العمرية 40 فأكثر.

و عند إستخدام (كا2) تحصلنا على قيمة كا2 المحسوبة(880 .1) و هذه القيمة تعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر و إتجاهات المبحوثين نحو مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية و التطوعية.

الجدول رقم (58) العلاقة بين العمر و إتجاهات المبحوثين نحو مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية و التطوعية.

العمر	مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية و التطوعية						المجموع	النسبة
	أوافق		أوافق إلى حد ما		لا أوافق			
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة		
29-20	107	%57.8	5	%27	28	%15.2	185	%100
39-30	46	%58.2	14	%17.8	19	%24	79	%100
40 فأكثر	17	%47.2	10	%27.8	9	%25	36	%100
المجموع	170	%56.7	74	%24.7	56	%18.6	300	%100

كا2= (1.678) درجة الحرية=4 فاما(0.007) مستوى الدلالة =0.05

تبين من الجدول رقم (58) أن 170 مبحوث موافقون على مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية و التطوعية، منهم 107 مبحوث تقع أعمارهم في الفئة العمرية ما بين (20-29)،و 46 مبحوثاً تقع أعمارهم في الفئة العمرية ما بين (30-39)، و 17 مبحوثاً تقع أعمارهم في الفئة العمرية 40 فأكثر. بينما أجاب 74 مبحوثاً بأوافق إلى حد ما، منهم 50 مبحوثاً تقع أعمارهم في الفئة العمرية ما بين (20-29)، و 14 مبحوثاً تقع أعمارهم في الفئة العمرية ما بين (30-39)، و 10 مبحوثين تقع أعمارهم في الفئة العمرية 40 فأكثر، و قد أجاب 56 مبحوثاً بلا أوافق منهم 28 مبحوث تقع أعمارهم في الفئة العمرية ما بين(20-29)، و 9 مبحوثين تقع أعمارهم في الفئة العمرية 40 فأكثر.

و عند إستخدام (كا2) لإختبار العلاقة ما بين العمر و إتجاهات المبحوثين نحو مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية و التطوعية، تحصلت على قيمة كا2 المحسوبة(1.678)، و هذه القيمة تدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين العمر و إتجاهات المبحوثين نحو مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية و التطوعية.

الجدول رقم (59) العلاقة بين العمر و القيام بعملية التنشئة الاجتماعية.

العمر	القيام بعملية التنشئة الاجتماعية						المجموع	النسبة
	الزوجان		الزوجة		الابنين معا			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
29-20	9	%4.8	43	%23.2	133	%72	185	%100
39-30	/	%0	30	%38	49	%62	79	%100
40 فأكثر	/	%0	12	%33.4	24	%66.6	36	%100
المجموع	9	%3	85	%28.3	206	%68.7	300	%100

كا2=(-11.004) درجة الحرية=4 مستوى الدلالة =0.05 فاما (-0.116)

من خلال الجدول رقم (59) تبين ان 9 مبحوثين يرون ان الزوج هو الذى يقوم بعملية التنشئة الاجتماعية وهؤلاء المبحوثون تقع اعمارهم مابين الفئة العمرية (20 – 29) بينما اجاب 85 مبوث بتن الزوجة هى المسؤولة عن القيام بعملية التنشئة الاجتماعية ، من بينهم 43 مبحوث تقع اعمارهم فى الفئة العمرية مابين (20 – 29) و 30 مبحوث تقع اعمارهم فى الفئة العمرية (30 –39) ، و12 مبحوث تقع اعمارهم فى الفئة العمرية 40 فاكثر . كما اجاب 206 من المبحوثين بان الزوجات معاهما المسؤلان عن القيام بعملية التنشئة الاجتماعية من بينهم 133 مبحوث تقع اعمارهم فى الفئة العمرية (20 – 29) و 49 مبحوث تقع اعمارهم فى الفئة العمرية (30 – 39) و24 مبحوث تقع اعمارهم فى الفئة العمرية 40 فاكثر .

وباستخدام (كا2) لاختبار الدلالة الاحصائية للعلاقة مابين العمر والاتجاهات المبحوثين حول من يقوم بعملية التنشئة الاجتماعية للأطفال تحصلنا على قيمة كا2 المحسوبة (004 . 11) وهذه القيمة تعني وجود علاقة ذات دلالة احصائية مابين العمر واتجاهات المبحوثين نحو من يقوم بعملية التنشئة الاجتماعية للأطفال ، وباستخدام (القاما) تبين لنا هناك اتجاه هذه العلاقة سلبي بقيمة (– 116 . 0) .

الجدول رقم (60) العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين و إتجاهاتهم نحو عمل المرأة.

المستوى التعليمي للمبحوثين	عمل المرأة						المجموع	النسبة
	أوافق		أوافق الى حد ما		لا أوافق			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
أمي	7	%46.7	5	%33.3	3	%20	15	%100
يقرأ و يكتب	7	%53.9	0	%0	6	%46.1	13	%100
أساسي	9	%52.9	7	%41.2	1	%5.9	17	%100
متوسط	59	%60.8	17	%17.5	21	%21.7	97	%100
عالي	88	%55 . 8	45	%28 . 4	25	%15. 8	158	%100
المجموع	170	%56 . 7	74	%24 . 6	56	%18 . 7	300	%100

كا2=(17.03-) درجة الحرية=8 قاما(0.038) مستوى الدلالة =0.05

من الجدول رقم (60) يتضح أن 170 مبحوث موافقون على عمل المرأة، من بينهم 7 مبحوثين أميين، و 7 يقرؤون و يكتبون، و 9 من ذو المستوى تعليمي أساسي، و 59 من ذو المستوى التعليمي المتوسط، و 88عالي، و أجاب74 من المبحوثين بأوافق إلى حد ما، من بينهم 5 مبحوثين أميين، و 7 من ذو المستوى التعليمي الأساسي، و 17 متوسطاً، 45 من ذو المستوى التعليمي العالي، كما أجاب 56 من المبحوثين بلا أوافق، منهم 3 مبحوثين أميين،و 6 يقرؤون و يكتبون، و 1 أساسي، و 21 ذوي مستوى تعليمي متوسط، و 25 مبحوث حاصلين على المستوى التعليمي العالي.

و باستخدام (كا2) لإختبار الدلالة تحصلنا على قيمة كا2 المحسوبة (17.03)، و هذه القيمة تعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين المستوى التعليمي للمبحوثين و اتجاهاتهم نحو عمل المرأة، و لتحديد اتجاه العلاقة و قوتها استخدمنا (القاما) و تحصلنا

على القيمة (0.038) و هذه القيمة تعني وجود علاقة قويـة بـين المـستوى التعليمـي للمبحوثين و اتجاهاتهم نحو عمل المرأة، كما تعني أن اتجاه هذه العلاقة موجب.

الجدول رقم (61) العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين و مشاركة الإناث في الإنفاق على الأسرة.

المستوى التعليمي للمبحوثين	مشاركة المرأة في الاقتصاد الأسري: أوافق		أوافق إلى حد ما		لا أوافق		المجموع	النسبة
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
أمي	6	%40	4	%26.7	5	%33.3	15	%100
يقرأ و يكتب	10	%76.9	1	%7.7	2	%15.4	13	%100
أساسي	9	%52.9	6	%35.3	2	%11.8	17	%100
متوسط	67	%69	19	%19.6	11	%11.4	97	%100
عالي	103	%65.2	36	%22.8	19	%12	158	%100
المجموع	195	%65	66	%21.9	39	%13.1	300	%100

كا2=(-10.548) درجة الحرية=8 فاما(-0.067) مستوى الدلالة =0.05

من خلال الجدول رقم (61) يتضح أن 195 من المبحوثين موافقون على مشاركة المـرأة في الإنفاق على الأسرة، من بينهم 6 أميين، 10 مستواهم التعليمـي يقـرأ و يكتـب، 9 أساسي،67 من ذو المؤهل العلمي المتوسط، 103 عالي، و تبين كذلك من خلال الجـدول أن 66 من المبحوثين يوافقون إلى حد ما، من بينهم 4 أميين، و (1) واحـد فقـط يقـرأ و يكتب، و 6 مستواهم التعليمي أساسي، و 19 من ذو المستوى التعليمي المتوسط، و 36 عالي، أما عند الإجابة بلا أوافق فقد أجاب 39 مبحوثاً بذلك من بينهم 5 أميين، و 2 يقرأن و يكتبان، و 2 حاملان المؤهل العلمي الأساسي، و 11 مستواهم التعليمي متوسط، و 19 مستواهم التعليمي عالي.

و باستخدام (كا2) تحصلنا على قيمة كا2 المحسوبة(10.548) و هي تعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تعليم المبحوث و مشاركة الإناث في الإنفاق على الأسرة.

الجدول رقم (62) العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوث و إتجاهات المبحوثين نحو الدور القيادي للمرأة.

المستوى التعليمي للمبحوثين	الدور القيادي للمرأة: أوافق		أوافق إلى حد ما		لا أوافق		المجموع	النسبة
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
أمي	11	%73.3	3	%20	1	%6.7	15	%100
يقرأ و يكتب	7	%53.8	0	%0	6	%46.2	13	%100
أساسي	11	%64.7	4	%23.5	2	%11.8	17	%100
متوسط	69	%71.2	14	%14.4	14	%14.4	97	%100
عالي	91	%57.5	49	%31.3	18	%11.2	158	%100
المجموع	189	%63.1	70	%23.2	41	%13.7	300	%100

كا2=(-23.840) درجة الحرية=8 قاما(105 .) مستوى الدلالة =0.05

يتضح من خلال الجدول رقم (62) أن 189 مبحوث موافقون على تقلد المرأة المناصب القيادية، من بينهم 11 من الأميين، و 7 يقرؤون و يكتبون، و 11من ذو المستوى التعليمي الأساسي، و 69 حاصلين على مستوى تعليمي متوسط، 91 من ذو مستوى تعليمي عالٍ، و أجاب (70) مبحوثاً بأوافق إلى حد ما من بينهم 3 مبحوثين أميين، و 4 مبحوثين ذوي مستوى تعليمي أساسي، و 14 مبحوثاً مستواهم التعليمي متوسط، و 49 مبحوثاً مستواهم التعليمي عالٍ. بينما أجاب (41) مبحوث بلا أوافق من بينهم مبحوث واحد أمي، و 6 يقرؤون و يكتبون، و 2 مستواهم التعليمي أساسي، 14 متوسط، و 18 مستواهم التعليمي عالٍ.

و عند إستخدام (كا2) لإختبار الدلالة بين المستوى التعليمي للمبحوثين و مشاركة المرأة في القيادة تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوثين و مشاركة المرأة في القيادة، حيث تحصلت على قيمة كا2 المحسوبة(23.84) و لتحديد اتجاه العلاقة إستخدمنا (القاما) و تحصلنا على قيمتها(0.105) و هذه القيمة تعني أن اتجاه هذه العلاقة موجب و ليس سلبي.

الجدول رقم (63) العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين و إتجاهاتهم نحو مشاركة المرأة في إتخاذ القرارات.

المستوى التعليمي للمبحوثين	مشاركة المرأة في إتخاذ القرارات						المجموع	النسبة
	أوافق		أوافق إلى حد ما		لا أوافق			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
أمي	6	%40	3	%20	6	%40	15	%100
يقرأ و يكتب	8	%61.7	3	%23	2	%15.3	13	%100
أساسي	9	%52.9	7	%41.2	1	%5.9	17	%100
متوسط	47	%48.4	42	%43.3	8	%8.3	97	%100
عالي	68	%43	57	%36	33	%21	158	%100
المجموع	138	%45.9	112	%37.4	50	%16.7	300	%100

كا2=(16.292) درجة الحرية=8 قاما(116،) مستوى الدلالة =0.05

من الجدول رقم (63) تبين أن (138) مبحوث موافقون على مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات، من بينهم 6 مبحوثين أميين، و 8 يقرؤون و يكتبون، و 9 مبحوثين ذوي مستوى تعليمي أساسي، و 47 مبحوثاً حاصلين على المستوى التعليمي المتوسط، و 68 حاصلين على المستوى التعليمي العالي، و أجاب (112) مبحوث بأوافق إلى حد ما من بينهم 3 مبحوثين أميين، و 3 يقرؤون و يكتبون، و 7 ذو مستوى تعليمي أساسي، و 42 حاصلين على المستوى التعليمي المتوسط، و 57 حاصلين على المستوى التعليمي العالي.

بينما أجاب خمسون (50) مبحوث بلا أوافق من بينهم ستة 6 مبحوثين أميين، و 2 يقرأن و يكتبان، و واحد أساسي، و 8 مستواهم التعليمي متوسط، و 33 عالٍ.

و عند إستخدام (كا2) المحسوبة لتحديد الدلالة بين المستوى التعليمي للمبحوث و مشاركة الإناث في إتخاذ القرارات، تحصلنا على قيمة كا2 المحسوبة(16.29) و هذه القيمة تعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوث و مشاركة المرأة في إتخاذ القرارات، و بإستخدام (القاما) تحصلنا على القيمة(0.116) و هي تعني أن إتجاه العلاقة إيجابي(موجب).

الجدول رقم (64) العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوث و مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية و التطوعية.

المستوى التعليمي للمبحوثين	مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية و التطوعية						المجموع	النسبة
	أوافق		أوافق إلى حد ما		لا أوافق			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
أمي	12	%80	2	%13.3	1	%6.7	15	%100
يقرأ و يكتب	7	%53.9	4	%30.7	2	%15.4	13	%100
أساسي	10	%58.8	6	%35.3	1	%5.9	17	%100
متوسط	68	%70.1	17	%17.5	12	%12.4	97	%100
عالي	91	%57.6	45	%28.4	22	%14	158	%100
المجموع	188	%62.8	74	%24.6	38	%12.6	300	%100

كا2=(8.442-) درجة الحرية=8 قاما(0.155) مستوى الدلالة =0.05

من خلال الجدول رقم (64) تبين أن (188) من المبحوثين موافقون على مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية و التطوعية من بينهم 12 مبحوثاً أمياً، و 7 مبحوثين يقرؤون و يكتبون، و 10 مبحوثين من ذو المستوى التعليمي الأساسي، و 68 مبحوثاً من ذو المستوى التعليمي المتوسط، و 91 مبحوثاً حاصلين على التعليم العالي، و أجاب 74

مبحوثاً بأوافق إلى حد ما ، من بينهم 2 أميين، 4 يقرؤون و يكتبون، و 6 ذوي مستوى تعليمي أساسي، و 17 ذوي مستوى تعليمي متوسط، و 45 ذوي مستوى تعليمي عالي، بينما أجاب (38) مبحوث بلا أوافق من بينهم واحد أمي، و 2 يقرؤون و يكتبون، و واحد تعليمه أساسي، و 12 مستواهم التعليمي متوسط، و 22 مستواهم التعليمي عالي.

و عند إستخدام (كا2) تحصلنا على القيمة المحسوبة(8.44) و هذه القيمة تعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوث و مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية و التطوعية.

الجدول رقم (65) العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين و إتجاهاتهم نحو من يقوم بعملية التنشئة الاجتماعية.

المستوى التعليمي للمبحوث	القيام بعملية التنشئة الاجتماعية						المجموع	النسبة
	الزوج		الزوجة		الاثنان معا			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
أمي	/	/	5	%33.3	10	%66.7	15	%100
يقرأ و يكتب	/	/	5	%38.5	8	%61.5	13	%100
أساسي	/	/	3	%17.6	14	%82.4	17	%100
متوسط	3	%3	32	%33	62	%64	97	%100
عالي	6	%3.9	40	%25.3	112	%70.8	158	%100
المجموع	9	%3	85	%28.3	206	%68.7	300	%100

كا2=(5.226-) درجة الحرية=8 قاما(0.051) مستوى الدلالة =0.05

تبين من خلال الجدول رقم (65) أن 9 مبحوثين يرون أن الزوج هو المسؤول عن القيام بعملية التنشئة الاجتماعية، من بينهم 3 مبحوثين من ذو المستوى التعليمي المتوسط، و 6 مبحوثين من ذو المستوى التعليمي العالي، و أجاب 85 مبحوثاً بأوافق إلى حد ما، من بينهم 5 مبحوثين أميين، و 5 مبحوثين مستواهم التعليمي يقرأ و يكتب ، و 3 مبحوثين

مستواهم التعليمي أساسي، و 32 مبحوثاً مستواهم التعليمي متوسط، و 40 مبحوثاً مستواهم التعليمي عالٍ، كما أجاب 206 من المبحوثين بلا أوافق من بينهم 10 مبحوثين مستواهم التعليمي أميين، و 8 مبحوثين مستواهم التعليمي يقرأ و يكتب، و 14 مبحوث مستواهم التعليمي أساسي، و 62 مبحوث مستواهم التعليمي متوسط، و 112 مبحوث مستواهم التعليمي عالٍ.

و عند إستخدام (كا2) تحصلنا على قيمة كا2 المحسوبة(5.226) و هذه القيمة تدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوثين و إتجاهاتهم نحو من يقوم بعملية التنشئة الاجتماعية للأطفال.

الجدول رقم (66) العلاقة بين المستوى التعليمي لأباء المبحوثين و إتجاهات المبحوثين نحو عمل المرأة.

المستوى التعليمي لأباء المبحوثين	عمل المرأة						المجموع	النسبة
	أوافق		أوافق إلى حد ما		لا أوافق			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
أمي	65	%55.5	35	%30	17	%14.5	117	%100
يقرأ و يكتب	70	%60.3	22	%19	24	%20.7	116	%100
أساسي	13	%62	5	%23.9	3	%14.1	21	%100
متوسط	12	%46.2	6	%23	8	%30.8	26	%100
عالي	10	%50	6	%30	4	%20	20	%100
المجموع	170	%56.7	74	%24.6	56	%18.8	300	%100

كا2=(7.768-) درجة الحرية=8 قاما(.045) مستوى الدلالة =0.05

يتضح من الجدول رقم (66) تبين أن (170) مبحوث موافقون على عمل المرأة، و من بينهم 65 مبحوثاً مستوى أباؤهم التعليمي أمي . و 70 مبحوثاً أباءهم مستوى تعليم أبائهم يقرأ و يكتب . و 13 مبحوثاً مستوى أباءهم التعليمي أساسي، و 12 مبحوثاً أباءهم ذوي

مستوى تعليمي متوسط،و 10 مبحوثين آباءهم ذوو مستوى تعليمي عالٍ. ويتضح كذلك من الجدول أن (74) مبحوثاً أجابوا بأوافق إلى حد ما، من بينهم 35 مبحوثاً آباءهم ذوو مستوى تعليمي أمي، و 22 مبحوثاً آباءهم ذوو مستوى تعليمي يقرأ و يكتب، و 5 مبحوثين آباءهم ذوو مستوى تعليمي أساسي، و 6 مبحوثين آباءهم ذوو مستوى تعليمي متوسط،و 6 مبحوثين آباءهم ذوو مستوى تعليمي عالي، كما أجاب 56 مبحوث على هذا السؤال بلا أوافق منهم 17 مبحوث آباءهم ذوو مستوى تعليمي أمي، و 24 مبحوث آباءهم ذوو مستوى تعليمي يقرأ و يكتب، و 3 مبحوثين آباءهم ذوو مستوى تعليمي أساسي، و 8 مبحوثين آباءهم ذوو مستوى تعليمي متوسط، و 4 مبحوثين آباءهم ذوو مستوى تعليمي عالٍ.

و عند إستخدام (كا2) تحصلنا على قيمة كا2 المحسوبة(7.76) و هي تعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي لآباء المبحوثين و إتجاهات المبحوثين نحو عمل المرأة.

الجدول رقم (67) العلاقة بين المستوى التعليمي للآباء و اتجاهات المبحوثين نحو مشاركة المرأة في الإنفاق على الأسرة.

المستوى التعليمي لآباء المبحوثين	مشاركة المرأة في الاقتصاد الأسري						المجموع	النسبة
	أوافق		أوافق إلى حد ما		لا أوافق			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
أمي	74	%63.2	25	%21.4	18	%15.4	117	%100
يقرأ و يكتب	70	%60.3	30	%25.9	16	%13.8	116	%100
أساسي	17	%80.9	4	%19.1	0	%0	21	%100
متوسط	21	%80.8	4	%15.4	1	%3.8	26	%100
عالي	13	%65	3	%15	4	%20	20	%100
المجموع	195	%65.2	66	%21.9	39	%12.9	300	%100

كا2=(-9.840) درجة الحرية=8 فاما(-0.123) مستوى الدلالة =0.05

و من الجدول رقم (67) تبين أن 195 من المبحوثين يوافقون على مشاركة المرأة في الإنفاق على الأسرة، من بينهم 74 مبحوثاً آباءهم ذوو مستوى تعليمي أمي، و 70 مبحوثاً آباءهم ذوو مستوى تعليمي يقرأ و يكتب، و 17 مبحوثاً آباءهم ذوو مستوى تعليمي أساسي،و 21 مبحوثاً آباءهم ذوو مستوى التعليمي متوسط، و 13 مبحوثاً المستوى التعليمي لآباءهم عالٍ،و أجاب 66 مبحوثاً بأوافق إلى حد ما، من بينهم 25 مبحوث آباءهم ذوو مستوى تعليمي أمي، و 30 مبحوثاً آباءهم ذوو مستوى تعليمي يقرأ و يكتب، و 4 مبحوثين آباءهم ذوو مستوى تعليمي أساسي، و 4 مبحوثين آباءهم ذوو مستوى تعليمي متوسط، و 3 مبحوثين أباءهم ذوي مستوى تعليمي عالي، كما أجاب 39 مبحوث بلا أوافق من بينهم 18 مبحوثاً آباءهم ذوو مستوى تعليمي أمي،و16 مبحوث آباءهم ذوو مستوى تعليمي (يقرأ ة يكتب)، و4 آباءهم ذوو مستوى تعليمي عالٍ.

و بإستخدام (كا2) تحصلنا على القيمة المحسوبة(9.840) و هذه القيمة تعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي لآباء المبحوثين و إتجاهاتهم نحو مشاركة المرأة في الإنفاق على الأسرة.

الجدول رقم (68) العلاقة بين المستوى التعليمي لأباء المبحوثين و إتجاهاتهم نحو الدور القيادي للمرأة.

المستوى التعليمي لآباء المبحوثين	الدور القيادي للمرأة						المجموع	النسبة
	أوافق		أوافق إلى حدما		لا أوافق			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
أمي	75	%64.2	26	%22.2	16	%13.6	117	%100
يقرأ و يكتب	73	%63	28	%24.1	15	%12.9	116	%100
أساسي	12	%57.1	5	%23.9	4	%19	21	%100
متوسط	17	%65.4	6	%23	3	%11.6	26	%100
عالي	12	%60	5	%25	3	%15	20	%100
المجموع	189	63	70	%23.4	41	%13.6	300	%100

كا2 (-17.037) درجة الحرية=8 قاما(-0.029) مستوى الدلالة =0.05

تبين من الجدول رقم (68) أن 189 من المبحوثين موافقون على تقلد المرأة المناصب القيادية، و من بينهم 75 مبحوثاً آباءهم ذوو مستوى تعليمي أمي، و 73 مبحوثاً آباءهم ذوو مستوى تعليمي يقرأ و يكتب، و 12 مبحوثاً آباءهم ذوو مستوى تعليمي أساسي، و 17 مبحوثاً آباءهم ذوو مستوى تعليمي متوسط، و 12 مبحوثاً آباءهم ذوو مستوى تعليمي عالٍ، و أجاب 70 مبحوثاً بأوافق إلى حد ما، من بينهم 26 مبحوثاً آباءهم ذوو مستوى تعليمي أمي، و 28 مبحوثاً آباءهم ذوو مستوى تعليمي يقرأ و يكتب، و 5 مبحوثين آباءهم ذوو مستوى تعليمي أساسي، و 6 مبحوثين آباءهم ذوو مستوى تعليمي متوسط، و 5 مبحوثين آباءهم ذوو مستوى تعليمي عالٍ، كما أجاب 41 مبحوثاً بلا أوافق من بينهم 16 مبحوثاً آباءهم ذوو مستوى تعليمي أمي، و 15 مبحوثاً آباءهم ذوو مستوى تعليمي يقرأ و يكتب، و 4 مبحوثين آباءهم ذوو مستوى تعليمي أساسي، و 3 مبحوثين آباءهم ذوو مستوى تعليمي متوسط، و 3 آباءهم ذوو مستوى تعليمي عالٍ.

و عند إستخدام (كا2) تحصلنا على القيمة المحسوبة (17.037) و هذه القيمة تعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي لأباء المبحوثين و إتجاهات المبحوثين نحو الدور القيادي للمرأة و عند إستخدام (القاما) تبين أن إتجاه هذه العلاقة إيجابي بقيمة(0.029).

الجدول رقم (69) العلاقة بين المستوى التعليمي لأباء المبحوثين و مشاركة المرأة في إتخاذ القرارات.

المستوى التعليمي لآباء المبحوثين	مشاركة المرأة في إتخاذ القرارات						المجموع	النسبة
	أوافق		أوافق إلى حد ما		لا أوافق			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
أمي	54	%46.1	33	%28.2	30	%25.7	117	%100
يقرأ و يكتب	56	%48.4	51	%44	9	%7.6	116	%100
أساسي	10	%47.7	8	%38.1	3	%14.2	21	%100
متوسط	9	%34.60	12	%46.2	5	%19.2	26	%100
عالي	9	%45	8	%40	3	%15	20	%100
المجموع	138	%46	112	%37.5	50	%16.7	300	%100

كا2=(-10.548) درجة الحرية=8 قاما(-0.067) مستوى الدلالة =0.05

من الجدول رقم (69) تبين أن 138 مبحوث موافقون على مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات من بينهم 54 مبحوثاً مستوى تعليم آباءهم أمي ، و 56 مبحوثاً مستوى تعليم آباءهم يقرأ و يكتب، و 10 مبحوثين آباءهم ذوو مستوى تعليمي أساسي،و 9 مبحوثين آباءهم ذوو مستوى تعليمي متوسط، و 9 مبحوثين آخرين مستوى تعليم آباءهم عالٍ، و أجاب 112 مبحوث بأوافق إلى حد ما، من بينهم 33 مبحوثاً آباءهم ذوو مستوى تعليمي أمي، و 51 مبحوث آباءهم ذوي مستوى تعليمي يقرأ و يكتب، و 8 مبحوثين آباءهم ذوو مستوى تعليمي أساسي، 12 مبحوثاً آباءهم ذوو مستوى تعليمي عالٍ، كما أجاب 50 مبحوث بلا أوافق من بينهم 30 مبحوثاً آباءهم ذوو مستوى تعليمي أمي، و 9 مبحوثين آباءهم ذوو مستوى تعليمي يقرأ و يكتب، و 3 مبحوثين آباءهم ذوو مستوى تعليمي أساسي، و 5 مبحوثين آباءهم ذوو مستوى تعليمي متوسط، و 3 مبحوثين آباءهم ذوو مستوى تعليمي عالٍ.

و بإستخدام (كا2) تحصلنا على قيمة كا2 المحسوبة(548 .10) و هذا يعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي و إتجاهات المبحوثين نحو مشاركة المرأة في إتخاذ القرارات، و عند إستخدام (القاما) لتحديد إتجاه العلاقة بين المتغيرين تحصلنا على قيمة القاما(-67 0 . 0) و هذه القيمة تعني و جود علاقة سلبية بين المستوى التعليمي لأباء المبحوثين و إتجاهاتهم نحو مشاركة المرأة في إتخاذ القرارات.

الجدول رقم (70) العلاقة بين المستوى التعليمي لآباء المبحوثين و اتجاهاتهم نحو مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية و التطوعية.

المستوى التعليمي لآباء المبحوثين	مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية و التطوعية						المجموع	النسبة
	أوافق		أوافق إلى حد ما		لا أوافق			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
أمي	74	%63.3	29	%24.7	14	%12	117	%100
يقرأ و يكتب	72	%62	33	%28.5	11	%9.2	116	%100
أساسي	14	%66.7	2	%9.5	5	%23.8	21	%100
متوسط	14	%53.8	5	%19.2	7	%27	26	%100
عالي	14	%70	5	%.25	1	%5	20	%100
المجموع	188	%62.8	74	%24.7	38	%12.5	300	%100

كا2=(-11.63) درجة الحرية=8 قاما(0.026) مستوى الدلالة =0.05

من الجدول رقم (70) تبين أن 188 مبحوث موافقون على مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية و التطوعية. من بينهم 74 مبحوثاً آباءهم ذوو مستوى تعليمي أمي، و 72 مبحوثاً أباءهم ذوي مستوى تعليمي يقرأ و يكتب، و 14 مبحوثاً آباءهم ذوو مستوى تعليمي أساسي، و 14 مبحوثاً المستوى التعليمي لآباهم متوسط ، و 14 آخرين المستوى التعليمي لأباءهم عالي، و أجاب 74 مبحوث بأوافق إلى حد ما، من بينهم 29 مبحوث آباءهم ذوو مستوى تعليمي أمي، و 33 مبحوث آباءهم ذوو مستوى تعليمي يقرأ و يكتب، و(2) مبحوثين آباءهم ذوو مستوى تعليمي أساسي، 5 مبحوثين ذوو مستوى تعليمي متوسط، و 5 مبحوثين آخرين آباءهم ذوو مستوى تعليمي عالي، كما أجاب 38 مبحوث بلا أوافق من بينهم 14 مبحوثاً أباءهم ذوو مستوى تعليمي أمي، و 11 مبحوث آباءهم ذوو مستوى تعليمي يقرأ و يكتب ، و 5 مبحوثين آباءهم ذوو مستوى تعليمي أساسي، و 7 مبحوثين آباءهم ذوو مستوى تعليمي متوسط، و مبحوث واحد(1) أبوه ذا مستوى تعليمي عالي.

و بإستخدام كا2 تحصلنا على قيمة كا2 المحسوبة(11.63)، و هذه القيمة تدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي لأباء المبحوثين و إتجاهات المبحوثين نحو مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية و التطوعية.

الجدول رقم (71) العلاقة بين المستوى التعليمي لآباء المبحوثين و إتجاهات المبحوثين نحو من يقوم بعملية التنشئة الاجتماعية.

المستوى التعليمي لآباء المبحوثين	التنشئة الاجتماعية						المجموع	النسبة
	الزوج		الزوجة		الاثنين معاً			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
أمي	2	%1.7	36	%30.7	79	%67.6	117	%100
يقرأ و يكتب	6	%5.2	36	%31	74	%63.8	116	%100
أساسي	/	/	3	%14.2	18	%85.8	21	%100
متوسط	1	%4	6	%23	19	%73	26	%100
عالي	/	/	4	%20	16	%80	20	%100
المجموع	9	%3	85	%28.3	206	%68.7	300	%100

كا2=(-8.27) درجة الحرية=8 فاما (0.106) مستوى الدلالة =0.05

يتضح من خلال الجدول رقم (71) أن 9 مبحوثين يرون أن الزوج هو المسؤول عن القيام بعملية التنشئة الاجتماعية، من بينهم مبحوثين آباءهم ذوو مستوى تعليمي أمي، و 6 مبحوثين مستوى تعليم آباءهم يقرأ و يكتب، و أجاب 85 مبحوثاً بأوافق إلى حد ما، من بينهم 36 مبحوث آباءهم ذوو مستوى تعليمي أمي، و 36 مبحوثاً آباءهم ذوو مستوى تعليمي يقرأ و يكتب ، و 3 مبحوثين آباءهم ذوو مستوى تعليمي أساسي، و 6 مبحوثين آباءهم ذوو مستوى تعليمي متوسط، و 4 مبحوثين آباءهم ذوو مستوى تعليمي عالي، كما أجاب 206 مبحوث بلا أوافق من بينهم 79 مبحوث المستوى التعليمي لآباءهم أمي،

و 74 مبحوثاً المستوى التعليمي لأباءهم يقرأ و يكتب ، متوسط ، و 16 مبحوثاً المستوى التعليمي لأباءهم عالي.

و بإستخدام (كا2) لإختبار مستوى الدلالة مدى العلاقة بين المستوى التعليمي للأباء المبحوثين و إتجاهاتهم نحو من يقوم بعملية التنشئة الاجتماعية، تحصلنا على قيمة كا2 المحسوبة(8.27)، و هذه القيمة تعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي لأباء المبحوثين و إتجاهاتهم نحو من يقوم بعملية التنشئة الاجتماعية.

الجدول رقم (72) العلاقة بين المستوى التعليمي لأمهات المبحوثين و إتجاهات المبحوثين نحو عمل المرأة.

المستوى التعليمي لأمهات المبحوثين	اتجاهات المبحوثين نحو عمل المرأة						المجموع	النسبة
	موافق		موافق إلى حدما		لا موافق			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
أمي	102	%45.5	51	%27.4	34	%18.1	187	%100
يقرأ و يكتب	49	%61.2	14	%17.5	17	%21.3	80	%100
أساسي	8	%80	2	%20	0	%0	10	%100
متوسط	8	%50	5	%31.3	3	%13.7	16	%100
عالي	3	%42.8	2	%28.6	2	%28.6	7	%100
المجموع	170	%56.5	74	%24.8	56	%18.7	300	%100

كا2=(6.904-) درجة الحرية=8 مستوى الدلالة =0.05 قاما(0.561-)

تبين من خلال الجدول رقم (72) أن 170 مبحوث موافقون على عمل المرأة، من بينهم 102 مبحوثاً المستوى التعليمي لأمهاتهم أمي،و 49 المستوى التعليمي لأمهاتهم أساسي، و 8 مبحوثين المستوى التعليمي لأمهاتهم متوسط،و 3 مبحوثين المستوى التعليمي لأمهاتهم عالي، و أجاب 74 مبحوثاً من بينهم 51 مبحوثاً المستوى التعليمي لأمهاتهم أمي، و 14 مبحوثاً المستوى التعليمي لأمهاتهم يقرأ و يكتب، و مبحوثان (2) المستوى التعليمي

اساسي، و 5 مبحوثين المستوى التعليمي لأمهاتهم متوسط، و مبحوثان (2) المستوى التعليمي لأمهاتهم عالٍ.كما أجاب 56 مبحوثاً من بينهم 34 مبحوثاً المستوى التعليمي لأمهاتهم أمي، و 17 مبحوثاً المستوى التعليمي لأمهاتهم يقرأ و يكتب، و 3 مبحوثين المستوى التعليمي لأمهاتهم متوسط، و مبحوثان(2) المستوى التعليمي لأمهاتهم عالٍ.

و بإستخدام (كا2) تحصلنا على قيمة كا2 المحسوبة(6.904) و هذه القيمة تعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي لأمهات المبحوثين نحو عمل المرأة.

الجدول رقم (73) العلاقة بين المستوى التعليمي لأمهات المبحوثين و إتجاهات المبحوثين نحو مشاركة الإناث في الإنفاق على الأسرة.

المستوى التعليمي لأمهات المبحوثين	مشاركة الإناث في الاقتصاد الأسري						المجموع	النسبة
	أوافق		أوافق إلى حد ما		لا أوافق			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
أمي	118	%63.1	45	%24	24	%12.9	187	%100
يقرأ و يكتب	54	%67.5	15	%18.8	11	%13.7	80	%100
أساسي	8	%80	0	%0	2	%20	10	%100
متوسط	11	%68.7	3	%18.7	2	%12.6	16	%100
عالي	4	%57.1	3	%42.9	0	%0	7	%100
المجموع	195	%64.8	66	%22	39	%13.1	300	%100

كا2=(-6.36) درجة الحرية=8 مستوى الدلالة =0.05 قاما(-0.07)

من خلال الجدول رقم (73) تبين أن 195 من المبحوثين موافقين على مشاركة المرأة في الإنفاق على الأسرة، من بينهم 118 مبحوثاً المستوى التعليمي لأمهاتهم أمي.154 مبحوثاً المستوى التعليمي يقرأو يكتب، و 8 مبحوثين المستوى التعليمي لأمهاتهم أساسي، و 11 مبحوث المستوى التعليمي لأمهاتهم متوسط، و 4 مبحوثين المستوى التعليمي لأمهاتهم عالٍ، و أجاب 66 من المبحوثين بأوافق إلى حد ما، من بينهم 45 مبحوثاً

المستوى التعليمي لأمهاتهم أمي، و 15 مبحوثاً المستوى التعليمي لأمهاتهم يقرأ و يكتب، و 3 مبحوثين المستوى التعليمي لأمهاتهم متوسط، و 3 أخرين المستوى التعليمي لأمهاتهم عالي، كما اجاب 39 مبحوثاً بلا أوافق من بينهم 24 مبحوثاً المستوى التعليمي لأمهاتهم أمي،و 11 مبحوثاً المستوى التعليمي لأمهاتهم يقرأ و يكتب،و مبحوثان(2) المستوى التعليمي لأمهاتهم أساسي، و مبحوثان(2) المستوى التعليمي لأمهاتهم متوسط.

و عند إستخدام (كا2) تحصلنا على القيمة المحسوبة(6.36) و هذه القيمة تعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي لأمهات المبحوثين و إتجاهات نحو مشاركة المرأة في الإنفاق على الأسرة.

الجدول رقم (74) العلاقة بين المستوى التعليمي لأمهات المبحوثين و إتجاهات المبحوثين نحو مشاركة الدور القيادي للمرأة.

المستوى التعليمي لأمهات المبحوثين	الدور القيادي للمرأة: أوافق		أوافق إلى حد ما		لا أوافق		المجموع	النسبة
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة		
أمي	115	%61.5	45	%24	27	%14.5	187	%100
يقرا و يكتب	50	%62.5	19	%23.8	11	%13.7	80	%100
أساسي	8	%80	2	%20	0	%0	10	%100
متوسط	12	%75	2	%12.5	2	%12.5	16	%100
عالي	4	%57.1	2	%28.6	1	%14.3	7	%100
المجموع	189	%62.9	70	%23.4	41	%13.7	300	%100

كا2=(-3.38) درجة الحرية=8 مستوى الدلالة =0.05 قاما(-0.89)

و من الجدول رقم (74) تبين أن 189 من المبحوثين موافقين على تقلد المرأة المناصب القيادية، من بينهم 115 مبحوثاً المستوى التعليمي لأمهاتهم أمي، و 50 مبحوثاً المستوى التعليمي لأمهاتهم يقرأ و يكتب، و 8 مبحوثين المستوى التعليمي لأمهاتهم أساسي، و12 مبحوثاً المستوى التعليمي لأمهاتهم عالي،و أجاب 70 مبحوثاً بأوافق إلى حد ما،من بينهم

45 مبحوثاً المستوى التعليمي أمي، و 19 مبحوثاً المستوى التعليمي لأمهاتهم يقرأ و يكتب، و مبحوثان(2) المستوى التعليمي لأمهاتهم أساسي،و مبحوثان آخران المستوى التعليمي لأمهاتهم متوسط، و مبحوثان المستوى التعليمي لأمهاتهم عالٍ، كما أجاب 41 مبحوثاً بلا أوافق، من بينهم 27 مبحوثاً المستوى التعليمي لأمهاتهم أمي، و 11 المستوى التعليمي لأمهاتهم يقرأ و يكتب، و مبحوثان(2) المستوى التعليمي لأمهاتهم متوسط.

و بإستخدام (كا2) تحصلنا على القيمة المحسوبة(3.38) و هذه القيمة تعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي لأمهات المبحوثين و إتجاهاتهم نحو الدور القيادي للمرأة.

الجدول رقم (75) العلاقة بين المستوى التعليمي لأمهات المبحوثين و إتجاهاتهم نحو مشاركة المرأة في إتخاذ القرارات.

المستوى التعليمي لأمهات المبحوثين	مشاركة المرأة في إتخاذ القرارات						المجموع	النسبة
	أوافق		أوافق إلى حد ما		لا أوافق			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
أمي	87	%46.5	65	%34.7	35	%18.8	187	%100
يقرأ و يكتب	37	%46.2	33	%41.3	10	%12.5	80	%100
أساسي	5	%50	4	%40	1	%10	10	%100
متوسط	7	%43.8	7	%43.8	2	%12.4	16	%100
عالي	2	%28.6	3	%42.8	2	%28.6	7	%100
المجموع	138	%46.1	112	%37.2	50	%16.7	300	%100

كا2=(-3.77) درجة الحرية=8 مستوى الدلالة =0.05 قاما(-0.013)

من خلال الجدول رقم (75) تبين أن 138 مبحوثاً موافقين على مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات، من بينهم 87 مبحوثاً المستوى التعليمي لأمهاتهم أمي، و 37 مبحوثاً المستوى التعليمي لأمهاتهم يقرأ و يكتب، و 5 مبحوثين المستوى التعليمي لأمهاتهم أساسي، و 7 المستوى التعليمي لأمهاتهم متوسط، و مبحوثان(2) المستوى التعليمي لأمهاتهم عالٍ،

و أجاب 112 مبحوث بأوافق إلى حد ما، من بينهم 65 مبحوثاً المستوى التعليمي لأمهاتهم أمي، و 33 مبحوثاً المستوى التعليمي لأمهاتهم يقرأ و يكتب،و 4 مبحوثين المستوى التعليمي لأمهاتهم متوسط،و 3 مبحوثين المستوى التعليمي لأمهاتهم عالي،كما أجاب 50 مبحوثاً بلا أوافق من بينهم 35 مبحوثاً المستوى التعليمي لأمهاتهم أمي،و 10 مبحوثين المستوى التعليمي لأمهاتهم يقرأ و يكتب، و مبحوثان المستوى التعليمي لأمهاتهم متوسط،و مبحوثان آخران المستوى التعليمي لأمهاتهم عالي.

و بإستخدام (كا2) تحصلنا على القيمة المحسوبة(3.77) و هذه القيمة تعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي لأمهات المبحوثين و إتجاهاتهم نحو مشاركة المرأة في إتخاذ القرارات.

الجدول رقم (76) العلاقة بين المستوى التعليمي لأمهات المبحوثين و إتجاهات المبحوثين نحو الجمعيات الأهلية و التطوعية للمرأة.

المستوى التعليمي لأمهات المبحوثين	مقدار أكة المرأة في الجمعيات الأهلية و التطوعية						المجموع	النسبة
	أوافق		أوافق الى حد ما		لا أوافق			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
أمي	123	%65.7	40	%21.4	24	%12.9	187	%100
يقرأ و يكتب	47	%58.7	24	%30	9	%11.3	80	%100
أساسي	4	%40	2	%20	4	%40	10	%100
متوسط	10	%62.5	5	%31.2	1	%6.3	16	%100
عالي	4	%57.2	3	%42.8	0	%0	7	%100
المجموع	188	%62.6	74	%24.7	38	%12.7	300	%100

كا2=(-11.63) درجة الحرية=8 قاما(0.026) مستوى الدلالة =0.05

من خلال الجدول رقم (76) يتضح أن 188 مبحوث موافقون على مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية و التطوعية، من بينهم 123 مبحوثاً المستوى التعليمي لأمهاتهم أمي .

و 47 مبحوثاً المستوى التعليمي لأمهاتهم يقرأ و يكتب، و 4 مبحوثين المستوى التعليمي لأمهاتهم أساسي، و 10 مبحوثين المستوى التعليمي لأمهاتهم متوسط. و 4 مبحوثين المستوى التعليمي لأمهاتهم عالٍ، و أجاب 74 من المبحوثين بأوافق إلى حد ما، من بينهم 40 مبحوثاً المستوى التعليمي لأمهاتهم أميٌ، و 24 مبحوثاً المستوى التعليمي لأمهاتهم يقرأ و يكتب ، و مبحوثان المستوى التعليمي لأمهاتهم أساسي، و 5 مبحوثين المستوى التعليمي لأمهاتم متوسط، و 3 مبحوثين المستوى التعليمي عالٍ، كما أجاب 38 مبحوثاً بلا أوافق، من بينهم 24 مبحوثاً مستواهم التعليمي أمي، و 9 مبحوثين مستواهم التعليمي يقرأ و يكتب ، و أربع مبحوثين مستواهم التعليمي أساسي.

و بإستخدام (كا2) تحصلنا على القيمة المحسوبة(11.81) و هذه القيمة تعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي لأمهات المبحوثين و إتجاهاتهم نحو مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية و التطوعية.

الجدول رقم (77) العلاقة بين المستوى التعليمي لأمهات المبحوثين و إتجاهات المبحوثين نحو من يقوم بعملية التنشئة الاجتماعية.

المستوى التعليمي لأمهات المبحوثين	التنشئة الاجتماعية: الزوج		الزوجة		الإثنين معاً		المجموع	النسبة
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
أمي	6	%3.2	54	%28.8	127	%68	187	%100
يقرأ و يكتب	2	%2.5	23	%28.7	55	%68.8	80	%100
أساسي	1	%10	4	%40	5	%50	10	%100
متوسط	/	/	3	%18.7	13	%81.3	16	%100
عالي	/	/	1	%14.2	6	%85.8	7	%100
المجموع	9	%3	85	%38.3	206	%68.7	300	%100

كا2=(-5.116) درجة الحرية=8 قاما (0.59) مستوى الدلالة =0.05

تبين من خلال الجدول رقم (77) أن 9 مبحوثين يرون أن الزوج هو الذي يقوم بعملية التنشئة الاجتماعية للأطفال، من بينهم 6 مبحوثين المستوى التعليمي لأمهاتهم(أمي)، و مبحوثان المستوى التعليمي لأمهاتهم يقرأ و يكتب ، و أجاب 85 مبحوث بأوافق إلى حد ما، من بينهم 54 مبحوث المستوى التعليمي لأمهاتهم أمي، و 23 مبحوث المستوى التعليمي لأمهاتهم يقرأ و يكتب ، و 4 مبحوثين المستوى التعليمي لأمهاتهم أساسي، و 3 مبحوثين المستوى التعليمي لأمهاتهم متوسط، كما أجاب 206 من المبحوثين بلا أوافق، من بينهم 127 مبحوث المستوى التعليمي لأمهاتهم أمي، و 55 مبحوث المستوى التعليمي لأمهاتهم يقرأ و يكتب ، و 5 مبحوثين المستوى التعليمي لأمهاتهم أساسي، و 13 مبحوث المستوى التعليمي لأمهاتهم تعليم متوسط، و 6 مبحوثين المستوى التعليمي لأمهاتهم عالي.

و عند إستخدام (كا2) لإختبار الدلالة تحصلنا على قيمة كا2 المحسوبة(5.116) و هذه القيمة تعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي لأمهات المبحوثين و إتجاهاتهم نحو من يقوم بعملية التنشئة الاجتماعية للأطفال.

الجدول رقم (78) العلاقة بين الدخل و بين إتجاهات المبحوثين نحو عمل المرأة.

الدخل	عمل المرأة						المجموع	النسبة
	أوافق		أوافق إلى حد ما		لا أوافق			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
199-100	80	%56.7	33	%23.4	28	%19.8	141	%100
299-200	57	%60.6	22	%23.4	15	%16	94	%100
399-300	19	%61.3	7	%22.6	5	%16.1	31	%100
400 فأكثر	6	%30	7	%35	7	%35	20	%100
لا يوجد لديهم دخل	8	%57.1	5	%35.7	1	%7.2	14	%100
المجموع	170	%56.7	74	%24.7	56	18.6	300	%100

كا2=(-9.09) درجة الحرية=8 قاما(.055) مستوى الدلالة =0.05

من خلال الجدول رقم (78) يتضح أن 170 مبحوث قد أجابوا بالموافقة على عمل المرأة، من بينهم 80 مبحوثاً دخولهم ما بين (100-199)، و 57 مبحوثاً دخولهم ما بين (200-299)، و 19 مبحوثاً دخولهم ما بين (300-399)، و 6 مبحوثين دخولهم 400 فأكثر، و يتضح كذلك من خلال الجدول أن 74 من المبحوثين أجابوا بموافق إلى حد ما من بينهم 33 مبحوثاً دخولهم ما بين (100-199)، و 22 مبحوثاً دخولهم ما بين (200-299)، و 7 مبحوثين دخولهم ما بين (300-399)، و 7 آخرين دخولهم 400 فأكثر، و 5 مبحوثين ليس لديهم دخل، كما أجاب 56 مبحوثاً بلا أوافق منهم 28 مبحوثاً دخولهم ما بين (100-199)، و 15 مبحوثاً دخولهم ما بين (200-299)، و 5 مبحوثين دخولهم ما بين (300-399)، و 7 مبحوثين دخولهم 400 فأكثر، و مبحوث واحد(1) ليس لديه دخل.

و باستخدام (كا2) تحصلنا على القيمة المحسوبة(9.09) و هذا يعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل و إتجاهات المبحوثين نحو عمل المرأة.

الجدول رقم (79) العلاقة بين الدخل و إتجاهات المبحوثين نحو مشاركة المرأة في الإنفاق على الأسرة.

الدخل	مشاركة المرأة في الاقتصاد الأسري						المجموع	النسبة
	موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
100-199	97	%68.8	26	%18.4	18	%12.8	141	%100
200-299	63	%67	22	%23.5	9	%9.5	94	%100
300-399	15	%48.2	8	%25.9	8	%25.9	31	%100
400 فأكثر	10	%50	7	%35	3	%15	20	%100
لا يوجد لديهم دخل	10	%71.4	3	%21.4	1	%7.2	14	%100
المجموع	195	%65	66	%39	39	%13	300	%100

كا2=(10.30-) درجة الحرية=8 قاما (17،) مستوى الدلالة =0.05

من خلال الجدول رقم (79) تبين أن 195 مبحوث أجابوا بالموافقة على مشاركة المرأة في الإنفاق على الأسرة، من بينهم 97 مبحوثاً دخولهم ما بين (100-199)، و 63 مبحوث دخولهم ما بين (200-299)، و 5 مبحوثين دخولهم ما بين (300-399)، و 10 مبحوثين دخولهم 400 فأكثر، و 10 مبحوثين ليس لديهم دخل، كما أجاب 66 مبحوثاً بأوافق إلى حد ما، منهم 26 مبحوثاً دخولهم ما بين (100-199)، و 22 مبحوثاً دخولهم ما بين (200-299)، و 8 مبحوثين دخولهم ما بين (300-399)، و 7 مبحوثين دخولهم 400 فأكثر، و 3 مبحوثين ليس لديهم دخل، بينما أجاب 39 مبحوث بلا أوافق من بينهم 18 دخولهم ما بين (100-199)، و 9 مبحوثين دخولهم ما بين (200-299)، و 8 مبحوثين دخولهم ما بين (300-399)، و 3 مبحوثين دخولهم 400 فأكثر، و مبحوث واحد ليس لديه دخل.

و بإستخدام (كا2) تحصلنا على القيمة المحسوبة(10.30) و هذه القيمة تدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل و مشاركة الإناث في الإنفاق على الأسرة.

الجدول رقم (80) العلاقة بين الدخل و إتجاهات المبحوثين نحو الدور القيادي للمرأة.

الدخل	الدور القيادي للمرأة						المجموع	النسبة
	أوافق		أوافق إلى حد ما		لا أوافق			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
100-199	89	%63.1	36	%25.6	16	%11.3	141	%100
200-299	60	%63.8	20	%21.3	14	%14.9	94	%100
300-399	24	%77.4	4	%12.9	3	%9.7	31	%100
400 فأكثر	8	%40	6	%30	6	%30	20	%100
لا يوجد لديهم دخل	8	%37.1	4	%28.6	2	%14.3	14	%100
المجموع	189	%62.9	70	%23.4	41	13.7	300	%100

كا2=(-10.17) درجة الحرية=8 قاما (0.24) مستوى الدلالة =0.05

يتضح من خلال الجدول رقم (80) أن 189 من المبحوثين موافقون على تولي المرأة المناصب القيادية، من بينهم 89 مبحوثاً دخولهم ما بين (100-199)، و 60 مبحوثاً دخولهم ما بين (200-299)، و 24 مبحوثاً دخولهم ما بين (300-399)، و 8 مبحوثين 400 فأكثر، و 8 مبحوثين ممن ليس لديهم دخل. كما أجاب 70 مبحوث بأوافق إلى حد ما، من بينهم 36 مبحوثاً دخولهم ما بين (100-199)، و 6 مبحوثين دخولهم 400 فأكثر، و 4 مبحوثين ليس لديهم دخل، بينما أجاب 41 مبحوثاً بلا أوافق، منهم 16 مبحوث دخولهم ما بين (100-199)، و 14 مبحوثاً دخولهم 400 فأكثر، و مبحوثان (2) ليس لديهما دخل.

و عند إستخدام (كا2) تبين أن نسبة كا2 المحسوبة(10.17) و هذه القيمة تعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل و الدور القيادي للمرأة.

الجدول رقم (81) العلاقة بين الدخل و مشاركة المرأة في إتخاذ القرارات.

الدخل	مشاركة المرأة في إتخاذ القرارات						المجموع	النسبة
	أوافق		أوافق إلى حد ما		لا أوافق			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
199-100	66	%46.8	52	%36.8	23	%16.4	141	%100
299-200	39	%41.4	37	%39.4	18	%19.2	94	%100
399-300	6	%51.7	9	%29	6	%19.3	31	%100
400 فأكثر	8	%40	10	%50	2	%10	20	%100
لا يوجد لديهم دخل	9	%64.2	4	%28.6	1	%7.2	14	%100
المجموع	138	%46	112	%37.3	50	%16.7	300	%100

كا2=(5.44-) درجة الحرية=8 قاما (0.07) مستوى الدلالة =0.05

تبين من خلال الجدول رقم (81)أن 138 مبحوث موافقون على مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات، من بينهم 66 مبحوثاً دخولهم ما بين (100-199)، و 39 مبحوثاً دخولهم ما بين (200-299)، و 16 مبحوثاً دخولهم ما بين (300-399)، و 8 مبحوثين دخولهم 400 فأكثر. و 9 مبحوثين دخولهم ليس لديهم دخل، كما تبين من خلال الجدول أن (112) أجابوا بأوافق إلى حد ما من بينهم 52 مبحوثاً دخولهم ما بين (100-199)، و 37 مبحوثاً دخولهم ما بين (200-299)، و 9 مبحوثين دخولهم ما بين (300-399)، و 10 مبحوثين دخولهم 400 فأكثر، و 4 مبحوثين ليس لديهم دخل، كما أجاب 50 مبحوث بلا أوافق، من بينهم 23 مبحوث دخولهم ما بين (100-199)، و 18 مبحوث دخولهم ما بين (200-299)، و 6 مبحوث دخولهم ما بين (300-399)، و 2 دخولهما 400 فأكثر. و مبحوث واحد ليس لديه دخل.

و عند إستخدام (كا2) تحصلنا على قيمة كا2 المحسوبة(5.44) و هذه القيمة تعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل و مشاركة الإناث في إتخاذ القرارات.

الجدول رقم (82) العلاقة بين الدخل و إتجاهات المبحوثين نحو مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية و التطوعية.

الدخل	مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية و التطوعية						المجموع	النسبة
	أوافق		إلى حد ما أوافق		لا أوافق			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
100-199	88	%62.4	35	%24.8	18	%12.8	141	%100
200-299	62	%65.9	21	%22.4	11	%11.7	94	%100
300-399	21	%67.7	6	%19.4	4	%12.9	31	%100
400 فأكثر	7	%35	10	%50	3	%15	20	%100
لا يوجد لديه دخل	10	%71.4	2	%14.3	2	%14.3	14	%100
المجموع	188	%62.6	74	%24.7	38	%12.7	300	%100

كا2=(9.47-) درجة الحرية=8 فاما (0.063) مستوى الدلالة =0.05

تبين من خلال الجدول رقم (82) أن 188 مبحوثاً موافقون على مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية و التطوعية، منهم 88 مبحوثاً دخولهم ما بين (100-199)، و 62 مبحوثاً دخولهم ما بين (200-299)، و 21 مبحوثاً دخولهم ما بين (300-399)، و 7 مبحوثين دخولهم 400 فأكثر، و 10 مبحوثين ليس لديهم دخل، كما أجاب 74 مبحوثاً بأوافق إلى حد ما، من بينهم 35 مبحوث دخولهم ما بين (100-199)، و 21 مبحوثاً دخولهم ما بين (200-299)، و 6 مبحوثين دخولهم ما بين (300-399)، و 10 مبحوثين دخولهم 400 فأكثر، و أجاب 38 مبحوث بلا أوافق من بينهم 18مبحوثاً دخولهم ما بين (100-199)، و 11 مبحوثاً دخولهم ما بين (200-299)، و 4 مبحوثين دخولهم ما بين (300-399)، و 3 مبحوثين دخولهم 400 فأكثر، و مبحوثان ليس لديهما دخل.

و عند إستخدام (كا2) تحصلنا على القيمة المحسوبة(9.47) و هذه القيمة تدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخل و مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية و التطوعية.

الجدول رقم (83) العلاقة بين الدخل و اتجاهات المبحوثين نحو من يقوم بعملية التنشئة الاجتماعية

الدخل	القيام بعملية التنشئة الاجتماعية						المجموع	النسبة
	الزوج و		الزوجة		الاثنين معاً			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
100-199	6	%4.3	41	%29	94	%66.7	141	%100
200-299	1	%1	26	%27.7	67	%71.3	94	%100
300-399	2	%6.4	7	%22.6	22	%0.71	31	%100
400 فأكثر	/	/	8	%40	12	%60	20	%100
لا يوجد دخل	/	/	3	%21.4	11	%78.6	14	%100
المجموع	9	%3	85	%28.3	206	%68.7	300	%100

كا2=(-6.385) درجة الحرية=8 فاما (-0.001) مستوى الدلالة =0.05

تبين من خلال الجدول رقم (83) أن 9 مبحوثين يرون أن الزوج هو الذي يقوم بعملية التنشئة الاجتماعية من بينهم 6 مبحوثين دخولهم ما بين (100-199)، و مبحوث واحد دخله ما بين (200-299)، و مبحوثين دخلهما ما بين (300-399). و عند الإجابة بأن الزوجة هي المسؤولة عن القيام بهذه العملية قد أجاب 85 مبحوثاً ، من بينهم 41 مبحوثاً دخولهم بين (100-199)، و 26 مبحوثاً دخولهم بين (200-299)، و 7 مبحوثين دخولهم ما بين (300-399)، و 8 مبحوثين دخولهم 400 فأكثر، و 3 مبحوثين ليس لديهم دخل، كما أجاب 206 من المبحوثين بأن الزوج و الزوجة معاً هما المسؤولان عن القيام بهذه العملية، من بينهم 94 مبحوثاً دخولهم بين (300-399)، و 12 مبحوثاً دخولهم 400 فأكثر.

و بإستخدام (كا2) تحصلنا على قيمة كا2 المحسوبة(6.385) و هذه القيمة تعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل و إتجاهات المبحوثين نحو من يقوم بعملية التنشئة الاجتماعية للطفل.

الجدول رقم (84) العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمبحوثين و إتجاهاتهم نحو عمل المرأة.

الحالة الاجتماعية	عمل المرأة						المجموع	التنشئة
	موافق		موافق إلى حد ما		لا موافق			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
أعزب	117	%56.2	56	%26.9	35	%16.9	208	%100
متزوج	47	%56.6	18	%21.7	18	%21.7	83	%100
مطلق	4	%80	0	%0	1	%20	5	%100
أرمل	2	%50	0	%0	2	%50	4	%100
المجموع	170	%56.7	74	%24.6	56	%18.6	300	%100

كا2=(-6.35) درجة الحرية=6 قاما (0.23) مستوى الدلالة =0.05

من خلال الجدول رقم (84) تبين أن 170 مبحوث وافقوا على عمل المرأة، من بينهم 117 مبحوث غير متزوجين، و 47 مبحوثاً منهم متزوجين، و 4 مبحوثين مطلقين، و (2) مبحوثين هم أرامل، و أجاب 74 مبحوثاً بأوافق إلى حد ما، من بينهم 56 مبحوثاً غير متزوجين، و 18 مبحوثاً متزوجين، كما أجاب 56 مبحوثاً بلا أوافق، من بينهم 35 مبحوثاً غير متزوجين، و 18 مبحوثاً متزوجين، و مبحوث واحد(1) مطلق، و 2 أرامل.

و عند إستخدام (كا2) تحصلنا على قيمة كا2 المحسوبة(6.35) و هذه القيمة تعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحالة الاجتماعية و إتجاهات المبحوثين نحو عمل المرأة.

الجدول رقم (85) العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمبحوثين و إتجاهاتهم نحو مشاركة المرأة في الإنفاق على الأسرة.

الحالة الاجتماعية	مشاركة المرأة في الاقتصاد الأسري						المجموع	النسبة
	أوافق		أوافق إلى حد ما		لا أوافق			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
أعزب	140	%67.3	46	%22.2	22	%10.5	208	%100
متزوج	51	%61.6	16	%19.2	16	%19.2	83	%100
مطلق	3	%60	2	%40	0	%0	5	%100
أرمل	1	%25	2	%50	1	%25	4	%100
المجموع	195	%65	66	%22	39	%13	300	%100

كا2=(0.215-8.32) درجة الحرية=6 قاما (0.176) مستوى الدلالة =0.05

من خلال الجدول رقم (85) يتضح أن 195 مبحوث أجابوا بالموافقة على مشاركة المرأة في الإنفاق على الأسرة، من بينهم 140 مبحوثاً غير متزوجين، و 51 مبحوثاً متزوجين، و 3 مبحوثين مطلقين، و مبحوث واحد أرمل، و أجاب 66 مبحوثاً بأوافق إلى حد ما، من بينهم 46 مبحوثاً متزوجاً، و 46 مبحوث غير متزوجين، و مبحوثين(2) أرامل،

و (2) مطلقين، كما أجاب 39 مبحوثاً بلا أوافق، من بينهم 22 مبحوثـاً متزوجـاً، و 16 مبحوثا متزوجا، و مبحوث واحد(1) ارمل .

و باستخدام (كا2) تحصلنا على القيمة المحسوبة(8.32) و هذه القيمة تدل على عـدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحالة الاجتماعيـة و إتجاهـات المبحـوثين نحـو مشاركة المرأة في الإنفاق على الأسرة.

الجدول رقم (86) العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمبحوثين و إتجاهـاتهم نحـو الـدور القيادي للمرأة.

الحالة الاجتماعية للمبحوثين	الدور القيادي للمرأة						المجموع	النسبة
	أوافق		أوافق إلى حد ما		لا أوافق			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
أعزب	131	%62.9	55	%26.4	22	%10.7	208	%100
متزوج	53	%63.8	14	%16.9	16	%19.3	83	%100
مطلق	3	%60	0	%0	2	%40	5	%100
أرمل	2	%50	1	%25	1	%25	4	%100
المجموع	189	%63	70	%23.3	41	%13.7	300	%100

كا2=(-9.922) درجة الحرية=6 قاما (0.07) مستوى الدلالة =0.05

من خلال الجدول رقم (86) يتضح أن 189من المبحوثين موافقون علـى تقلـد المـرأة المناصب القيادية، من بينهم 131 مبحوث غير متزوجين، و 53 مبحوث متـزوجين، و 3 مطلقين،و اثنان (2) أرملان، و أجاب 70 مبحوث بأوافق إلى حد مـا، مـن بينـهم 55 مبحوث غير متزوجين، و 14 متزوجين، و واحد أرمل. كما أجاب 41 مبحوث بلا أوافق من بينهم 22 مبحوث غير متزوجين، و 16 مبحوث متـزوجين، و 2 مطلقـان و واحـد أرمل.

و بإستخدام (كا2) تحصلنا على القيمة المحسوبة(9.922) و هذه القيمة تدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحالة الاجتماعية و إتجاهات المبحوثين نحو الدور القيادي للمرأة.

الجدول رقم (87) العلاقة بين الحالة الاجتماعية و إتجاهات المبحوثين نحو مشاركة المرأة في إتخاد القرارات.

الحالة الاجتماعية	مشاركة المرأة في إتخاد القرارات						المجموع	النسبة
	موافق		موافق إلى حد ما		لا موافق			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
أعزب	89	%42.8	85	%40.8	34	%16.4	208	%100
متزوج	45	%54.2	24	%28.9	14	%16.9	83	%100
مطلق	2	%40	2	%40	1	%20	5	%100
أرمل	2	%50	1	%25	1	%25	4	%100
المجموع	138	%46	112	%37.3	50	%16.7	300	%100

كا2=(4.3) درجة الحرية=6 قاما (120،) مستوى الدلالة =0.05

يتضح من الجدول رقم (87) أن 138 مبحوث موافقون على مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات، من بينهم 89 مبحوثاً غير متزوجين، و 45 مبحوث متزوجين، و مبحوثان مطلقان، واثنان (2) أرملان، و أجاب 112 من المبحوثين بأوافق إلى حد ما، من بينهم 85 مبحوثاً من غير متزوجين، و 24 مبحوثاً متزوجا، واثنان (2) مطلقان، و واحد(1) أرمل، كما أجاب 50 مبحوثاً بلا أوافق، من بينهم 34 مبحوثاً من غير المتزوجين، و 14 مبحوث متزوجين، و مبحوث مطلق، وآخر أرمل.

و بإستخدام (كا2) تحصلنا على قيمة كا2 المحسوبة(4.3) و هذه القيمة تدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحالة الاجتماعية و إتجاهات المبحوثين نحو مشاركة المرأة في إتخاد القرارات.

الجدول رقم (88) العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمبحوثين و إتجاهاتهم نحو مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية و التطوعية.

الحالة الاجتماعية	مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية و التطوعية						المجموع	النسبة
	أوافق		أوافق إلى حد ما		لا أوافق			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
أعزب	126	%60.5	57	%27.5	25	%12	208	%100
متزوج	57	%68.6	13	%15.7	13	%15.7	83	%100
مطلق	3	%60	2	%40	0	%0	5	%100
أرمل	2	%50	2	%50	0	%0	4	%100
المجموع	188	%62.7	74	%24.7	38	%12.6	300	%100

كا2=(4.07-) درجة الحرية=6 فاما (0.090-) مستوى الدلالة =0.05

يتضح من خلال الجدول رقم (88) أن 188 مبحوث موافقون على مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية و التطوعية، من بينهم 126 مبحوثاً من غير المتزوجين، و 57 متزوجين، و 3 مطلقين، و مبحوثين أرملين، و أجاب 74 مبحوثاً بأوافق إلى حد ما، من بينهم 57 مبحوثاً غير متزوجين، و 13 مبحوثاً متزوجين، و مبحوثان (2)أرملان، و مبحوثان آخران مطلقان، كما أجاب 38 مبحوثاً بلا أوافق، من بينهم 25 مبحوثاً غير متزوجين، و 13 مبحوثاً متزوجين.

و بإستخدام (كا2) تحصلنا على قيمة كا2 المحسوبة(4.07) و هذه القيمة تدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحالة الاجتماعية و إتجاهات المبحوثين نحو مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية و التطوعية.

الجدول رقم (89) العلاقة بين الحالة الاجتماعية و إتجاهات المبحوثين نحو من يقـوم بعملية التنشئة الاجتماعية.

الحالة الاجتماعية	التنشئة الاجتماعية						المجموع	النسبة
	للزوج		للزوجة		الاثنين معا			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
أعزب	-	%3.4	55	%26.6	146	%70	208	%100
متزوج	-	%2.4	27	%32.6	54	%65	83	%100
مطلق	/	/	1	%20	4	%80	5	%100
أرمل	/	/	2	%50	2	%50	4	%100
المجموع	9	%3	85	%28.3	206	%68.7	300	%100

كا2=(2.54-) درجة الحرية=8 فاما (0 .93-) مستوى الدلالة =0.05

من خلال الجدول رقم (89) يتضح ان 9 مبحوثين يرون ان الزوج هو المسؤول عـن القيام بعملية التنشئة الاجتماعية ، من بينهم 7 مبحـوثين غيـر متـزوجين ، ومبحوثـان متزوجان ، كما اجاب 85 مبحوث بان الزوجة هي المسؤولة عن القيام بعمليـة التنـشئة الاجتماعية من بينهم 55 مبحوث من غير المتزوجين ، و 27 مبحوث من المتـزوجين ، ومبحوث واحد مطلق ، ومبحوثان ارملان ، بينما اجاب 206 من المبحوثين بان الزوجات معا هما المسؤلان عن القيام بعملية التنشئة الاجتماعية من بينهم 146 من غير المتزوجين ، و54 مبحوث من المتزوجين ، و4 مبحوثين مطلقين ، ومبحوثان ارملان .

وعند استخدام (كا 2) تحصلنا على قيمة كا2 المحسوبه (54 . 2) وهذه القيمة تعني عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الحالة الاجتماعية واتجاهات المبحوثين نحو من يقوم بعملية التنشئة الاجتماعية للطفل .

الفصـــــل الخامـــس

النتائـــج العامة و التوصـــيات

النتائج العامة للدراسة:

يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في النقاط التالية:-

1- تبين من خلال الدراسة أن أكثر من نصف المبحوثين من الإناث بنسبة 54.3%، يليها الذكور بنسبة 45.3%، و هذه النتيجة تتفق مع النتائج العامة لتعداد 1995م، بأن عدد الإناث تزيد عن عدد الذكور بالنسبة لعدد السكان.

2- تبين من الدراسة أن هناك تغيراً كبيراً في المستوى التعليمي حدث عبر جيلين، أي بين المبحوثين و آباءهم و أمهاتهم، حيث مثلت نسبة الأمية لدى الأباء 39.0%، و لدى الأمهات 62.4%، بينما مثلت نسبة الأمية لدى المبحوثين 5.0% و هذه النسبة مثلها الفئة العمرية 40 فما فوق، و كذلك بينت الدراسة أن أكثر من 52.7% من المبحوثين حاصلين على الشهادات العليا، في حين أن هذه النسبة تتدنى لدى الأباء لتصل إلى 6.6% و 3.3% عند الأمهات، و هذه المقارنة تدل على التطور الهائل الذي مر به البناء التعليمي في المجتمع الليبي و الذي إنعكس من خلال تطور المستويات التعليمية لأفراد المجتمع.

3- توصلت الدراسة إلى أن 47% من المبحوثين تقل دخولهم عن مائتي دينار، و أن 48 % من المبحوثين تزيد دخولهم عن 200 دينار، و هذا يعني أن معظم المبحوثين من ذوي الدخل المتوسط.

4- تبين من خلال الدراسة أن 69.3% من المبحوثين غير متزوجين، و هذه النسبة تدل على ارتفاع سن الزواج عما كان عليه في السابق.

5- توصلت الدراسة إلى أن 89.7% من المبحوثين يرون أن تعليم المرأة مهم، أي أن أغلبية المبحوثين يوافقون على تعليم المرأة، و أن 3 . 63% منهم يرون أن المرأة يجب أن لا تتوقف عند حد معين في التعليم، و هذه النتيجة تدل على تغير في الإتجاهات نحو تعليم المرأة عما كانت عليه سابقاً.

6- تبين من خلال الدراسة أن غالبية المبحوثين بنسبة 85.3% يرون أن إرتفاع المستوى التعليمي للمرأة يحقق لها مكانة اجتماعية أفضل في المجتمع و الأسرة.

7- تبين من خلال الدراسة أن أكثر من نصف المبحوثين بنسبة 57.6% يتوقعون أن تحقق المرأة مستوىً تعليمياً أفضل مما سيحققه الرجل في المستقبل.

8- توصلت الدراسة إلى أن أغلبية المبحوثين يوافقون على عمل المرأة بنسبة 56.7%، كما بينت الدراسة أن أكثر عمل مناسب للمرأة حسب رأي المبحوثين هو التعليم بنسبة79 %، يليها الصحة بنسبة 8.2%، يليها المؤسسات الخاصة بنسبة 4 . 7%، و هذه النتيجة تتفق مع النتيجة التي توصل إليها لوجلي صالح الزوي من قبل في دراسته المدينة المتغيرة إجدابيا(1966-1990)، حيث وافق أغلبية المبحوثين في دراسته على عمل المرأة بنسبة 73%، و أن 66.6% من المبحوثين في دراسته يرون أن العمل المناسب للمرأة هو التعليم. و كذلك تتفق هذه النتيجة مع دراسة عائد الوريكات(القيم الاجتماعية و علاقتها بعمل المرأة)، حيث كشفت هذه الدراسة عن اتجاه ايجابي نحو عمل المرأة، و أن التعليم هو أفضل المجالات لعمل المرأة وفقاً لآراء المبحوثين.

9- تبين من خلال الدراسة أن 25% فقط من المبحوثين يوافقون على عمل المرأة في الفترة المسائية.

10- تبين من خلال الدراسة أن غالبية المبحوثين بنسبة 56.3% من المبحوثين يرون أن عمل المرأة لا يساهم في تفكك الأسرة.

11- توصلت الدراسة إلى أن أكثر من نصف المبحوثين بنسبة 65% يوافقون على مشاركة المرأة في الاقتصاد الأسري.

12- كما دلت نتائج الدراسة على أن غالبية المبحوثين يرون أنسب مجال لمشاركة المرأة في الاقتصاد الأسري هو تعليم الأبناء، حيث احتلت نسبته المرتبة الأولى 43.7%، يليها الإنفاق اليومي بنسبة 19.7%، يليها المناسبات الاجتماعية بنسبة 12%، يليها شراء مسكن و شراء سيارة بنسبة 2.3%.

13- توصلت الدراسة إلى أن أكثر من نصف المبحوثين يوافقون على تولي المرأة المناصب القيادية بنسبة 63% من المبحوثين، و 27% من المبحوثين يوافقون على أن يعمل الرجل تحت قيادة المرأة، و44.6% من المبحوثين يرفضون ذلك، و هذه النتيجة تختلف عن النتيجة التي توصل إليها(لوجلي صالح الزوي) في دراسته سابقة الذكر، حيث توصل إلى أن غالبية المبحوثين يوافقون على أن يعمل الرجل تحت قيادة المرأة بنسبة 75.9%، و أن 20.1% من المبحوثين يرفضون أن يعمل الرجل تحت قيادة المرأة.

14- تبين من خلال الدراسة أن 46% من المبحوثين يوافقون على مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات، بينما يرفضون 16.6% من المبحوثين مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات، و 37.3 من المبحوثين في هذه الدراسة يقفون موقفاً محايداً اتجاه مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات.

15- تبين من خلال الدراسة أن 44.7% من المبحوثين يرون أن الزوج هو المسؤول عن تدبير ميزانية الأسرة، و 6% من المبحوثين يرون أن الزوجة هي المسؤولة عن ذلك، بينما يرى 49.3% من المبحوثين أن الزوج و الزوجة هما المسؤولان عن تدبير ميزانية الأسرة.

16- توصلت الدراسة إلى أن غالبية المبحوثين بنسبة 73% يرون أن الزوجة و الزوج هما المسؤولان عن تعليم الأبناء في الأسرة.

17- كما دلت النتائج على أن أكثر من نصف المبحوثين بنسبة 68.7% يرون أن الزوج و الزوجة هما المسؤولان عن القيام بتنشئة الأطفال في الأسرة.

18- توصلت نتائج الدراسة إلى أن 79% من المبحوثين يرون أن الزوج و الزوجة يشاركون في حل مشكلات الأسرة.

19- توصلت الدراسة إلى أن غالبية المبحوثين بنسبة 84.3% يرون أن الحق في إتخاذ قرار زواج أحد الأبناء يأتي بالمشاركة بين الزوج و الزوجة معاً.

20- دلت النتائج إلى أن 83.7% من المبحوثين يرون أن الزوج و الزوجة معاً هما المسؤولان عن تنظيم الأسرة.

21- توصلت الدراسة إلى أن غالبية المبحوثين و نسبتهم 79% يرون أن وظيفة الأعمال المنزلية في الأسرة يقع عبؤها على الزوجة فقط، بينما يرى 18.7% من المبحوثين أن القيام بالأعمال المنزلية هو وظيفة الزوج و الزوجة معاً.

22- تبين من خلال الدراسة أن غالبية المبحوثين بنسبة 73.3% يرون أن الزوج و الزوجة تشاركان في القيام بمعاقبة الأبناء، بينما يرى 22% من المبحوثين بأن الزوج هو الذي يقوم بذلك، و أن 4.7% يرون أن الزوجة هي التي تقوم بمعاقبة الأبناء.

23- كما توصلت الدراسة إلى أن 49.3% من المبحوثين يرون أن الزوجة هي المسؤولة عن تغيير أثاث المنزل، و أن 42.7% يرون أن الزوج و الزوجة معاً هما المسؤولان عن تغيير أثاث المنزل.

24- تبين من خلال الدراسة أن 44% من المبحوثين يرون أن الزوج هو المسؤول عن تغيير مقر السكن، و أن 52.3% يرون أن الزوجة و الزوج معاً هما المسؤولان عن تغيير مقر السكن.

25- كما تبين من خلال الدراسة أن غالبية المبحوثين بنسبة 71% يرون أن الزوج و الزوجة معاً يتشاركان في تحديد العلاقات مع الجيران.

26- توصلت الدراسة إلى أن غالبية المبحوثين بنسبة 61% يرون أن ولادة البنت تفرح مثل ولادة الولد، و هذا دليل على تغير الاتجاه نحو إنجاب البنت عما كان عليه في السابق.

27- تبين من خلال الدراسة أن 74% من المبحوثين يرفضون عبارة أن على المرأة إنجاب الذكور لأنهم يحمونها من الطلاق.

28- توصلت الدراسة إلى أن غالبية المبحوثين بنسبة 77.7% يرون عدم وجود فرق بين الإناث و الذكور من حيث الحق في إختيار شريك الحياة.

29- تبين من خلال الدراسة أن غالبية المبحوثين يوافقون على مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية و التطوعية و نسبتهم 62.7%، كما بينت الدراسة حسب آراء المبحوثين أن غالبية الإناث تشارك بشكل فعلي في الجمعيات الأهلية و التطوعية بنسبة 93.5%.

30- كما تبين أن غالبية المبحوثين بنسبة 88.1% يرون أن المجال المناسب لمشاركة المرأة في الجمعيات و الأعمال التطوعية هو الهلال الأحمر، يليه الكشافة بنسبة 7.6%، يليها 4.1% يرون أن المجال المناسب لمشاركة المرأة هو العناية بالأيتام و العجزة، و مساعدة ذوي الإحتياجات الخاصة...إلخ.

نتائج إختبار الفروض:-

عند إختبار فروض الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

1- نتائج إختبار الفرض الأول:

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين النوع و اتجاهات المبحوثين نحو الدور الاجتماعي و الاقتصادي للمرأة.

عند إختبار هذا الفرض توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:-

أ- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين النوع و اتجاهات المبحوثين نحو عمل المرأة .

ب- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين النوع و اتجاهات المبحوثين نحو مشاركة المرأة في الاقتصاد الأسري.

ج- وجـــود علاقة ذات دلالة إحصائية بين النوع و اتجاهات المبحوثين نحو الدور القيادي للمرأة .

د- عـــدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين النوع و اتجاهات المبحوثين نحو مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات.

هـــ- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين النوع و اتجاهات المبحوثين نحو من يقوم بعملية التنشئة الاجتماعية للأطفال.

و- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين النوع و اتجاهات المبحوثين نحو مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية و التطوعية.

مـــن خـــلال نتائج الفرض الأول نلاحظ للنوع دوراً أساسياً فى تحديد اتجاهات الفرد نحـــو الـــدور الاجتماعـــي و الاقتـــصادي للمرأة. حيث أن غالبية الفروض الفرعية التي احـــتواها الفرض الأساسي كانت نتيجتها أن للنوع علاقة بالدور الاجتماعى و الاقتصادي التي تقوم به المرأة خارج و داخل البيت.

2- نتائج إختبار الفرض الثاني:

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر و اتجاهات المبحوثين نحو الدور الاجتماعى و الاقتصادي للمرأة.

عند إختبار الفرض الثاني توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:-

أ- عـــدم وجـــود علاقـــة ذات دلالة إحصائية بين العمر و اتجاهات المبحوثين نحو عمل المرأة.

ب- عـــدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر و اتجاهات المبحوثين نحو مشاركة المرأة في الاقتصـــاد الأسري.

ج- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر و اتجاهات المبحوثين نحو الدور القيادي للمرأة.

د- عـــدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر و اتجاهات المبحوثين نحو مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات.

هـــ- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر و اتجاهات المبحوثين نحو من يقوم بعملية التنشئة الاجتماعية.

و- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر و اتجاهات المبحوثين نحو مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية و التطوعية.

من خلال نتائج الفرض الثاني نلاحظ أن للعمر علاقة بتكوين اتجاهات المبحوثين نحو الدور القيادي للمرأة، و كذلك نحو من يقوم بعملية التنشئة الاجتماعية، أما باقي الأدوار فليس للعمر علاقة بتكوين اتجاهات الأفراد نحوها، و ذلك كما بينت نتائج هذه الدراسة.

نتائج إختبار الفرض الثالث:-

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوث و اتجاهات المبحوثين نحو الدور الاجتماعي و الاقتصادي للمرأة.

عند إختبار هذا الفرض توصلت الدراسة للنتائج التالية:

أ- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوث و اتجاهات المبحوثين نحو عمل المرأة.

ب- عـــدم وجـــود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوث و اتجاهات المبحوثين نحو مشاركة المرأة في الاقتصاد الأسري.

ج- وجـــود علاقـــة ذات دلالـــة إحـــصائية بين المستوى التعليمي للمبحوث و اتجاهات المبحوثين نحو الدور القيادي للمرأة

د- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوث و مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات.

هـــــ- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوث و مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية و التطوعية.

و- عـــدم وجـــود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوث و اتجاهات المبحوثين نحو من يقوم بعملية التنشئة الاجتماعية في الأسرة.

مـــن خلال نتائج الفرض الثالث نلاحظ أن المستوى التعليمي للمبحوث علاقة بتكوين اتجاهـــات المـــبحوث نحـــو الـــدور القيادي للمرأة، و عمل المرأة و مشاركتها في اتخاذ القـــرارات، أمـــا بقـــية الأدوار فليس للمستوى التعليمي للمبحوث علاقة بتكوين اتجاهات المبحوثين نحوها. و ذلك وفقاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة في إختبار هذا الفرض.

نتائج إختبار الفرض الرابع:-

- هـــناك علاقـــة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي لآباء المبحوثين و اتجاهاتهم نحو الدور الاجتماعي و الاقتصادي للمرأة.

و عند إختبار الفرض توصلت الدراســة إلى النتائج الآتية:

أ- عـــدم وجـــود علاقـــة ذات دلالـــة إحـــصائية بين المستوى التعليمي لآباء المبحوثين واتجاهاتهم نحو عمل المرأة.

ب- عـــدم وجـــود علاقـــة ذات دلالـــة إحصائية بين المستوى التعليمي لآباء المبحوثين و اتجاهاتهم نحو مشاركة المرأة في الإنفاق الأسري.

ج- وجـــود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي لآباء المبحوثين و اتجاهاتهم نحو الدور القيادي للمرأة.

د- وجـــود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي لآباء المبحوثين و اتجاهاتهم نحو مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات.

هـ- عـدم وجـود علاقـة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي لأباء المبحوثين و اتجاهاتهم نحو مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية و التطوعية.

و- عـدم وجـود علاقـة ذات دلالـة إحـصائية بين المستوى التعليمي لأباء المبحوثين و اتجاهاتهم نحو من يقوم بعملية التنشئة الاجتماعية في الأسرة.

مـن خـلال نـتائج إختبار الفرض الرابع تبين أن للمستوى التعليمي للآباء علاقة بـتكوين اتجاهات الأبناء نحو الدور القيادي للمرأة ومشاركتها في اتخاذ القرارات، و ليس له أي علاقة دالة إحصائيا ببقية الأدوار الأخرى، و ذلك وفقاً لنتائج الدراسة.

نتائج إختبار الفرض الخامس:-

- هـناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي لأمهات المبحوثين و اتجاهاتهم نحو الدور الاجتماعي و الاقتصادي للمرأة.

تبين من خلال إختبار هذا الفرض عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمـي لأمهـات المبحوثين و اتجاهاتهم نحو الدور القيادي للمرأة، و هذه النتيجة عدم العلاقـة بـين المـستوى التعليمـي لأميـات المبحوثين و تكوين اتجاهات نحو الأدوار الاجتماعية و الاقتصادية المحددة في هذه الدراسة.

نتائج إختبار الفرض السادس:-

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل و اتجاهات المبحوثين نحو الدور الاجتماعي و الاقتصادي للمرأة.

و عـند إختـبار هذا الفرض تبين عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل و اتجاهـات المبحوثـين نحو الدور الاجتماعي و الاقتصادي للمرأ. و هذا يعني أنه ليس للـدخل أي علاقـة بـتكوين اتجاهـات المبحوثـين نحو قيام المرأة بالأدوار الاجتماعية و الاقتصادية المحددة في هذه الدراسة.

نتائج إختبار الفرض السابع:-

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحالة الاجتماعية للمبحوث و اتجاهاته نحو الدور الاجتماعي و الاقتصادي للمرأة.

و عـــند إختـــبار هذا الفرض تبين عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحالة الاجتماعية و اتجاهات المبحوثين نحو الدور الاجتماعي و الاقتصادي للمرأة، و هذا يعني عـــدم وجـــود علاقـــة بين الحالة الاجتماعية و تكوين اتجاهات المبحوثين نحو قيام المرأة بالأدوار الاجتماعية و الاقتصادية المحددة في هذه الدراسة.

التوصيات:-

1- تحديد أوقات و فترات عمل مناسبة للمرأة، أي تتناسب مع واجباتها الاجتماعية، و خاصة تلك التي تقوم بواجبات رعايةُ أسرتها و أطفالها.

2- تقليل و تخفيض أعباء المرأة العاملة عن طريق توفير الإمكانات التي تساعدها على تقليل الجيد في العمل المنزلي و رعاية الأطفال.

3- تشجيع المرأة على تقلد المناصب القيادية، و ذلك من خلال توفير الحوافز المادية و المعنوية.

4- اشراك المرأة في مواقع اتخاذ القرار على صعيد الأسرة و المجتمع.

5- تحسين امكانات المرأة و قدرتها بتوفير فرص التعليم و التدريب المهني.

6- تطوير المدارك الفكرية و الثقافية للمجتمع و الرجل و المرأة، من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

7- وضع خطة شاملة لمعالجة مشكلات المرأة من خلال ربطها بمشكلات المجتمع.

ملخص الدراسة:

يمر المجتمع الليبي بتغيرات في كافة المجالات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية، و ذلك بسبب ظهور الثروة النفطية و الاستفادة من إيرادتها في تطوير المجالات المختلفة في المجتمع الليبي، بالإضافة إلى العوامل السياسية التي ساعدت على زيادة سرعة التغير، و من بين هذه المجالات تغير الدور الاجتماعي و الاقتصادي للمرأة، و قد أجريت هذه الدراسة من أجل الكشف عن علاقة التغيرات التي حدثت في المجتمع المحلي سرت المدينة و تغير اتجاهات المبحوثين نحو الدور الاجتماعي و الاقتصادي للمرأة و ذلك من خلال عدة مؤشرات للتغير الاجتماعي و هي التعليم و الدخل و العمر و النوع، و الحالة الاجتماعية، و تمثلت أهمية هذا البحث من كونه يمس موضوعاً حيوياً و هاماً و هو موضوع المرأة التي تمثل نصف المجتمع و التي لا يمكن الاستغناء عنها بأي حال من الأحوال، بالإضافة إلى ندرة الدراسات المتعلقة بموضوع البحث في المنطقة التي أجريت فيها الدراسة.

و بعد أن تم تحديد موضوع الدراسة و أهميتها و أهدافها و الإطلاع على الدراسات السابقة بمختلف الأبعاد العالمية و العربية و المحلية، تم تحديد منهج الدراسة المتمثل في المسح الاجتماعي عن طريق العينة النسبية العشوائية الطبقية، حيث تم جمع البيانات من خلال استمارة مقابلة أعدت خصيصاً من أجل تحقيق أهداف الدراسة، و تم توزيع هذه الاستمارة على عينة قوامها(300) مبحوث و مبحوثة، من سكان مدينة سرت التي تشتمل على المؤتمرات التالية (سرت المركز، خليج سرت، الربط الأمامي، الفاتح). و بعد عملية جمع البيانات و تحليلها و إختبارها من خلال النسب المئوية و مربع كاي و القاما؛ و ذلك لمعرفة أهم خصائص و صفات مجتمع الدراسة و العلاقات بين المتغيرات المستقلة و التابعة في الدراسة، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها، أن اتجاهات المبحوثين نحو عمل المرأة و تعليمها و تقلدها للمناصب القيادية و مشاركتها في الجمعيات الأهلية كانت إيجابية، بالإضافة إلى أن غالبية المبحوثين في هذه الدراسة يميلون إلى مشاركة الزوج و الزوجة في الأعمال داخل وخارج المنزل، بداية بتنشئة الأطفال و تنظيم شؤون الأسرة و حل مشكلاتها و معاقبة الأبناء و نهاية بتحديد العلاقات مع

الجيران، فيما عدا القيام بالأعمال المنزلية فقد رفض أغلبية المبحوثين مشاركة الزوج في القيام بهذه الوظيفة.

و عند تحليل البيانات و إختبار مستوى الدلالة بمربع كاي، و تحديد اتجاهها بإستخدام الأسلوب الإحصائي القاما، تبين وجود علاقة دالة إحصائياً بين النوع و اتجاهات المبحوثين نحو جميع الأدوار الاجتماعية و الاقتصادية المحددة للمرأة في هذه الدراسة ما عدا الاتجاهات نحو مشاركة المرأة في إتخاذ القرارات، و بالنسبة لعمر المبحوثين فقد تبين بعد إختبار هذا الفرض عدم وجود علاقة دالة إحصائياً بين العمر و إتجاه المبحوثين نحو جميع الأدوار الاجتماعية و الاقتصادية المحددة للمرأة في هذه الدراسة، فيما عدا إتجاه المبحوثين نحو من يقوم بعملية التنشئة الاجتماعية.

أما بالنسبة للمستوى التعليمي للمبحوث فقد تبين من إختبار هذا الفرض وجود علاقة دالة إحصائياً بينه و بين إتجاهات المبحوثين نحو عمل المرأة و دورها القيادي و المشاركة في إتخاذ القرارات، و عدم وجود علاقة دالة إحصائياً بينه و بين إتجاهات المبحوثين نحو مشاركة الإناث في الإنفاق على الأسرة، و مشاركة الجمعيات الأهلية و التطوعية، بالإضافة إلى القيام بعملية التنشئة الاجتماعية، و بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي لأباء المبحوثين فقد تبين وفقاً لمعطيات هذه الدراسة عدم وجود علاقة دالة إحصائياً بين هذا المتغير و إتجاهات المبحوثين نحو الأدوار الاجتماعية و الاقتصادية للمرأة فيما عدا الإتجاه نحو مشاركتها في إتخاذ القرارات، و الإتجاه نحو الدور القيادي للمرأة.

أما بالنسبة لمتغيرات الدراسة المتعلقة بالدخل و الحالة الاجتماعية و المستوى التعليمي لأمهات المبحوثين، فقد تبين من خلال الدراسة عدم وجود علاقة دالة إحصائياً بينها و بين إتجاهات المبحوثين نحو جميع الأدوار الاجتماعية و الاقتصادية المحددة للمرأة في هذه الدراسة.

الملاحـــــــق

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

جامعة التحدي

كلية الآداب

قسم علم الاجتماع (دراسات عليا)

استمارة استبيان لجمع بيانات ومعلومات حول موضوع

(التغير الاجتماعي وعلاقته بالدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة)

دراسة ميدانية لاتجاهات عينة من أفراد المجتمع في مدينة سرت

للطالبة : سعاد علي الشتوي

تحت إشراف : د. محمد الطبولي

العام الجامعي

2006 – 2007 ف.

أخي المواطن – أختي المواطنة :-

أنا الطالبة / **سعاد علي الشتوي** ، بصدد الإعداد لدراسة حول **(التغير الاجتماعي و علاقته بالدور الاجتماعي و الاقتصادي للمرأة)** و ذلك لنيل درجة التخصص العالي الماجستير في علم الاجتماع و أرجو منكم مساعدتي في تحقيق ذلك ، من خلال إجابتكم الموضوعية على أسئلة هذه الاستمارة، مؤكدة لكم بأن إجابتكم غاية في السرية و لن تستخدم إلا فيما يخدم أغراض البحث.

" الباحثة "

استمـــــارة استبـــــيان

أولاً :- بيانات أولية :

1) النوع :- ذكر ☐ أنثى ☐

2) العمر :-

29-20 ☐ 39-30 ☐ 40 فأكثر ☐

3) المستوى التعليمي :-

أمي ☐ يقرأ و يكتب ☐ أساسي ☐ متوسط ☐ عالي ☐

- المستوى التعليمي لوالدك :-

أمي ☐ يقرأ و يكتب ☐ أساسي ☐ متوسط ☐ عالي ☐

- المستوى التعليمي لوالدتك :-

أمية ☐ تقرأ و تكتب ☐ أساسي ☐ متوسط ☐ عالي ☐

4) الدخل الشهري :-

200-100		300-200		400-300		400 فأكثر	

5) الحالة الاجتماعية :-

أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل ☐

ثانياً :- بيانات خاصة بتعليم المرأة :

1) هل ترى أن تعليم المرأة مهم ؟

أوافق ☐ أوافق إلى حد ما ☐ لا أوافق ☐

2) إن ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة يحقق لها مكانة اجتماعية أفضل في المجتمع.

أوافق ☐ أوافق إلى حد ما ☐ لا أوافق ☐

3) في رأيك هل يجب أن تتوقف المرأة عند حد معين من التعليم.

أوافق ☐ أوافق إلى حد ما ☐ لا أوافق ☐

4) هل تتوقع أن تحقق المرأة مستوىً تعليمياً أفضل مما حققه الرجل.

أوافق ☐ أوافق إلى حد ما ☐ لا أوافق ☐

ثالثاً :- بيانات خاصة عن عمل المرأة :

1) هل توافق على أن يكون للمرأة دور قيادي داخل المؤسسات في المجتمع ؟

أوافق ☐ أوافق إلى حد ما ☐ لا أوافق ☐

2) فإذا كنت موافقاً فهل توافق على أن يعمل الرجل تحت قيادة المرأة ؟

أوافق ☐ أوافق إلى حد ما ☐ لا أوافق ☐

3) هل توافق على عمل المرأة ؟

أوافق ☐ أوافق إلى حد ما ☐ لا أوافق ☐

- إذا كنت لا توافق فما هو العمل المناسب للمرأة في رأيك ؟

- التعليم ☐
- الصحة ☐
- المؤسسات الخاصة ☐
- عمل آخر يذكر .....

4) هل توافق على أن تعمل المرأة في الفترة المسائية ؟

أوافق ☐ أوافق إلى حد ما ☐ لا أوافق ☐

5) في رأيك أن عمل المرأة ساهم في تفكك الأسرة.

أوافق ☐ أوافق إلى حد ما ☐ لا أوافق ☐

رابعاً :- مشاركة المرأة في الاقتصاد الأسري .

1) هل توافق على مشاركة الإناث في الإنفاق على الأسرة ؟

أوافق ☐ أوافق إلى حد ما ☐ لا أوافق ☐

2) إذا كنت موافقاً فما هي الأوجه التي يجب فيها أن تشارك الزوجة في الإنفاق على الأسرة.

- تعليم الأبناء ☐
- شراء مسكن ☐
- شراء سيارة ☐
- الإنفاق اليومي ☐
- المناسبات الاجتماعية ☐
- أشياء أخرى تذكر : .....

خامساً :- بيانات خاصة عن مشاركة المرأة في القرارات الأسرية

1) هل تعتقد أن المرأة الليبية قادرة على لأن تشارك في اتخاذ القرارات و تنفيذها دون أن تعقبها أي عقبات ؟

أوافق ☐ أوافق إلى حد ما ☐ لا أوافق ☐

2) المرأة لا تتساوى مع الرجل في القدرات و الواجبات و هي ضعيفة الإرادة كما أن تكوينها العاطفي لا يجعلها تتمكن من إصدار أحكام سليمة بالمسائل الخاصة و العامة.

أوافق ☐ أوافق إلى حد ما ☐ لا أوافق ☐

3) من يتحمل إصدار القرار النهائي في الأسرة بشأن الأمور التالية :

م	القرارات	الزوج	الزوجة	الاثنان معاً
أ)	تدبير ميزانية الأسرة			
ب)	تعليم الأبناء (ذكور- إناث)			
ج)	تنشئة الأطفال			
د)	حل مشكلات الأسرة			
هـ)	زواج أحد الأبناء			
و)	تنظيم الأسرة			

4) من الذي يقوم بالأعمال الآتية :

م	الأعمال	الزوج	الزوجة	الاثنان معاً
أ)	الأعمال المنزلية			
ب)	معاقبة بعض الأبناء			
ج)	تغيير بعض الأثاث في البيت			
د)	تغيير مقر السكن			
هـ)	تحديد العلاقات مع الجيران			

5) هذه عدة عبارات متعلقة بالحياة الأسرية بصفة عامة المطلوب تحديد موافقتك من عدمها على كل عبارة :

1) في الوقت الحاضر أصبحت ولادة البنت تفرح مثل الولد.

أوافق ☐ أوافق إلى حد ما ☐ لا أوافق ☐

2) على المرأة إنجاب ذكور لأنهم يحمونها من الطلاق.

أوافق ☐ أوافق إلى حد ما ☐ لا أوافق ☐

3) لا فرق بين الذكور و الإناث من حيث الحق في اختيار شريك الحياة.

أوافق ☐ أوافق إلى حد ما ☐ لا أوافق ☐

4) يجب أن تشارك المرأة بالرأي في جميع الأمور المتعلقة بإدارة الأسرة

أوافق ☐ أوافق إلى حد ما ☐ لا أوافق ☐

5) العادات المتبعة في مجتمعنا تقف أمام تقدم و تطور المرأة.

أوافق ☐ أوافق إلى حد ما ☐ لا أوافق ☐

سادساً :- مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية و التطوعية :

1) هل توافق على مشاركة المرأة في النشاط الأهلي ؟

أوافق ☐ أوافق إلى حد ما ☐ لا أوافق ☐

- إذا كنت موافقاً هل تشارك الإناث في أسرتك فعلاً في المؤسسات التطوعية.

أوافق ☐ أوافق إلى حد ما ☐ لا أوافق ☐

2) ما هي المجالات التي ترى أنها مناسبة للأعمال التطوعية للمرأة ؟

- الكشافة ☐
- الهلال الأحمر ☐
- مجال آخر يذكر .....

3) هل توافق على أن تأخذ المرأة دوراً قيادياً في هذه المؤسسات ؟

أوافق ☐ أوافق إلى حد ما ☐ لا أوافق ☐

قائمـــــة المراجـــــع

أولاً : الكتـــــب

1- أحمد خاطر، طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002.

2- إجلال إسماعيل حلمي، الأسرة العربية: النظرية و التطبيق، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1997.

3- إبراهيم عبد الحميد رشوان، تطور النظم الاجتماعية و أثرها على الفرد و المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2002.

4- إقبال محمد بشير و آخرون، ديناميكية العلاقات الأسرية: دراسة عن الخدمة الاجتماعية و رعاية الأسرة و الطفولة، الكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، غير مؤرخ.

5- إحسان محمد حسن، العائلة و القرابة و الزواج، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، غير مؤرخ.

6- إبراهيم ياسين الخطيب و آخرون، التنشئة الاجتماعية للطفل، دار النشر، عمان، 2003.

7- زينب محمد زهري، المرأة العاملة في المجتمع العربي الليبي المعاصر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1988.

8- _____، صالح الزين، دراسات علم الاجتماع و الانتربولوجيا، دار الجماهيرية للنشر، 1990.

9- سليمان الدليمي، التغير الاجتماعي و التحديث في المجتمع العربي الليبي، تالة للطباعة و النشر، طرابلس، 2001.

10- سميح أبو معلى و آخرون، علم النفس الاجتماعي، دار اليازوري للنشر، عمان، 2002.

11- سناء الخولي، الأسرة العربية في عالم متغير، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2004.

12- _____، التغير الاجتماعي و التحديث، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2003.

13- سامية فهمي، أدوار الريفية في التنمية: تجارب مصرية و عربية من الثمانيات و حتى مطلع القرن الحادي و العشرين، دار المعرفة الجامعية، 2003.

14- سعد القزيري، التحضر في الجماهيرية و دراسة في الجغرافيا، دار الجماهيرية للنشر و التوزيع، سرت، 1995.
15- سهير كامل أحمد، مدخل إلى علم النفس، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2002.
16- س.ن. شارما، التعليم، منشورات المركز العالمي لدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر، الجماهيرية، 1981.
17- صبحي قنوص و آخرون، ليبيا الثورة في ثلاثين عام: التحولات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، دار الجماهيرية للنشر و التوزيع، مصراته، 1429.
18- صالح محمد علي، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، المكتبة الجامعية، الإسكندرية،2002.
19- عدلي أبو طاحون، دراسات دينية و سوسيولوجية، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2002.
20- عبد القادر القصير، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري و الأسري، دار النهضة العربية، 1999.
21- عبد الهادي الجوهري، معجم علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998.
22- علي الحواث، الرعاية الاجتماعية: دراسات في المجتمع الليبي، منشورات جامعة الفاتح، طرابلس، 1987.
23- عليا شكري و آخرون، الأسرة و مشكلاتها في المجتمع المعاصر، دار الثقافة للطباعة و النشر، القاهرة، 1974.
24- عبد الله عامر الهمالي، أسلوب البحث الاجتماعي و تقنياته، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط2، 1994.
25- _____، الأسس السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية للنظرية العالمية الثالثة، منشورات المركز العالمي لدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، ليبيا، 1987.
26- _____، التحديث الاجتماعي: معالجة و نماذج من تطبيقاته، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان، مصراته، 1986.

27- عبد الله عامر الهمالي، عبد القادر عرابي،المرأة العربيـة و المـشاركة الـسياسية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1983.

28- عائشة محمد بن مسعود فشيكة، المرأة و التنمية في المجتمع الليبي، دراسة ميدانيـة تقويمية لمراكز التنمية الريفية في المشاريع الزراعية، منشورات مركـز الجهـاد الليبـي للدراسات التاريخية، 2004.

29- عبد الباسط محمد حسن، علم الاجتماع، الكتاب الأول، دار غريب للطباعة و النشر، غير مؤرخ.

30- عبد الرحمن محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع النـشأة و التطـور، دار المعرفـة الجامعية، 2003.

31- عباس محمود عوض، علم النفس الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، 2002.

32- فادية الجولاني، دراسات حول الأسرة العربية، تحليل اجتماعي لبناء الأسرة و تغير اتجاهات الأفراد، مؤسسة شباب الجامعة، 1995.

33- فريد جبرائيل و آخرون، قاموس التربية و علم السنفس التربـوي، منـشورات دار التربية، 1960.

34- فهمي سليم العزوى و آخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، دار الـشروق، عمـان، 1997.

35- قباري محمد إسماعيل، أسس البناء الاجتماعي، منشأة المعارف، الإسكندرية، غيـر مؤرخ.

36- كاميليا عبد الفتاح، سيكولوجية المرأة العاملة، نهـضة مـصر للطباعـة و النـشر و التوزيع، القاهرة، 1990،

37- لوجلي صالح الزوي، المدينة المتغيرة،(إجـدابيا 196601990)، نمـوذج النمـو الحضري و التغير الاجتماعي و الثقافي في ليبيا، منشورات جامعة قـاريونس، بنغـازي، 1999.

38- محمد الدقن، التغير الاجتماعي و ظاهرة الجريمة، الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 1996.

39- مصلح الصالح، التغير الاجتماعي و ظاهرة الجريمة، الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2002.

40- محمد الضبيع، من مشكلات الأسرة الليبية، المنشأة العامة للنشر و التوزيع و الإعلان، طرابلس، 1984.

41- معمر القذافي، الكتاب الأخضر.

42- مصطفى عمر التير، التنمية الاجتماعية و التحديث: نتائج دراسة ميدانية في المجتمع الليبي، منشورات معهد الإنماء العربي، جامعة قاريونس، بنغازي، 1989.

43- محجوب عطية الفائدي، التغير الاجتماعي، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، 2000.

44- محمد علاء عبد القادر، علم الاجتماع الريفي و الاتجاهات الحديثة في دراسة المرأة الريفية، منشأة المعارف، الإسكندرية، غير مؤرخ.

45- محمد مهدي البياني، تحليل البيانات الإحصائية بإستخدام البرنامج الإحصائي spss " معالجة بيانات مع إختبار شروط التحليل و تفسير النتائج"، دار حامد للنشر و التوزيع و الإعلان، عمان، الأردن، 2005.

46- مجموعة من الباحثين، الملتقى العالمي الثاني حول النظرية العالمية الثالثة، الحرية و الديقراطية، المرأة، منشورات المركز العالمي لدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، ليبيا، 1987.

47- هناء حافظ بدوي، أساسيات طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002.

ثانياً: الدوريات

48- أحمد الأصفر، الشروط الاجتماعية لعمل المرأة و أثرها على مستوى الأداء المهني في القطاع العام، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، السنة الرابعة، ، 1989، ص ص177-215.

49- أحمد سالم الأحمر، الأسرة الليبية الحضرية، تركيبها و وظائفها و مشكلاتها، نتائج دراسة ميدانية، مجلة العلوم الإنسانية، يصدرها المعهد العالي لتكوين المعلمين بزليتن، العدد الأول، السنة الأولى، 1989،ص ص22-25.

50- آمال سليمان العبيدي، تغير الاتجاهات نحو دور المرأة في المجتمع الليبي، مجلة البحوث الاجتماعية، المجلد العاشر، العددان الأول و الثاني، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، 1999،ص ص149-150.

51- جان سيراوجى نالوجا، النساء المشتغلات في القطاع الرسمي، كامبالا، أوغندا، دراسات مختارة للتحولات الاجتماعية و المرأة الريفية، مجموعة من الباحثين، ترجمة عبد الغفار محمد أحمد، دار الأمين، 2001،ص ص87-93..

52- عايد الوريكات، القيم الاجتماعية و علاقتها بعمل المرأة في محافظة الكرك، الأردن، الهيئة القومية للبحث العلمي، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، السنة الرابعة،1988،ص ص329-330.

53- محمد عبد الحميد الطبولي، الوضع الاجتماعي و الاقتصادي للمرأة العربية و مشاركتها في العمل، مجلة الآداب و العلوم، جامعة قاريونس، المرج، العدد الثاني، 1998،ص ص14-18.

54- _____، الوضع الاقتصادي للمرأة العربية الليبية العاملة، دراسة ميدانية للمرأة العاملة في مدينة بنغازي، مجلة البحوث الاقتصادية، 2002،ص ص87-112.

55- ناصر ثابت، المرأة و التنمية و التغيرات الاجتماعية المرفقة، دراسة ميدانية على عينة من العاملات بدولة الإمارات المتحدة، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، العدد الأول، المجلد الثاني عشر، 1984،ص ص283-285.

ثالثاً : الرسائل العلمية

56- أمال عبد السلام القماطي، العوامل المؤثرة على تولي المرأة الليبية المراكز القيادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة قاريونس، بنغازي، 1993.

57- إنتصار مسعود، التعليم كمتغيرات اجتماعية و علاقتها بمكانة الفرد في المجتمع الليبي، دراسة ماجستير غير منشورة، بنغازي، 2000.
58- زينب أبو زيد أبو بكر، بعض محددات التغير الاجتماعي و علاقته بأساليب التنشئة الأسرية، دراسة ميدانية مقارنة بين جيل الأباء و الأبناء في مدينة سرت، رسالة ماجستير غير منشورة،2004-2005.
59- عبد الله أمين الجزيري، عمل المرأة و أثرها على دورها في الأسرة، دراسة ميدانية اجتماعية في مدينة طرابلس، رسالة ماجستير غير منشورة، 2002.
60- فاطمة عبد السلام بنور، الحقوق السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، المرأة بين النظرية العالمية الثالثة و النظريات التقليدية الأخرى، رسالة ماجستير غير منشورة، طرابلس، 2002.

رابعاً:- الندوات و التقارير

الندوات :

61- فهيمة كريم زريخ، أثر التصنيع على أدوار المرأة، ندوة حول المرأة في المجتمع العربي، كلية الآداب ، جامعة قاريونس، بنغازي، في الفترة ما بين 28-31 أكتوبر، 1989.
62- فوزية العطية، المرأة العاملة في المجتمع العراقي، ندوة حول المرأة في المجتمع العراقي، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب و التربية، جامعة قاريونس، بنغازي، 1989.

التقارير :

63- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، الهيئة الوطنية للمعلومات و التوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، 1995.
64- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، الهيئة الوطنية للمعلومات و التوثيق، المسح الاجتماعي و الاقتصادي، الجزء الأول، الخصائص الديمغرافية،(2002-2003) .

65- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، الهيئة الوطنية للمعلومات و التوثيق، الكتاب الإحصائي 2003، نشرة سنوية تصدر عن الهيئة الوطنية للمعلومات و التوثيق.

66- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، اللجنة الشعبية لشعبية سرت، مركز المعلومات و التوثيق، تقرير إحصائي ملخص عن القطاعات النوعية بالشعبية و المرافق التابعة لها، (2002-2003) .

67- التعدادات العامة بالسجل المدني سرت، بيانات غير منشورة، 2005.

excluding the house works where most researched people refused the participation of husband in this job .

After analyzing data and testing the indication level by kay square , and defining its tendency by using Gama statistical method , it appeared there was a statistically indicating relation between sex and tendencies of researched people towards all social and economic roles assigned for women in this study , excluding the tendencies towards the participation of women in decision making , concerning the age of researched people it is proven after testing that there was no statistically indicating relation between age and tendency of researched people towards all social and economic roles assigned for women in this study , excluding tendency of researched people to whoever assigned to do the social raising.

Concerning the educational level of researched people , it appeared , by testing , a statistically indicating relation between educational level and tendency of researched people towards employment of women , its leading role , and its participation in decision making , and there is no statistically indicating relation between that and the tendencies of researched people towards women's participation in family spending , and its participation in national and voluntary societies in addition to social raising. Concerning the educational level of researched people's fathers , according to this study data , there was no statistically indicating relation between this variable and tendencies of researched people towards women social and economic roles excluding tendency of participating in decision making , and the leading role of women

Finally , concerning the study variables related to income social status , and educational level of researched people's mothers , according to this study data , there was no statistically indicating relation between this variable and tendencies of researched people towards all social and economic roles assigned to women in this study.

Abstract

The Libyan society is going through changes in all social,al fields caused by the appearance of the oil wealth and the use of its revenues in developing different domains in Libyan society , in addition to political factors that helped increasing the change velocity , one of these domains which undergone changes is the social and economic role of women . The goal of this study is discovering the relationship between changes taking place in local society of the city of Sirte and the change of tendencies of researched people concerning the social and economic role of women , this is done through several indicators of social change which are : education , income , age , sex , and social status . The importance of this study based in touching a very essential and important issue which is women which are considered half of society and its impossible to go without them in any way , in addition to lack of studies handling the research subject in region where the research was done .

After defining the study subject , importance , and purposes , and after going reviewing previous studies in all international , Arabic , and local dimensions , the study methodology was defined which was a social survey by using proportional random class sample where data was gathered through questionnaire specially prepared for study purposes , this questionnaire was distributed among a sample of (300) researched male & female of the inhabitants of City of Sirte which includes the following parts of the city (Sirte the center , Kalij Serte , Ar-ribat Alamami , Elfatch).

After gathering , analyzing , and testing data using percentage , Kay square , and gama , in order to know most important qualities and characteristics of society of study and the relationship between independent and dependent changes in the study , the study reached several results , most essential of which is that the tendencies of researched people concerning women work , education , occupying leading places , and its participation in local society was positive , in addition , most of researched people of this study are inclined to the participation of both the husband and wife in works inside and out side the house , starting from raising their children , organizing the family affaires , resolving their problems , and punishing their children , and ending in defining the relation with neighbors ,

Great Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya
Al/Tahadi University
Faculty of Arts& Education
Department of Sociology

((Social change and its relationship With Women socioecomic Role role))

A field social study about the tendency of a sample of Sirte City inhabitants

A study presented for the over graduate Degree (Masters) in social studies

Submmited by
Student / Souad Ali Esh-shetwi

Supervised by
Dr. Mohammad A.Eltobuli

Academic year
2006-2007